

كتابي سلسلة



عندما تعجز الكلمات...
ينطق القلم

الجزء السادس
قضايا داخلية

تأليف
د.م/ عبد العزيز بن تركي العطيشان

الطبعة الأولى
١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م

قضايا صحفية ساخنة

الجزء السادس
في قضايا محلية

تأليف
د. م/ عبدالعزيز بن تركي العطيشان

الطبعة الأولى - الرياض
م ١٤٣١ - ٢٠١٠

ح عبد العزيز بن تركي العطيشان،
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
العطيشان، عبد العزيز بن تركي
قضايا صحفية ساخنة. / عبد العزيز بن تركي العطيشان
الرياض، ١٤٢٩هـ

م杰ـ ٨

ردمك: ٥ - ١٦١٠ - ٩٧٨ - ٦٠٣ - ٠٠٠ (مجموعة)
(ج ٦) ٩٧٨ - ٦٠٣ - ٠٠٠ - ٢١٣٤ - ٥

١- المقالات العربية، العنوان
١٤٢٩ / ٦٣٠٦ دينوي ٨١

رقم الإيداع: ١٤٢٩ / ٦٣٠٦
ردمك: ٥ - ١٦١٠ - ٩٧٨ - ٦٠٣ - ٠٠٠ (مجموعة)
(ج ٦) ٩٧٨ - ٦٠٣ - ٠٠٠ - ٢١٣٤ - ٥

الناشر: د. م. عبد العزيز بن تركي العطيشان

حقوق النشر محفوظة للمؤلف

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

مقدمة الجزء السادس

إن الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن محمداً عبده ونبيه الأمين، بلغ الأمانة، وأدى الرسالة، فكان خير هاد للناس أجمعين وبعد: فإن ما قصدته بموضوع القضايا الداخلية، هو موضوع ترتيب البيت من الداخل، وليس الترتيب هو أن البيت غير منظم، بل هو تواصل بين أبناء الوطن الواحد على الشري الوارد، يرعاهم جميعاً ولاة الأمر، كما هو الحال في بيتنا، رب الأسرة، والأبناء، يتشارون جميعاً فيما يهمهم ويعنيهم آنئـةً ومستقبلاً.

وعلى الرغم من أن الحديث عن الأوضاع الداخلية شأنك التناول، فلربما يمس خطوطاً لا يجب الخوض فيها، إلا أنتا تناولناها بكل شفافية، فإذا كان لم تتناول كل القضايا الداخلية نحن أصحاب المصلحة، فمن الذي سيتناولها، فلن يحك جلسك مثل ظفرك، وقد آن الأوان للمكاشفة والمصارحة.
ولرب يغضب منا البعض بدعوى عدم نشر الفسيل... ول يكن ردنـا عليهم أنتـم كالنعمـام لا تودون رؤية الوضـع بـرمتـه دون رتوش أو تـدوـيق، بل تـعيشـون في أحـلام وردية تـرى كل شيء رائعاً وجميـلاً.

ونقول لهؤلاء أنتـم لستـم أكثرـ منـا وطنـية وحـباً للأـرض والـسمـاء وكلـ ماـ عـلـيـهـ الوطنـ، لكنـكمـ سـلـبيـونـ تـؤـثـرونـ عـدـمـ الـخـوـضـ فيـ أيـ نقـاشـ حتـىـ منـ بـابـ ذـرـ الرـمـادـ فيـ العـيـونـ.

أيها السادة القابعون خلف جدران السلبية، إنتـا فيـ هذاـ الجـزـءـ قدـ نـقـدـناـ، واتـهمـناـ ورـفـضـناـ العـدـيدـ منـ السـلـبيـاتـ، ولكنـناـ فيـ نفسـ الـوقـتـ عـلـىـ استـعدـادـاـ لـحارـبةـ أيـ إـهـمـالـ أوـ فـسـادـ أوـ تـسيـبـ طـالـبـاـ اـنـهـ يـمـسـ الـوـطـنـ الـبـيـتـ الـكـبـيرـ.

ونـحـنـ عـلـىـ ثـقـةـ مـنـ أـنـ الـمـخلـصـينـ وـالـحـبـيـنـ لـهـذـاـ الـوـطـنـ وـيـقـنـعـهـمـ وـلـأـهـ الأمـرـ- رـعـاهـمـ اللـهـ- سـوـفـ يـشـجـعـونـ هـذـاـ النـقـدـ الـبـنـاءـ الـذـيـ يـدـعـوـ لـإـعـادـةـ تـرـتـيبـ الـبـيـتـ الـكـبـيرـ مـنـ الدـاخـلـ، فـلـيـسـ الـحـوارـ الـوـطـنـيـ إـلـاـ صـورـةـ مـنـ صـورـ تصـحـيحـ الـأـوضـعـ وـاعـطـاءـ مـسـاحـاتـ كـبـيرـةـ لـلـتـعبـيرـ عـنـ الرـأـيـ وـالـرـأـيـ الـآـخـرـ وـيـنـهـماـ مـصـلـحةـ الـوـطـنـ.

عمـومـاـ يـأـتـيـ الـجـزـءـ السـادـسـ لـيـطـرـحـ قـضـاـيـاـ دـاخـلـيـةـ هـامـةـ تـدـعـوـ إـلـىـ الإـصلاحـ

في بعض القطاعات الهامة التي تحدثنا عنها في الأجزاء السابقة في حينها وموضعها، دور هيئة سوق المال، ليس فيما يتعلق بجذب المستثمرين ورأس المال الأجنبي، بل فيما يخص المواطن العادي، قضية تأسيس الشركات مثلاً، وكيف تحمي هذه الهيئة أموال صغار المستثمرين من المواطنين.

ونتيجة لما حققته الأجزاء الخمسة السابقة من نتائج مشجعة، فإنني أقدم هذا الجزء السادس لأتواصل مع قرائي، وإلى اللقاء مع الجزء السابع.
هذا والله من وراء القصد علیم.

الحوار الوطني^(١)

يقول الله - سبحانه وتعالى - في محكم كتابه: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرُّوا وَإِذْ كُرِّبُوكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءَ فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَاصْبَحْتُمْ يُغْمِيَهُمْ إِخْرَاجَنَا﴾ (سورة آل عمران - آية ١٠٣)، وقوله - صلى الله عليه وسلم -: المؤمنون كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً أو كما قال، والحكمة ضالة المؤمن، فاللقاء الوطني للحوار الفكري الذي عقد في مكتبة الملك عبدالعزيز العامة بالرياض خلال الفترة من ١٥ إلى ١٨ من شهر ربيع الأول ١٤٢٤هـ الموافق ١٥ إلى ١٨ من شهر يونيو ٢٠٠٢م هي في اعتقادي بداية الطريق لتصحيح مسيرتنا والتوصل - بمشيئة الله - لحلول ناجحة لمشاكلنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وهناك في دول الغرب المتقدم يطبق ما يعرف بالاستماع (Hearing) وهو نوع من الحوار يتم فيه مناقشة المشاكل التي تواجه الدولة بصفة خاصة، والمجتمع بصفة عامة، فيتم خلال هذا الاستماع مناقشة جميع الآراء والأفكار المتعلقة بالموضوع، ويستدعي لهذا الاستماع المختصون في المشكلة، فيتم في النهاية الوصول إلى أفضل الحلول.

إن من نتائج اللقاء الوطني للحوار الفكري التوصية بإنشاء مركز للحوار الوطني، وهذا باعتقادي البداية الصحيحة لطريق الإصلاح، وهي البداية وليست النهاية وسيكون هذا المركز مثراً متى ما تم اختيار القائمين عليه من صفو شباب الأمة الذين يتوكى فيهم الأمانة والقوة والعلم والحلم.

وأرى أن تقام ندوة كل أسبوع يخصص أسبوع للحوار، والأسبوع الآخر لتحليل الحوار والخروج بتوصيات لولاة الأمر، على أن يكون هذا الحوار متاحاً للمواطنين حضوره، ويعرض على الهواء مباشرة لإتاحة الفرصة لأكبر عدد من المداخلات من المواطنين فتحقق بذلك - بمشيئة الله - الهدف المرجو من هذا المركز.

كما أن حرية الرأي والتعبير والمعتقد، نتائج طبيعية ومنطقية لهذا اللقاء، وأرى إعطاء الصحافة حرية كافية بعرض جميع الأفكار والآراء مع وضع قواعد لهذه الحرية، فمثلاً على الكاتب توكى الدقة والموضوعية والمهنية بكتاباته،

(١) نشر هذه المقالة بجريدة الاقتصادية العدد ٢٥٦٧ بتاريخ ١٨-٣-٢٠٠٣م.

وإتاحة الفرصة للرأي الآخر للرد أو التعليق على الكاتب، فبذلك نضمن- بمشيئة الله- حياد الإعلام وعدم تسلطه على أخرى، ويقول الله- سبحانه وتعالى- عن القتال في سورة الحجرات: ﴿وَلَنْ طَأْفَنَّا مِنْ الْمُؤْمِنِينَ أَفْتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمْ فَإِنْ يَعْتَدُ إِحْدَانِهِمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَعْرِفُ حَقَّهُ أَمْرُ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾١﴾ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِلَّا خَوْفُكُوكُو وَأَتَقْوَا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَرْحَمُونَ ﴾٢﴾ (سورة الحجرات- آية ٩-١٠).

إذا كان ذلك في القتال فما بالك بالرأي والرأي الآخر؟ ولنا في سيرة النبي محمد- صلى الله عليه وسلم- أكبر الأثر فيما يخص الرأي والرأي الآخر والمناقشة وال الحوار البناء، عندما آتاه شاب وسائل النبي- صلى الله عليه وسلم- أن يأخذ له بالزنى فلم يغضب رسول الأمة- صلى الله عليه وسلم- ولم ينهر الشاب بل سأله أترضى أن يزني أحد بوالدتك؟ فأجاب الشاب بالنفي، فأخذ النبي- صلى الله عليه وسلم- يتدرج بالمحارم فقال: هل ترضى أن يفعل ذلك بأختك وعمتك وخالتك إلى آخر الحديث فأجاب الشاب بالنفي، فقال رسول الأمة- صلى الله عليه وسلم- إن الذي لا ترضاه محارمك فإن الآخرين لا يرضونه محارمهم، فاقتتن الشاب بحجة النبي- صلى الله عليه وسلم- وخرج وهو يقول والله إن الزنى كان أحب شيء في نفسي قبل لقاء النبي والآن بعد لقاء النبي- صلى الله عليه وسلم- فإن الزنا أكره شيء على قلبي- فسبحان الله- هذا رسول الأمة ومعلمها الأول يناقش شاباً في موضوع في غاية الخطورة ولا يتشنج ولا يغضب بل يحاوره ويفقهه بالتي هي أحسن.

يقول الله- سبحانه وتعالى- في سورة النحل: ﴿أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحَكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدِلُهُمْ بِأَلْقَى هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهَمَّتَيْنِ ﴾٣﴾ (سورة النحل- آية ١٢٥)، مما بالنسبة نرفض رأية المعارضة الغاضبة بسبب رأي أو فكرة أو مقالة، ربما لم يحسن الكاتب عرضها. لماذا لا نجادله والتي هي أحسن كما أمرنا الله وأمرنا رسوله الكريم، إن من توصيات اللقاء الوطني للحوار الفكري، أن نلتزم بقول الله وقول رسوله، وهذا أمر مطلوب ولكن يجب ألا نحور كل أمر على هو الملتقي، ونأخذ جزءاً من الموضوع، ونترك الآخر.

علينا أن نبدأ بالحوار البناء المثمر، وارجاع الحق إلى نصابه، فالمعارضة لكل ما يخالف أفكارنا وعدم الحوار، سيرجعنا إلى الخلف وعليها الاقتصاد في موضوع باب "درء المفاسد" وعدم الغلو فيه، وترك مساحة للرأي والرأي الآخر. علينا تبني الوسطية وترك الغلو لنرتقي بأنفسنا ومجتمعاتنا إلى صفو من سبقونا دون التنازل عن ديننا الحنيف وعقيدتنا السمحاء.

إن الصحافة هي منبر من منابر الرأي والحرية وصرح من صرروح الحوار الوطني الهامة، وهي صمام الأمان للإصلاح وتفادي الفساد، فعلينا حكومة وشعباً دعم حرية الصحافة وإيجاد السبل الكفيلة لعدم استغلال منبر الصحافة للأمور الشخصية من خلال إيجاد محاكم متخصصة للنظر في الطعن بحق من يتجاوز ويسيء لهذه الحرية، فالصحافة النزيحة هي دعم لولاة الأمر ولل الوطن والمواطنين، فهي التي تكشف المستور من الأمور الفاسدة التي بدأت تعشعش في مجتمعاتنا.

علينا أن نبدأ بالحوار البناء المثمر، وإرجاع الحق إلى نصابه، فالمعارضة لكل ما يخالف أفكارنا وعدم الحوار، سيرجعنا إلى الخلف وعلينا الاقتصاد في موضوع باب "درء المفاسد" وعدم الغلو فيه، وترك مساحة للرأي والرأي الآخر. علينا تبني الوسطية وترك الغلو لنرتقي بأنفسنا ومجتمعاتنا إلى صفو من سبقونا دون التنازل عن ديننا الحنيف وعقيدتنا السمحاء.

إن الصحافة هي منبر من منابر الرأي والحرية وصرح من صروح الحوار الوطني الهامة، وهي صمام الأمان للإصلاح وتقادي الفساد، فعليها حكومة وشعباً دعم حرية الصحافة وإيجاد السبل الكفيلة لعدم استغلال منبر الصحافة للأمور الشخصية من خلال إيجاد محاكم متخصصة للنظر في الطعن بحق من يتتجاوز ويسيء لهذه الحرية، فالصحافة النزيهة هي دعم لولاة الأمر ولل الوطن والمواطنين، فهي التي تكشف المستور من الأمور الفاسدة التي بدأت تعشعش في مجتمعاتنا.

الوحدة الوطنية ونعمة الأمان^(١)

ورد في الحديث: "وَاللَّهُ لِيَتَمَّنَ هَذَا الْأَمْرَ حَتَّى يَسِيرَ الرَّاكِبُ مِنْ صَنْفَاءَ إِلَى حَضْرَمَوْتَ لَا يَخَافُ إِلَّا اللَّهُ أَوَ الذَّئْبَ عَلَى غَنَمَهُ وَلَكُنُوكُمْ سَتَعْجَلُونَ" ويقول - صلى الله عليه وسلم - "لَا يَشْكُرُ اللَّهَ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ". ويقول الله - سبحانه وتعالى - في سورة البقرة: ﴿فَإِذَا كُوْنُتُمْ أَذْكُرُكُمْ وَأَشْكُرُوْلِي وَلَا تَكُنُوْنُ﴾ (١٥) (سورة البقرة - آية ١٥٢)، ويقول - سبحانه وتعالى - في سورة إبراهيم: ﴿وَإِذَا كَادَ رَبُّكُمْ لَيْنَ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَكُمْ وَلَيْنَ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ (٧) (سورة إبراهيم - آية ٧)، ويقول - صلى الله عليه وسلم - "مَنْ أَصْبَحَ مِنْكُمْ أَمْنًا فِي سَرِيرِهِ مُعَافًى فِي جَسَدِهِ عَنْهُ قُوْتُ يَوْمَهُ فَكَانَمَا حِيزَتْ لَهُ الدُّنْيَا". ويقول الله - سبحانه وتعالى - في سورة النحل: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْبَةَ كَانَتْ أَمْنَةً مُطْمِنَةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغْدَامِنْ كُلَّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمَّ اللَّهِ فَأَذَّقَهَا اللَّهُ لِيَسَ الْجُوعَ وَالْخَوْفَ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ (١١٢) (سورة النحل - آية ١١٢)، ويقول المثل: "نعمتان ممحودتان مغبون فيها كثير من الناس الصحة في الأبدان والسلامة في الأوطان". وهناك آيات قرآنية كثيرة وأحاديث عن المصطفى - صلى الله عليه وسلم - توضح هذا المعنى بما لا يدع مجالاً للتفسيـر والاجتهـاد.

والذي حداني لكتابة هذا الموضوع أني كنت ومجموعة من الأحبة والأقارب والأصدقاء في نزهة بحرية في الصحراء لمدة يومين، وعند رجوعنا من هذه الرحلة قال أحد الأحبة: "اللهم لك الحمد والشكر على هذه النعمة التي نحن فيها من الأمن والخير" والذي يحسدنا عليها الكثير من الأمم وهي نعمة الأمان في بلادنا الحبيبة والتي ينطبق عليها قوله - صلى الله عليه وسلم - "وَاللَّهُ لِيَتَمَّنَ هَذَا الْأَمْرَ..." إلى آخر الحديث.

ولو نظر العاقل إلى ما حولنا من الدول والأمم لعلم علم اليقين أننا في نعمة كبيرة ألا وهي نعمة الأمن والتي يفتقدـها كثير من الأمم والدول، وأذكر أني عندما أبعتـت لأمريكا لأول مرة لدراسة الهندسة، كانت أول محطة لي في أمريكا هي مدينة نيويورك وذلك عام ١٩٦٦م أي قبل ٣٧ سنة، وذلك لمراجعة الملحق

(١) نشر هذه المقالة بجريدة الاقتصادية العدد (٣٧٩٨) بتاريخ ٥ مارس ٢٠٠٤.

الثانية في السعودية والذي كان مقره في ذلك الوقت في مدينة نيويورك، وفي أول ليلة لي وقد كنت حذرت سابقاً من خالي سليمان صالح الرئيس وهو من سبقوني إلى أمريكا ولقد تخرج من الجامعة عام ١٩٦٢ أو ١٩٦٤ على ما ذكر، حذري ألا أخرج من الفندق بعد الساعة التاسعة مساء، نظراً لكثره الجرائم التي ترتكب في المدن الكبيرة في الولايات المتحدة.

أقول: لقد خرجم من الفندق في مدينة نيويورك لأول ليلة كانت لي في نيويورك الساعة السابعة مساء، لأرى معالم نيويورك المشهورة، وكانت أمشي على قدمي في أحد شوارعها الفسيحة وسط المدينة، فرأيت رجلاً ممداً في الشارع لا ذكر هل صدمته سيارة أو أطلقت عليه ناراً، والناس تمر بجانبه وهو ممدد في الشارع وكان شيئاً لم يكن، فزادني هذا المنظر رعباً من أمريكا حتى أتي فكرت بالرجوع إلى بلادي الحبيبة. ذكرت هذا المثال ولقد رأيت أنا وزوجتي عندما كنت أدرس الدراسات العليا في جامعة واشنطن في سياتل شخصاً يلاحق آخر ويطلق عليه النار في مواقف سيارات إحدى الأسواق المركزية، وأنا شاهد عيان على ذلك.

وتقول الإحصائيات في أمريكا إنه تقع جريمة قتل كل دقيقة، وينطبق الأمر على الدول الصناعية الكبرى، وكذلك في كثير من بلدان العالم، فننعم الأمان لا تقدر بثمن، وعليها التركيز على هذه النعمة لكيلا نفقدوها، من قوله - سبحانه وتعالى - كما ذكرت في الآية السابقة ﴿ وَصَرَبَ اللَّهُ مُتَلْأَ قَرِيبَةً ... ﴾ (سورة النحل - آية ١١٢) إلى آخر الآية.

صحيف أن هناك ممارسات لا نوافق عليها في بلادنا الحبيبة، ولكن نرجو من الله ثم من ولاة الأمر أن يدوم الاستقرار بنعمة الأمن مع بعض الإصلاحات التي ينادي بها المفكرون والكتاب، وذلك عن طريق الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب، وتشكيل لجنة من المفكرين لتقوية الشعور بالوطنية ما بين أفراد المجتمع.

وعليها التركيز على نعمة الأمن والتقدم والاستقرار مع ما ذكرت سابقاً، والبدء بالإصلاح الإداري، ليرى المواطنون خطوات جيدة تتحقق أمامهم، لكي تتحقق - بإذن الله - ما نصبو إليه من توثيق الوحدة الوطنية بين أفراد المجتمع، لكيلا ينطبق علينا قول الله - سبحانه وتعالى - : ﴿ كَلَّا مَنْ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ (سورة المطففين - آية ١٤)، وعليها انتهاج مبدأ الشفافية وفتح

الباب على مصراعيه للمفكرين والكتاب والصحافيين، لترسيخ مبدأ الوحدة الوطنية.

الديمقراطية في الإسلام

يقول الله - سبحانه وتعالى - في سورة الشورى: ﴿ وَالَّذِينَ أَسْبَجُوا لِرَبِّهِمْ وَأَفَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُرَكَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴾ (٢٨) (سورة الشورى- آية ٢٨)، ويقول - سبحانه وتعالى - في سورة آل عمران: ﴿ وَشَاءُوهُمْ فِي الْأَكْمَارِ فَإِذَا عَزَّتْ قَوْكَلَ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ ﴾ (١٥٩) (سورة آل عمران- آية ١٥٩)، فالمقصود هناأخذرأي المسلمين كافة، ففي عهد النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يكن أعداد المسلمين بمئات الملايين وكانت أعدادهم قليلة، ولكن المبدأ واحد وهو مبدأ الشورى، فعلينا الآن اتباع مبدأ الاستبيان وأخذ آراء من جميع الطبقات كما هو متبع في الدول الديمقراطية.

فآراء الناس مهمة للحكومات التي تخدم شعوبها وتقدر أفكارها وتوجهاتها، لأن هذه الحكومات الديمقراطية هي حكومات جاءت لتلبى مطالب الشعب أو الأكثرية إن أحببنا أن نكون أكثر واقعية، ولنا في سيرة نبينا ورسولنا وسيدبني آدم محمد - صلى الله عليه وسلم - القدوة الحسنة عندما استشار أصحابه قبل غزوة بدر الكبرى، وكان النبي - صلى الله عليه وسلم - وأصحابه في حملة لقطع الطريق على تجارة قريش، فلما علمت قريش بذلك غيرت مسار قافلتها التجارية، ونجحت من المسلمين.

ولكن مشركي مكة أعدوا جيشاً كبيراً قوامه ألف محارب بينما لا يتعدى عدد المسلمين الثلاثمائة، فلما علم النبي - صلى الله عليه وسلم - بعزم قريش على محاربته بإرسال هذا الجيش الكبير، جمع أصحابه وقال لهم: "أشيروا علي أيها الناس" فأجابه المهاجرون بالسمع والطاعة ففكر الرسول الكريم - صلى الله عليه وسلم - السؤال فأجابه سيد الأوس سعد بن معاذ - رحمة الله رحمة واسعة - : "إنك يا رسول الله تقصدنا نحن عشر الأنصار"، فأجاب الرسول الكريم: "نعم" ، فقال له سعد بن معاذ - رضي الله عنه - : "والله لا نقول لك كما قالت بنى إسرائيل لرسول الله موسى - عليه السلام - أذهب أنت وربك فقاتلا إنا ها هنا قاعدون، بل نقول لك: إذهب فقاتل ونحن معك، فقد آمنا بك وبدعوتك ولا لنا إلا أن نطيعك..." إلى آخر مقالته - رضي الله عنه - فهذا سيد

البشرية محمد - صلى الله عليه وسلم - والذي غفر الله له ما تقدم وما تأخر من ذنبه، والذي أحبه الله - سبحانه وتعالى - حتى إنه يشفع لجميع بني آدم يوم القيمة يسأل أصحاب الرأي والمشورة، فما باتنا لا نتحاور فيما بيننا خاصة بعد أن وفرت الدولة الفرصة للمشاركة وإبداء الرأي الحر المستثير من خلال مركز الحوار الوطني وهذه عادة ولاة الأمر في بلادنا - حفظهم الله - الذين يفتحون الباب على مصراعيه من أجل دعم الديمقراطية وإتاحة المجال من خلال منابر الرأي المختلفة ومنها وسائل الإعلام مرئية ومسموعة ومقرئية. إن مساحة الحرية التي يوفرها ولاة الأمر في وطننا، قلما نجد لها في مكان آخر حولنا. وهذا ينم عن قوة وثقة الدولة في أبنائها وولائهم وانتقامتهم لشري هذا الوطن العظيم.

وحيذا لو طبقت الدول في عالمينا الإسلامي والعربي هذه التجربة الفريدة التي نعيشها اليوم، ولتعامل حكام هاتين الأمتين مع شعوبهم كما يتعامل معنا حكامنا في ظل الديمقراطية والشورى، كما أقرها الإسلام كما أسلفنا، والله المستعان.

من أجل ديمقراطية صحيحة^(١)

يقول الله تعالى في سورة الشورى: ﴿وَالَّذِينَ أَسْتَجَبْنَا لِرَهْمَةِ وَأَفَعُولًا الْصَّلَوةِ وَأَرْهَمَ شُورَى يَنْهَمُ وَمِمَّا رَقَّتْهُمْ يُتْفَحَّنُونَ﴾ (٢٨) (سورة الشورى- آية ٢٨)، فمعنى أمرهم أي جميع ما يخص معيشتهم وسياستهم وتوجهاتهم، فمتي أصبح الناس مؤمنين سهل التفاهم بينهم وأصبح أمرهم شوري بينهم من قوله- صلى الله عليه وسلم- : "لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه" أو كما قال. فمتي أصبح الواحد منا يحب أخيه المسلم ما يحب لنفسه، انتفت المصالح الذاتية، وأصبح الجميع في بوتقه واحدة، يفكر الواحد منهم تفكير الآخر ولو اختلف معه في الرأي ما دامت المصالحة وحدة واحدة لا تتجزأ، ومن قوله- صلى الله عليه وسلم- : " مثل المؤمنون في توادهم وتراحمهم كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً" ، فمعنى البنيان هو الأساسات والمجران والأسقف فالكل وحدة واحدة لا تتجزأ يشد بعضها ببعضأ.

وهناك من الأدلة القرآنية وأحاديث المصطفى- صلى الله عليه وسلم- ما يثبت هذه النظرية، ولا مجال لبحثها هنا، وإنما أتينا بمقتضيات الهدف منها توضيح فكرة الديمقراطية في الإسلام، وهي إن المؤمنين أمرهم شوري بينهم. كان لي قبل أكثر من (١٥) سنة لقاءً مع أحد مدريري الشركات الكبرى في فرنسا، حيث دعاني للعشاء في أحد مطاعم باريس، وتناقشنا عن الديمقراطية، وسألني سؤالاً مباشراً "كم من الزمان تحتاجون إليها العرب لتطبيق الديمقراطية التي ننعم بها نحن الغربيون؟" فأجبت ببساطة ربما ٢٠ إلى ٣٠ سنة من الآن- إني في ذلك الوقت- فأجابني بسخرية أظن أنك تحلم، فتحن الفرنسيينأخذنا من الوقت ٢٠٠ سنة، حتى نعمنا بما ننعم به الآن من ديمقراطية وحرية.

الحرية والديمقراطية الصحيحة أمنية كل إنسان يعيش على وجه هذه البسيطة، ويقول النبي- صلى الله عليه وسلم- : "كما تكونوا يولى عليكم". علينا أولاً إصلاح أنفسنا وبيوتنا وأهلينا وأبنائنا، ولنا في التاريخ الإسلامي خير برهان، حيث كان الخليفة الأموي- رحمة الله- عمر بن عبد العزيز أورع الخلفاء مخافة من الله، وكانت فترة حكمه خير فترة، حيث فرغ بيت مال المسلمين من المال الذي

(١) نشرت هذه المقالة بجريدة الاقتصادية العدد (٢٢٥٢) بتاريخ ٩/٤/٢٠٠٢م.

يجبى من أهل الجزية لتحول الكثير منهم للإسلام، لما لسوه من عدل الحاكم عمر بن عبد العزيز- رحمة الله- حتى اعتبره الكثير من المؤرخين الإسلاميين خامس الخلفاء الراشدين، ولما توفاه الله وسلم الحكم من بعده أحد خلفاءبني أميه، عادت حليمة إلى عادتها القديمة حتى إنه يقال، إن أحد رعاة الشاة في اليمن عندما قبض الله روح أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز- رحمة الله- وهو في الشام، قال الراعي: اليوم قبض (مات) الأمير الصالح فسئل كيف عرفت ذلك؟ قال كان الذئب يختلط مع شوبيهاتي، وكان لا يمسها بسوء، لأن عدل أمير المؤمنين- رحمة الله- عمر بن عبد العزيز شمل الحيوانات، حتى إن الذئب لا يؤذى خرافه، في يوم موتة هجم الذئب على شوبيهاتي وقتل منها ما قتل، لذلك اعتقد الراعي أن أمير المؤمنين قد قبض، وذلك ما حصل فعلاً- فسبحان الله- إن عدل الراعي يشمل الرعية بما في ذلك الحيوانات.

فعلينا حكومة وشعباً أن نصلح أنفسنا أولاً، وعليينا حكومة وشعباً تثقيف أبنائنا وبناتنا بثقافة الإسلام ومبادئه النيرة والتي متى ما طبقناها- بمشيئة الله-، صلحنا، وعلينا جميعاً حكومة وشعباً مسؤولية أمام الله أولاً ثم أمام التاريخ، لنثبت أثنا- بمشيئة الله- قادرون على تغيير الأمور لصالح الدين أولاً ثم الوطن ثم لأنفسنا ولحكامنا لنصبح- بمشيئة الله- كما قال الله- سبحانه وتعالى-: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجْتُ لِلنَّاسِ﴾ (سورة آل عمران- آية ١١٠)، فأرجو من الله سبحانه وتعالى ثم من ولاة الأمر السعي الحثيث لتثقيف أبنائنا وبناتنا منذ السنوات الأولى للدراسة، وإدخال مادة جديدة في الدراسة، فيهيا من المراحل الأولى للتعليم وهي الروضة والتمهيد، ومن ثم كل المراحل تكون هذه المادة باسم الثقافة الإسلامية، لنفترس في أبنائنا حب الله وحب رسوله الكريم- صلى الله عليه وسلم- حيث يقول الله فيه: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ (١) (سورة القلم- آية ٤)، فالأخلاق هي أساس العدل والحكم والرفاهية ولنا- بمشيئة الله- مقالات أخرى في هذا الموضوع، أرجو من الله- سبحانه وتعالى- وإن تكون للصالح العام.

استغلال السلطة الكارثة والأثار المدمرة^(١)

طالعتنا جريدة الغراء الاقتصادية بعدها رقم (٢٢٢٢) بتاريخ ١٠ رمضان ١٤٢٢هـ الموافق ٢٠٠٢/١١/١٥م على صفحتها الأولى، تحقيق عن إنهاء عقود موظفين ثبت استغلالهم للسلطة، وقد تهلكت أساريرى من هذا العنوان وبدأت بقراءة التحقيق بنهم وشفف، ولكن ما إن تعمقت بالقراءة، حتى أصابنى الإحباط حيث إن هؤلاء الموظفين الذين تم فصلهم لاستغلالهم السلطة، هم موظفون يعمل بعضهم على البند ١٠٥، والبعض الآخر على عقود التشغيل، أي أنهم من صغار الموظفين، وأي سلطة عادة تكون بيد هؤلاء، أنا هنا أبارك لوزارة الحج هذه الخطوة ولكن علينا أن نراجع جميع موظفي الدولة من يستغلون سلطاتهم، وهم إما في السلطة العليا، أو السلطة المتوسطة، أي إما كبار الموظفين أو موظفي الإدارة الوسطى من مهندسين ومديرين ماليين... الخ إننا نرى ونسمع وأمام الله وخلقه كما يقولون إن هناك موظفين حكوميين يملكون أموالا طائلة الله أعلم من أين أتوا بها.

فالواجب على الدولة - ومن خلال الأجهزة الرقابية المختلفة - أن تبدأ بالرؤوس الكبيرة، وعلينا أن نعلم أن استغلال المناصب لم يكن حدوثا في مجتمعنا الإسلامي ولكن له جذوره والتي تمتد إلى عهد الرسول - صلى الله عليه وسلم - حيث يقول: "لعن الله الراشي والمرتشي والرائش" فالراشي من يقدم الرشوة، والمرتشي من يأخذها، والرائش هو الوسيط، والرشوة كما هو معروف هي أما إحقاق باطل، أو إبطال حق، ويندرج تحتها أكل أموال الناس بالباطل، حيث انتشر في مجتمعنا الإسلامية والعربية طلب الرشوة، لتسهيل الحق، ولم يعد مقترا على إبطال حق أو إحقاق باطل، أي أن أصحاب الأعمال أو الحاجات يجبرون على دفع الرشوة للحصول على حقوقهم المكتسبة، وهذه آفة من آفات هذا الزمان.

ومتن ما انتشرت الرشوة في مجتمع، بدأ الخراب ينهش بأساسات الحكم والمجتمع، حتى تضيع الأمانة والتقوى، ولعلنا نتعظ بقول الله - سبحانه وتعالى -:

(١) نشرت هذه المقالة بجريدة الاقتصادية العدد (٢٣٧١) بتاريخ ٢٠٠٢/١/٣م تحت عنوان (كارثة إساءة استخدام السلطة).

﴿وَمَن يَتَّقِيَ اللَّهَ يَجْعَلُ لَهُ مَحْرَجاً ﴾ (٢٧) وَرَزْفَةٌ مِّنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ﴾ (٢٨) (سورة الطلاق- آية ٢-٣)، فمتى طبقنا قول الله- سبحانه وتعالى- على أنفسنا استطعنا- بمشيئة الله- الرقي بمجتمعنا، واستطعنا- بمشيئة الله- الإبداع والإنتاج الذي سيحقق لنا التقدم وسعادة ورفاهية شعوبنا.

لذا فاني أرجو من ولاة الأمر أن يعيدوا سياسة المغفور لهما- بإذن الله- الملك سعود والملك فيصل عندما رفعوا راية من أين لك هذا؟ حتى إنه يقال إنه في أيام الملك فيصل- رحمة الله- وزعت استمرارات على كبار المسؤولين يسأل من خلالها عن أملاكهم ومن أين حصلوا عليها؟، ويقول المثل: "من أمن العقوبة أساء الأدب" لذا ما لم نعيد التفكير في إيجاد حلول ناجحة وناجحة لآفة الرشوة، فلن نستطيع التقدم إلى الأمام، وستكون آفة الرشوة، كالكرة الحديدية المربوطة بأقدامنا، والتي تمننا من التحرك. إنني أهيب بالمسؤولين إعطاء هذا الموضوع أهميته، ولتكن تجربة وزارة الحج حافزاً لنا جميعاً، بتطبيقها على المستويات العليا من الإدارة.

خواطر بمناسبة البيعة^(١)

بمناسبة مرور تسعه عشر عاماً على تولي خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود ومبانيته من قبل أهل الحل والعقد، خطر في مخيالي واقعة لا يمكن للمرء نسيانها، فعادت بي الذكرة لعامي ١٤٥٠هـ أو ١٤٠٦هـ على ما ذكر عندما قام خادم الحرمين الشريفين - رحمه الله - بافتتاح أكبر مدينة عسكرية تنشئها وزارة الدفاع، وكانت حينئذ مديرًا عامًا للأشغال العسكرية بوزارة الدفاع، الجهة المشرفة على المشروع. وكان خادم الحرمين الشريفين وفي معيته صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز ولي العهد ووزير الدفاع والطيران، وكذلك وزراء دفاع دول مجلس التعاون الخليجي، في حافلة مخصصة لهذه المناسبة، وفي جولة في ربوع مدينة الملك خالد العسكرية بحفر الباطن، وكان لي شرف القيام بتقديم الشرح وتوضيح معالم المدينة العسكرية لخادم الحرمين الشريفين وضيوفه الكرام.

و عند الانتهاء من الجولة التقديمة وكنا باتجاه الضيافة، علق الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر الشقيقة، وكان ولياً للعهد ووزيراً للدفاع القطري آنذاك، بأن هذه المدينة العسكرية أكبر من الدوحة عاصمة دولة قطر، فكانما أراد خادم الحرمين الشريفين أن يبدأ أحد بالحديث، ليشرح سياسة حكومته الاقتصادية، فقال: "إتنا لما من الله علينا بالنعمه والدخل الكبير بسبب ارتفاع أسعار النفط، جلينا أبناءنا أصحاب الشهادات العليا من حملة شهادات الدكتوراه كل في تخصصه، وعيناهم وزراء، وطلبنا منهم البدء فوراً في تنفيذ المشاريع المختلفة من مطارات، وطرق، ومستشفيات، وجامعات، وجميع ما يحتاجه أبناء شعبنا - وما زال الحديث لخادم الحرمين الشريفين - ففاجأني أحد الوزراء من يحمل شهادة الدكتوراه بالاقتصاد، وقال لي بالحرف الواحد: إتنا في المملكة يجب أن نقوم بتنفيذ هذه المشاريع تدريجياً، لأن تنفيذها في وقت واحد سيرفع التكلفة، وسيسبب تضخماً في الاقتصاد، فأجبته: إن علينا الإسراع في تنفيذ هذه المشاريع، لأن الدول العظمى

(١) نشرت هذه المقالة بجريدة الاقتصادية العدد (٢٦٠١) بتاريخ ١٧/١١/٢٠٠٠م.

لن تسمح لنا بجمع هذه الثروة، ولن يهدأ لها بال حتى تتأكد من زوالها.

وهنا لي وقفة مع هذا الحديث، حيث إن بعد نظر وحنكة خادم الحرمين الشريفين، وتجربته الطويلة بالسياسة الدولية، أثبتت نظرته الثاقبة، وكانت حرب الخليج الأولى ما بين العراق وإيران في أوجها، وكانت دول الخليج العربي تدعم العراق بالمال والسلاح، وما اخلاق غزو العراق للكويت وبدأ حرب الخليج الثانية إلا استمراراً للسيناريو الأول، والهدف منه امتصاص ثرواتنا وذلك باختلاف المشاكل لشراء الأسلحة والعتاد الحربي من أمريكا ودول الغرب، فهذا ما كان يقصده خادم الحرمين الشريفين، عندما كان يتناقش مع أحد وزرائه المختصين بالاقتصاد، فتحن في هذه البلاد الحبيبة نعمنا بالخير والرفاهية والأمن والاستقرار- ولله الحمد- بفضل السياسة الحكيمة لخادم الحرمين الشريفين، ليس فقط منذ مبايعته ملكاً للمملكة، ولكن كانت لمساته واضحة أيضاً عندما كان ولينا للعهد في عهد المغفور له- بإذن الله- الملك خالد بن عبد العزيز.

هذا من جهة حكمة وسياسة خادم الحرمين الشريفين، كما لا يفوتي عندما كنت مديراً عاماً للأشغال العسكرية وكنا نعد تصاميم الضيافة الخاصة بخادم الحرمين الشريفين، وكذلك ضيافات قادة مجلس التعاون الخليجي في مدينة الملك خالد العسكرية بحفر الباطن، لفرض عقد اجتماع مجلس التعاون الخليجي بمدينة الملك خالد العسكرية، وطلب مني الأمير سلطان بن عبد العزيز الذهاب لمقابلة خادم الحرمين الشريفين لعرض التصاميم على جلالته، وأخذ موافقته المبدئية. وكانت زيارتي له عندما كان- رحمة الله- يسكن في الناصرية، وذهبت في إحدى الليالي فقابلني معاشر محمد السليمان السكري رئيس الخاص لجلالته، ولم انظر أكثر من ربع ساعة إلا وأنا بحضرة جلالته وجهها لوجه، فانتابتني رهبة حيث إنه لأول مرة في حياتي أقابل الملك وجهها لوجه، ومن دون حرس ولا حضور جماهيري، فلاحظت- رحمة الله- ذلك فسألني إن كنت أرغب في تناول عصير، فأجبت بالنفي، فقال: -رحمة الله- إن هذا عصير طازج وليس محفوظاً، وكأنما أراد إزالة الرهبة من قلبي. بعدها بدأت أنا وزميلي بشرح التصاميم لجلالته، وهو يوجهنا، ومررت ساعة كاملة كأنما كانت دقيقة واحدة، وذلك يعود لتواضعه وإنسانيته.

وهاتان تجربتان لي مع خادم الحرمين الشريفين، رأيت أن اسطرهما بمناسبة مرور تسعه عشر عاما على مبايعته ملكا للمملكة، ولا يفوتنـي في هذا المقام أن أذكر إخواني وأخواتي مواطنـي هذه البلاد الحبيبة أن البيعة في رقبـهم، حيث إن الشريـعة الإسلامية تتطلب المبايعة من قبل أهلـ الحل والعقد، وبـباقي المواطنين ملزمـون بهاـ، وأن طـاعة ولـاة الأمـر واجـبة بالـقرآن والـسنـة، بل إنـ الجـهـادـ وهوـ الـذـيـ يـأتـيـ باـنـرـتـقـبـةـ الـثـالـثـةـ منـ الـأـعـمـالـ الـمحـبـبـةـ إـلـىـ اللـهـ بـعـدـ الصـلـاـةـ فيـ وـقـتـهاـ وـبـرـ الـوـالـدـيـنـ لاـ يـجـبـ أنـ يـقـومـ بـهـ الـمـسـلـمـ إـلـاـ بـعـدـ الاستـئـذـانـ منـ وـليـ الـأـمـرـ.

ضربة معلم (١)

تعتبر زيارة الملك عبد الله بن عبد العزيز إلى كل من الصين والهند كأول زيارة له خارجية منذ احتلاله العرش، ضربة معلم لأن الصين تنمو بنسبة ٩٪ لعام ٢٠٠٥م، ونحو متزايد للهند حيث يوجد أكثر من ٣٠ مليون نسمة من ذوي الدخل المتوسط، أي بعدد سكان أمريكا. والصين والتي تزداد عدد سياراتها بحوالي مليون سيارة في السنة حتى أصبحت تحتل المرتبة الثانية عالمياً، والتي كانت تحتلها اليابان - بعد الولايات المتحدة الأمريكية، مما يعني أن المملكة لا تحتاج لأمريكا ولا للدول الغربية لبيع إنتاجها من البترول، ومما يؤكد سياسة الملك عبد الله بفتح أبواب الصين والهند وهي سياسة لصالح الوطن والمواطن، تحبط الرئيس الأميركي جورج بوش، حيث أعلن في خطاب الأمة أن الولايات المتحدة الأمريكية وضعت خططاً للاستغناء عن بترول الخليج، بحيث يقل استيراد الولايات المتحدة الأمريكية من بترول الخليج بنسبة ٧٥٪ في عام ٢٠٢٥م.

وهذا غير ممكن لأن دول الخليج تملك ٦٠٪ من احتياطي الزيت العالمي، ومما يزيد كفاءة إدارة حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله أنه تمت مناقشة زيادة التقارب بين الصين والمملكة بزيادة عدد مصافي تكرير البترول في الصين من قبل المملكة، وإعطاء الصين مناطق امتياز للتنقيب عن الغاز في المملكة. كما اقترحت الحكومة السعودية على الهند توسيعة التعاون بين البلدين عن طريق فتح الهند امتيازات للتنقيب عن الغاز، واستثمار السعودية بمصافي بترول في الهند، مما يخدم مصلحة المملكة وكلا من الصين والهند كبلدين واعدين في الاقتصاد والقوة.

وللعلم فإن احتياجات الهند فقط من البترول الخام سيتجاوز ستة ملايين برميل يومياً خلال العشرين سنة القادمة، وأرى أن هاتين الزوارتين لكل من الصين والهند، وكذلك باكستان ومالزيا، رسالة قوية للولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان، فلنأخذ مثلاً الهند ولديها جامعات من أفضل جامعات العالم

(١) نشرت هذه المقالة بجريدة الاقتصادية العدد (٤٢٢) بتاريخ الثلاثاء ٢٩ محرم ١٤٢٧هـ الموافق ٢٨ فبراير ٢٠٠٦م بعنوان (التوجه السعودي إلى الصين والهند).

حتى في إدارة الأعمال، فالكليات مثل (Indian Institute of Management) وهي كليات متخصصة في إدارة الأعمال، تمنح درجة الماجستير في إدارة الأعمال (MBA)، وهناك ست كليات في حيدر أباد في الهند من أفضل عشر كليات في الإدارة في العالم، حتى إن كلية الإدارة في جامعة هارفارد، وهي أشهر كلية في الإدارة في العالم في إدارة الأعمال، ترشح لعمادتها أحد خريجي كليات الإدارة (IIM) في حيدر أباد.

ويعتبر الفرص قوية جداً لهذا المرشح ليكون عميداً لكلية الإدارة في جامعة هارفارد الأمريكية الشهيرة. لذا فعلينا أن ننظر إلى سياسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله على أنها سياسية حكيمة، وأن بداية زيارته للدول الآسيوية وعلى رأسها الصين والهند لم تأت من عبث، ولكن أتت من رؤية عميقة مستقبلية لما ستكون عليه علاقة المملكة مع بلدان العالم.
لذا أرى أنه قد بدأ الآن دور المملكة القيادي التأثيري في السياسة العالمية لما للمملكة من ثقل، بفضل من الله، ثم الاحتياطات الكبيرة من الزيت الخام، وسوف نرى في المستقبل - بمشيئة الله - سياسات حكيمة لخادم الحرمين الشريفين وحكومته تتصبّب نتائجها في صالح الوطن والمواطن.

كيف نحقق رفاهية مواطنينا؟^(١)

في صفحة فضاءات صحافية من جريدة الاقتصادية في العدد (٢٧٣٦) بتاريخ السبت ١٧ أبريل ٢٠٠١م واقتباساً من جريدة "لوس أنجلوس تايمز الأمريكية" بتاريخ ٦/٤/٢٠٠١م تحت عنوان (السويديون الأكثر رفاهية في العالم) استخلصت جريدة (لوس أنجلوس تايمز) أن السبب وراء رفاهية الشعب السويدي يعود إلى عاملين: أولهما هو التطور الهائل والسرع في مجال التعليم، حيث اهتمت السويد منذ وقت مبكر بالجانب التعليمي، وحققت معدلات عالية من التعليم بين أبنائهما، وسبق لنا أن كتبنا في الاقتصادية كيف أن بعض دول النمور الآسيوية مثل ماليزيا تخصص نسبة كبيرة من ميزانيتها للتعليم، مما أتاح لها المجال وأعطتها الميزة الجيدة لجذب الاستثمارات الأجنبية لوجود العمالة المدربة المتعلمة التي يحتاجها سوق العمل.

وكذلك الأمر بالنسبة لليابان وكوريا وغيرها من الدول التي أنفت بسخاء على التعليم، فهو إنفاق مخلوف واستثمار ممتاز، والدليل على ذلك رقي الأمم بالتعليم اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً. أما العامل الثاني فيعود كما يقول جريدة "لوس أنجلوس تايمز" إلى التطور الهائل في مجال الاتصالات، وللسويد تاريخ تأييد في مجال تطوير وتطبيق تقنيات الاتصالات، فقد كان هناك أكثر من ٤٠٠ خط هاتف في السويد عام ١٨٩٥م وهو يعتبر رقمًا قياسياً في ذلك الوقت، وظلت السويد تحقق الإنجازات الهائلة في مجال التكنولوجيا والاتصالات، حيث تحتل السويد المرتبة الأولى في العالم من حيث انتشار "الإنترنت" فأكثر من ٧٠٪ من السويديين يمتلكون أجهزة كمبيوتر ويتعاملون مع شبكة الإنترنت.

كما أن الحكومة السويدية تخصص ٤٪ من دخلها القومي لتطوير قطاع التكنولوجيا والاتصالات، ونحن هنا في بلادنا الحبيبة السعودية - ومع الأسف - لا نحظى بأقل قدر من خدمات الهاتف، سواء الثابت، أو المحمول، كما يطلبها كل مواطن غيور على بلاده، وإنني أجزم أن هناك خللاً كبيراً على جميع أصعدة

(١) نشرت هذه المقالة بجريدة الاقتصادية العدد (٢٨٥٩) بتاريخ ٨/٨/٢٠٠١م.

التعليم، بدءاً من التعليم المهني وانتهاء بالتعليم العالي، والسبب يعود إلى بقاء رؤساء هذه الأجهزة بمناصبهم مدة طويلة، حتى حسينا - نحن المواطنون - إنهم ورثوا هذه المناصب.

أرجو من ولاة الأمر القيام بمراجعة جيدة، ولتكن من جهات محاباة عن إنتاج هؤلاء، فهذه دولة مثل السويد وصلت إلى درجة من الرقي والرفاهية حتى أصبح السويديون أكثر رفاهية في العالم، والسبب يعود إلى التعليم والاتصالات، ونحن في بلادنا الحبيبة نحتاج إلى غربلة أجهزة التعليم والاتصالات لنتمكن - بمشيئة الله - من إرساء أسس الرفاهية لمواطينينا.

كيف اختار المسؤولين؟^(١)

لكل دولة معاييرها الخاصة في اختيار المسؤولين، فمثلاً في البلاد الديمقراطية مثل أمريكا، أوروبا، واليابان، هناك تحالفات سياسية تميلها الظروف المحيطة لاختيار هؤلاء المسؤولين، فمثلاً إن كان الرئيس المنتخب في الولايات المتحدة الأمريكية محافظاً، يختار نائباً له يميل إلى الليبرالية لتكميله الحلة، فيصبحا مكملين لبعضهما البعض، وهذا الاختيار يتم بعد اختيار كل حزب مرشحه للرئاسة. كما يؤخذ بعين الاعتبار الولاية التي ينتمي إليها مرشح الرئاسة، فإن كانت من الجنوب مثل جورج بوش الابن حاكم ولاية تكساس، وهو المرشح للحزب الجمهوري، يتم - في العادة - اختيار نائب الرئيس، إما من الولايات الشمالية، أو الولايات الوسطى، وهناك معيار لاختيار هو كسب أصوات الناخبين، وعادة ما يكون نائب الرئيس في الظل، ويزيل عمله في التواهي الاجتماعية، والإنسانية، والعلاقات العامة، وهكذا في الدول الأخرى.

إذا أخذنا على سبيل المثال دولة مثل تركيا، فنظراً لتنوع الأحزاب تكون هناك تحالفات ما بين الحزب الذي يحصل على أكثر الأصوات، مع بعض الأحزاب الأخرى الصغيرة، لتكميله العدد المطلوب من أصوات البرلمان، لتشكيل الحكومة برئاسة رئيس الحزب الأكثر أصواتاً، فيتم الاتفاق بين حزب أو أكثر لتشكيل الحكومة، ويتم الاتفاق خلف الكواليس لتقسيم المناصب الوزارية.

إما في بلدان العالم الثالث فيكون معيار الاختيار هو الولاء التام للحاكم بغض النظر عن الكفاءة، فتُفتح الطامة الكبرى على البلاد، ويتدحرج الاقتصاد كما نراه الآن في كثير من الدول الإفريقية الغنية بثرواتها، الفقيرة في اقتصادها، بسبب عدم كفاءة المسؤولين ومن يديرون دفة البلاد، وهناك دول تقع وسطاً بين الدول الديمقراطية ودول العالم الثالث، مثل دول الخليج العربي.

ولكن ينقص هذه البلدان وجود معايير علمية واضحة لاختيار المسؤولين، صحيح أن هناك لجاناً عليها يتم تشكيلها من قبل ولاة الأمر في هذه البلدان، ولكن ينقص هذه اللجان المعايير العلمية المطلوبة لاختيار المسؤولين على مستوى

(١) نشرت هذه المقالة بجريدة الاقتصادية.

الوزراء أو الوظائف الأخرى، أمثال أمناء المدن الرئيسية في السعودية مثلاً، أو رؤساء المصالح الحكومية.

ولذلك نجد - مع الأسف - تدني مستوى الأداء الحكومي عن نظرائه في البلدان المتقدمة، ولنأخذ مثلاً على ما نقصده في هذا المقال وهو اختيار روبرت مكمارا أبرز وزير دفاع أمريكي في عهد الراحل جون إف كندي، والرئيس ليندون جونسون.

وتم اختيار مكمارا من قبل الرئيس كندي حيث تربطهما علاقة عائلية، فمكمارا هو زوج اخت الرئيس كندي، وكان يعمل قبل ترشيحه لمنصب وزير الدفاع نائباً لرئيس شركة بكتل المعروفة، ومقرها سان فرانسيسكو في ولاية كاليفورنيا، وبملك مكمارا خبرة إدارية ممتازة، وعقولاً تحليلياً، وهو الذي أدخل مبدأ التكاليف المؤثرة Cost Effectiveness في توليه هذه المسؤولية كانت الحرب الباردة على أوجها بين المسکر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي والمسکر الغربي بقيادة الولايات المتحدة، وكانت حرب فيتنام في بدايتها. لقد كانت ميزانية وزارة الدفاع الأعلى في وقتها، لذا اجتمع مكمارا بكتاب المسؤولين في وزارة الدفاع ومنهم جنرالات الجيش، والطيران، والبحرية، ومشاهدة البحرية، فسألهم: ما مهمة القوات المساحة؟ فأجابه المجتمعون حماية الدستور: وكذلك حدود الولايات المتحدة ومصالحها داخلياً وخارجياً، بدأ يسأل السؤال بعد الآخر ويحدد المتطلبات كما يراها هؤلاء المسؤولون، وتوصل في عهده إلى أفضل حالات الاستعداد للقوات المسلحة الأمريكية بأقل تكلفة، وهناك أمثلة كثيرة ولكن أشير لهذا المثال فقط لشهرته واقتباسه في كثير من كتب الإدارة.

ولنا في القرآن الكريم وسنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أكبر الدليل على ما أقول حيث يقول - سبحانه وتعالى -: ﴿قَالَتْ إِنَّهُمَا يَتَأْبَتْ أَسْتَغْرِيَهُ إِنَّكَ خَيْرَ مِنْ أَسْتَغْرِيَتِ الْقَوْيُ الْأَمِينُ﴾ (٦٦) (سورة القصص - آية ٢٦)، وقوله - سبحانه وتعالى -: ﴿قَالَ أَجْعَلْتَ عَلَىٰ خَرَابِينَ الْأَرْضَ إِلَّاٰ كَفَيْتُ عَلَيْمٌ﴾ (٩٠) (سورة يوسف - آية ٥٥). وقال الرسول - صلى الله عليه وسلم -: "المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف". كما أن هناك حالات في عهد رسوله - صلى الله عليه وسلم - حيث اختار المفضول على الفاضل مثل اختيار خالد بن الوليد -

رضي الله عنه - في قيادة الجيش علما أنه كان في هذه الجيوش من لهم السبق في الإسلام، وكذلك اختياره - صلى الله عليه وسلم - أسامة بن زيد ابن الـ ١٧ سنة قائداً للجيش الذي جهزه النبي - صلى الله عليه وسلم - قبل وفاته، ومن ضمن ذلك الجيش الشیخان أبو بكر الصديق، وعمر بن الخطاب - رضي الله عنهمَا -.

وأعتقد أنه لو تناطت هذه المهمة بمعهد الإدارة وتراجع نتائج دراسة واستنتاجات معهد الإدارة من قبل مجلس الشورى، لتوصلنا - بمشيئة الله - إلى معايير جيدة تؤدي لاختيار أفضل لرجالات هذه الأمة لتسخير دفة الأمور، وكذلك لدول مجلس التعاون الخليجي، فهوّلاء هم بطانتن ولاة الأمر ونحن ندعوه في كل خطبة جمعة أن يصلح الله بطانة ولاة الأمر.

لكيلا تغرق السفينة^(١)

يقول الله - سبحانه وتعالى - في سورة البقرة: ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُوُنُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ ﴾ (سورة البقرة- آية ١٤٢)، ويقول النبي - صلى الله عليه وسلم -: "الرَّاجِحُونَ يَرَحْمُهُ الرَّحْمَنُ ارْحَمُوا أَهْلَ الْأَرْضِ يَرْحَمُكُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ" أو كما قال. ويقول النبي - صلى الله عليه وسلم -: "إِنَّ الرَّفِيقَ لَا يَكُونُ فِي شَيْءٍ إِلَّا زَانَهُ وَلَا يُنْزَعُ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا شَانَهُ" أو كما قال.
إننا كمسلمين نرحب أن نتحاور فيما بيننا بالحوار الهداف البناء، الذي متى ما عملنا به، تم لنا - بمشيئة الله - الوصول للوحدة الإسلامية، والتي هي أساس بقائنا وجودنا وعزتنا.

لقد شاهدت وسمعت محاضرة الشيخ الداعية عايض القرني في تلفزيون المملكة يوم الأربعاء ٢١/٥/٢٠٠٣م الموافق ١٤٢٤/٢/٢١هـ، وكانت محاضرة ممتازة تشد المشاهد لها، لما فيها من المنطق السليم الذي يتماشى مع تعاليمنا الإسلامية.
وقد أثار إعجابي الطرح الجيد لفضيلة الشيخ بفتح الحوار البناء مع من يختلف معه ويختلف معنا، ليقنع كل من الآخر بالبرهان البين من القرآن والسنة.
وأشهب فضيلته - حفظه الله - في هذا الموضوع وأشاد بالوحدة الوطنية وعدم السماح للمغرضين بتقسيم إجماع المسلمين، وكان هذا الطرح يعممه بصيغة الإنقاع، والبعد عن التشنج وتجاهل الرأي الآخر وهو ما نحتاجه في هذه الأيام العصيبة التي تمر بها بلادنا الحبيبة والأمتان العربية والإسلامية جماء وما تتعرض له من أعدائنا وأعداء الله.

كما سرني الطرح السليم للدعوة في خطبة معالي وزير الدعاية والأوقاف فضيلة الشيخ الدكتور صالح آل الشيخ، وتوجيهه للدعاة لتبني الوسطية، والتي هي من أعمدة ديننا الحنيف. ونحن نحتاج في هذه الأيام لهذا النمط من الخطاب، الذي يقرب ولا ينفر، فعلينا جميعاً - حكومة وشعباً - تبني الوسطية في حورانا وخطبنا، فالمثل يقول: "خير الأمور أوسطها".

نحن بحاجة إلى تعليم أبنائنا وتربيتهم التربية الإسلامية التي لا غلو فيها ولا

(١) نشرت هذه المقالة بجريدة الاقتصادية العدد (٢٥٢٥) بتاريخ ٦/١/٢٠٠٣م.

تقريريط، والتي أمرنا بها رسول الأمة محمد- صلى الله عليه وسلم- يقول أنس بن مالك خادم النبي- صلى الله عليه وسلم- "خدمت رسول الله عشر سنين وأنا فقير صغير، لم أر النبي- صلى الله عليه وسلم- عبوساً أو غاضباً لأمر قصرت فيه بخدمته، وكانت اسعد أيامي وأفضلها، عندما كنت بخدمة رسول الله- صلى الله عليه وسلم ". يقول أحد المفكرين الأوربيين: "لعنة الله على شارل مارتن آخر تقدم أوروبا عدة قرون". ويشير هذا المفكر لمعركة بلاط الشهداء، والتي وقعت أحاديثها على أبواب باريس عاصمة فرنسا، عندما هزم الفرنسيون وخلفاؤهم الجيش العربي المسلمين بقيادة الشهيد عبد الرحمن الغافقي.

وكان قصد هذا المفكر أن هذه الهزيمة أخرت تقدم الأوربيين، لأن الإسلام نشر العلم والمعرفة في دولة الأندلس، وكانت رغبة هذا المفكر سيطرة المسلمين على أوروبا كلها، لتنعم أوروبا بالتقدم والرقي الذي يجلبه المسلمون معهم. أين نحن اليوم من ذاك؟ أين نحن من رسول الأمة الذي زار جاره اليهودي، والذي كان يضع الأوساخ والقاذورات في طريقه- صلى الله عليه وسلم- عندما رأى توقف اليهودي عن إيدائه. فلما سأله اليهودي عن سبب زيارته له، قال رسول الأمة- صلى الله عليه وسلم-: "لقد لاحظت توقفك عن رمي الأوساخ والقاذورات في طريقك، فجزمت أنك مريض، فأتيت للاطمئنان عليك ومواساتك" ، هذا هو حق الجار للجار في الإسلام، فأسلم اليهودي.

إن الدين المعاملة، وبهذه المعاملة الإنسانية أسلم اليهودي الذي كان يكن العداوة لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - الذي طبق أوامر الله، حيث يقول- سبحان وتعالى - في سورة فصلت: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الْحَسَنَاتِ وَلَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الْمَرْءَاتِ إِذَا أَدْفَعْتُمُ بِالَّتِي هُنَّ عَلَيْكُمْ بِأَحْسَنٍ فَإِذَا الَّذِي يَبْنِيَكُمْ وَبِيَنْهُمْ عَدَاوَةً كَانَهُمْ بِالْحَمِيمِ﴾ (٢٤) (سورة فصلت- آية ٢٤).

عليها البدء من الآن بانتهاج الوسطية والتي أمرنا بها ديننا الحنيف، والبعد عن الغلو والتغصب الأعمى، والذي أوصلنا إلى ما نحن فيه من تخلف وضعف. إن الله - سبحانه وتعالى - حاور رسلاه من نوح - عليه السلام - مروراً بأبي الأنبياء إبراهيم - عليه السلام - إذ يقول نوح مناجياً ربه في سورة هود: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّي إِنَّ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَنْتَمُ الْمُتَكَبِّرُونَ﴾ قال

يَسْتَوْ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ عَبْرِ صَلَحٍ فَلَا تَشَأْنَ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ أَعْظَمَكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴿٤٦﴾ (سورة هود- آية ٤٦-٤٥)، وسبب مناجاة نوح عليه السلام- قول الله: ﴿هُوَ حَقٌّ إِذَا جَاءَهُ أَمْرُنَا وَفَارَ النَّوْرُ قُلْنَا أَخْمَلَ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنَ أَثَرْتَنِيْنِ وَاهْلَكَتِيْنِ إِلَّا مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْفَوْلُ وَمَنْ ءَامَنَ وَمَا ءَامَنَ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ ﴿٤٧﴾﴾ (سورة هود- آية ٤٠).

وكذلك مناجاة إبراهيم- عليه السلام- عندما قال في سورة البقرة: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمَ رَبِّ أَرْفِنِ كَيْفَ تُحِيِّيَ الْمَوْتَىْ قَالَ أَولَئِنَّ تُؤْمِنُ قَالَ بَلَّ وَلَكِنَّ لِيَطَمِّنَ قَلْبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةَ مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ أَجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ أَدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعِيًّا وَأَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٦﴾﴾ (سورة البقرة- آية ٢٦٠) وهناك والأمثلة الكثيرة للحوار الهداف البناء، علينا جميعاً حكومة وشعباً، ومفكرينا، أن نتبني الحوار الهدافي البناء، وقبول الرأي الآخر ومقارعته بالحجج والبراهين.

وتعاونوا على البر والتقوى^(١)

يقول الله - سبحانه وتعالى - في محكم كتابه: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالْقَوْمَى وَلَا
تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْمَدْوَنِ وَأَنْقُوا اللَّهَ إِلَى أَنَّ اللَّهَ شَرِيدُ الْعَقَابِ﴾ (١) (سورة المائدة- آية ٢)، ويقول - سبحانه وتعالى - في سورة آل عمران ﴿وَلَتَكُن مِّنَ الْمُدْعَوْنَ
إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَا عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (٢) (سورة آل عمران- آية ١٠٤) ويقول - النبي صلى الله عليه وسلم -: "من رأى
مِنْكُمْ مُّنْكِرًا فَلْيَغِيرْهُ بِيَدِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَلْيَسْتَأْذِنْهُ وَذَلِكَ
أَضْعَفُ الْإِيمَانَ" ، ويقول المصطفى - صلى الله عليه وسلم -: "الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ
كَالْبَيْانِ يُشَدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا، وَشَبَكُ أَصَابِعَهُ" ويقولون في أوروبا "إن كل مواطن
سويسري هو مخبر للحكومة" وهناك في أمريكا نظام يطلق عليه Citizen Arrest أو إلقاء القبض بواسطة المواطن أي أن المواطن الأمريكي عندما يرى
من يخالف القانون يطلب منه الانصياع لأمره بقوله: Citizen Arrest أي أنك مقبوض عليك بالنظام المدني.

وهذا النظام يعطي المواطن الأمريكي العادي سلطة الشرطة، بحيث لو هرب مرتکب المخالفه، يعتبر بالقانون الأمريكي هارباً من العدالة، فتزداد العقوبة عليه. وأسوق هذه القصة التي عايشتها حين كنت مع ابني وهو يسوق السيارة في موكب جنازة متوجهين من مسجد الراجحي بالربوة إلى مقبرة النسيم، وعند توقفنا عند إحدى إشارات المرور، لاحظت سيارة أمامنا يستقلها بعض الأخوة المقيمين، فألقى السائق باقي عنقود من العنف في الشارع، فنزلت من السيارة وأخذت باقي العنقود، وسألت السائق هل لديه مكان لهذا العنقود. أم آخذذه معى، فأأخذه بنفس ضيقه وما أن فتحت إشارة المرور الضوء الأخضر، إلا وأرى هذا السائق يرمي بالعنقود في الشارع وكأنه يتهدى من أعطاه درساً مؤدياً بالمحافظة على النظافة، فما كان مني إلا أن قلت: "إنا لله وإنا إليه راجعون" لأنه - وللأسف - لا توجد أنظمة تمنع الإساءة لنظافة مدننا وشوارعنا.

ولقد تذكرت في هذه اللحظة قصة أحد أقربائنا، وقد كان في عطلة صيفية في

(١) نشرت هذه المقالة بجريدة الاقتصادية العدد (٣٢٨٧) الجمعة بتاريخ ١٠/١/٢٠٠٣م.

أوروبا، وكان يتسوق مع بعض أصدقائه في مدينة (Vevey) في سويسرا، فلما أراد أن يغادر موقف السيارات، وأراد أن يعيد غطاء السيارة، فلم ي عمل أوتوماتيكيا كما هو مصمم له، أخذ يضرب بيده على هذا الغطاء بقوة، لعله يستطيع إطلاق الغطاء من مكانه. وكان هناك رجل كهل يجلس على كرسي بجديقة قريبة من موقف السيارات، واعتقد هذا الرجل السويسري أن صاحبنا سارق لهذه السيارة، لأنه استخدم العنف وضرب بقوة على غطاء السيارة، وأيضا لأن شكله أجنبي، فأبلغ الشرطة، فما إن وصل إلى مدينة Montreux، وهي قريبة من مدينة فيفي في سويسرا، إلا والشرطة توقفه في موقف السيارات وتطلب منه رفع يديه، كأنما هو مجرم، وبدأت بتقتيشه، فلما تأكد الشرطي أن السيارة ملكا لصاحبنا اعتذر له، وذكر له أن الشرطة تلقت بلاغا من أحد المواطنين.

إنني لأرجو من ولاة الأمر دراسة مشاركة المواطن بالمحافظة على الأمن، وكذلك نظافة مدننا وشوارعنا، وإيجاد التشريعات التي تسمح للمواطن وتعطيه الصلاحية بمشاركة الدولة في المحافظة على أمن بلادنا الحبيبة، والمحافظة على بيئة نظيفة صحية، كما يمكن أن يوظف مواطنون غير متربعين، إما بالتطوع أو بمقابل، عن طريق إعطائه جزءاً من قيمة المخالفة التي تحرر للمخالف، مع تدريب هؤلاء المواطنين سواء من يرغب التعاون مع الشرطة أو مع المرور أو مع البلديات، وأعتقد أنه خلال العقود الماضية كان هناك نوع من هذا التعاون، بحيث يعطي المواطن المتتعاون دورة قصيرة وبطاقة توضح انتسابه للجهة الحكومية المعنية. إنني أجزم لو درست هذه الفكرة بتمعن، وعرض التشريع على مجلس الشورى، وتم إقرارها، فإننا سنضيف لبناء أمننا ولبيتنا.

خطة لتطوير الكفاءات^(١)

تضع الدول المتقدمة خططاً لتطوير المستقبل الوظيفي Career Development Plan لجميع العاملين، سواء في القطاع العام أو الخاص. وأذكر أنه أثناء حضوري دورة عسكرية في فورت بلفوار Fort Belvoire في ولاية فرجينيا Virginia في الولايات المتحدة الأمريكية، كان لي محادثة مع بعض الضباط المسؤولين، وكان ذلك في عام ١٩٧٢م، وكان وقتها يتم تداول أسماء لترشيحها لمنصب رئيس هيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة الأمريكية، وهي أعلى سلطة عسكرية في البلاد. فسألت من يمكن أن يتم تعيينه من قبل رئيس أمريكا لهذا المنصب؟ فطرح عدة أسماء، فسألت: ما هي المعايير المستخدمة لاختيار رئيس هيئة الأركان المشتركة؟ فأجابني أحد المسؤولين بأن هذا الاختيار تم قبل أكثر من ثلاثين عاماً. فسألته كيف؟ فأجبني: أن هناك خطط لتطوير المستقبل الوظيفي للضباط، معتمدة من قبل وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) فيتم اختيار عدد محدد من كل دورة من دورات كلية الحرب الأمريكية وست بوليت West Point ما بين ٢٠ إلى ٣٠ متخرجاً، يتم اختيارهم بناءً على معايير محددة، ومن ثم يتم إدخالهم في برامج المستقبل الوظيفي Career Development Plan لتأهيلهم جميعاً للمناصب القيادية، ومنها رئيس هيئة الأركان المشتركة.

فعندما تنتهي مدة رئيس هيئة الأركان المشتركة، وهي في العادة أربع سنوات، يتم اختيار الخلف بسرعة ويكون أهلاً لهذا المنصب. لذا نرى تقدم ورقي الجيش الأمريكي، حتى أصبح أقوى وأفضل الجيوش على الإطلاق، وينطبق هذا المبدأ أي مبدأ المستقبل الوظيفي Career Development Plan أيضاً على القطاع الخاص. فيجب على كل شركة أن تعداد موظفيها بالتدريب على رأس العمل ومن خلال الدورات والندوات، بحيث يسهل على الشركة استبدال أي مسؤول في الشركة بدون عناء يذكر، فتستمر الشركة بالازدهار والتطور.

لهذا نرى تقدم الغرب ورقمه وتأخر الشرق وتدحرجه. وبما أننا في بلادنا الحبيبة، وخلال الأشهر القليلة القادمة، سيعتمد - بمشيئة الله - تشكيل مجلس

(١) نشرت هذه المقالة بجريدة الاقتصادية العدد (٣٤١٣) بتاريخ ١٤/٢/٢٠٠٣م.

الوزراء السعودي كالعادة كل أربع سنوات، فجبدأ لو ينتهي ولاة الأمر وضع خطط مستقبلية لوضع معايير وخطط المستقبل الوظيفي، ليتمكنن ولاة الأمر من خلال اللجان المعنية بترشيح الوزراء ونواب الوزراء من اختيار أفضل أبناء البلد لخدمة دينهم ومليكهم ووطنهم. وأني اعتقد أن موضوع الولاء للدولة ولولاة الأمر هو الأعلى في بلادنا الحبيبة، حيث لا توجد لدينا أحزاب أو تجمعات سياسية تختلط بسببها درجة الولاء.

و بما أننا - ولله الحمد - نحكم بكتاب الله وسنة نبيه الكريم، فعليانا الإقدام بأوامر الله - سبحانه وتعالى - حيث يقول: - سبحانه وتعالى - على لسان آبنة النبي شعيب: ﴿قَالَتْ إِحْمَدَهُمَا يَتَأْبَتْ أَسْتَعْجِرُهُ إِنَّهُ خَيْرٌ مَنْ أَسْتَعْجَرَ أَلْقَوَيْ أَلْأَمِينِ﴾ (سورة القصص - آية ٢٦)، وقول يوسف - عليه السلام -: ﴿قَالَ أَجْعَلَنِي عَلَىٰ حَرَابِنَ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِظَ عَلَيْهِ﴾ (سورة يوسف - آية ٥٥)، فنرى الأمانة والقوة والعلم والحفظ هي معايير جيدة، يمكننا تطبيقها في عالمنا الدنليوي، خاصة أننا في هذا الزمان نمر بأزمات سياسية واقتصادية كبيرة، تحتاج لأولى العزم من الرجال المخلصين العالمين الأقواء الامناء المحافظين.

فالله أرسل التوفيق والسدود لولاة أمرنا، وان يعينهم الله على اختيار البطانة الصالحة من المسؤولين، الذين يعيونهم إذا ذكروا ويدكرونهم إذا نسوا، ويمكننا تطبيق برامج المستقبل الوظيفي لجميع قطاعات الدولة، وكذلك في القطاع الخاص، فجبدأ لو يتبنى معهد الإدارة العامة، وكذلك جامعاتنا، عقد الندوات والدراسات الخاصة بالمستقبل الوظيفي، أو ما يسمى باللغة الإنجليزية Career Development Plan للتمكن - بمشيئة الله - مع الإعداد الجيد للمناهج الدراسية من المراحل الابتدائية، حتى المراحل الجامعية، أن نخرج جيلاً يتمكن - بمشيئة الله - من الرقي ببلادنا الحبيبة لما يتطلع إليه أبناؤه

الهلال الأحمر الخدمات المطلوبة والمدعم المقترن^(١)

تقدّم الأمم مع تقديم الخدمات التي يحصل عليها المواطن، فلا يشقي في حياته اليومية طلباً للخدمة التي يحتاج إليها من طبابة ومواصلات سريعة وأمنة وخلافه، مما يحتاج إليه المواطن، فتتصبّط طاقاته للإنتاج والإبداع، لذا رأينا تقديم الغرب وتأخير الشرق. ونحن في بلادنا الحبيبة من الله علينا بوجود أقدس بعثتين في العالم قبلة المسلمين مكة المكرمة ومدينة رسولنا العظيم محمد - صلى الله عليه وسلم - مما يستدعي معه تقديم خدمات الرعاية الصحية والإسعاف على الطرق السريعة، ومنافذ الحدود، والتي يقدم من خلالها مئات الآلاف من الحجاج والمعتمرين، قاصدين بيت الله الحرام، ومدينة رسول الأمة محمد - صلى الله عليه وسلم -.

وبعض هؤلاء المعتمرين والحجاج يأتون لبلادنا الحبيبة عن طريق البر، وكما هو معلوم فإن مدننا التي تتوفر فيها المستشفيات والمستوصفات بعيدة عن بعضها البعض، مما يستلزم إيجاد إسعافات سريعة مجهزة بالمعدات الطبية والفرق الطبية المدرّبة، ولقد شاهدت شخصياً وأعتقد أن الكثير من القراء شاهد مثل حوادث سيارات على الطرق السريعة وغيرها، ورأينا تأخر إسعاف المصابين وهناك من الإحصائيات التي لم تتوفر لدى الكاتب، مما يخجل الإنسان منها، بأعداد الموتى الذين لو قدم لهم إسعافاً سريعاً لأمكن - بمشيئة الله - إنقاذ حياتهم.

نحن نعرف أن الدولة - حفظها الله - تقوم بأعمال جبارية لراحة الحجاج والمعتمرين في مكة والمدينة ولكن - ومع الأسف - لم تبذل جهود مماثلة لهؤلاء الحجاج والمعتمرين خلال رحلاتهم الطويلة منذ دخولهم المملكة حتى وصولهم للديار المقدسة. فنحن نعلم أن هناك جمعية الهلال الأحمر والتي يناظر بها مهمة إسعاف الجرحى والمصابين من جراء حوادث السيارات، ولكن الكل هنا يعلم عدم مقدرة الهلال الأحمر على القيام بهذه المهمة لقلة وضعف الإمكانيات المالية،

(١) نشرت هذه المقالة بجريدة الاقتصادية العدد (٤٢٦٩) بتاريخ ١٢/٥/٢٠٠٥م الموافق ١٤٢٦هـ تحت عنوان (وسائل متترحة لدعم الهلال الأحمر).

فالهلال الأحمر يحتاج إلى سيارات إسعاف جديدة حديثة مجهزة، ويحتاج إلى طائرات هليوكبتر لنقل المصابين بإصابات خطيرة لأقرب مستشفى. نحن هنا لا نطالب الحكومة بدعم ميزانيات الهلال الأحمر، فالخدمات المماثلة في بلدان العالم إنما تنشأ من دعم التبرعات.

لذا أرى أن تضاف مئة ريال على كل استماراة سيارة ترصد لصالح الهلال الأحمر، كما أرى أن توضع علب جمع التبرعات لدى الأسواق المركزية والبقالات، ليضع المتسوقون الهللات التي يرجعها محاسب السوق، كما أرى أن توضع أكياس باسم الهلال الأحمر في الخطوط السعودية فهناك مئات الآلاف من الحاجاج ممن يستخدمون الخطوط السعودية في العودة لبلدانهم، وتبقى لديهم مبالغ زهيدة من العملة السعودية، فيتبّرع بها الحاج للهلال الأحمر، كما أرى وضع صناديق كبيرة في مطاراتنا لهذه الغرض، إنني أجزم أننا نستطيع بهذه الطريقة الحصول على مئات الملايين من الريالات كل سنة، مما يسمح للهلال الأحمر بتقديم خدمات إسعاف ممتازة للوافدين للحج والعمرة، وكذلك للمواطنين والمقيمين في المملكة.

وقد كان لي حديث مع الدكتور عبد الرحمن السويف رئيس الهلال الأحمر، تناولنا فيه بعض هذه الأفكار والتي سبق وأن طرح بعضها على المسؤولين، ومما ذكره السويف أن الهلال الأحمر على استعداد لإرسال الفرق التابعة له، لتحصيل هذه المبالغ دون أي جهد على موظفي الخطوط أو المطارات، وكذلك الحال بالنسبة لعلب التبرعات في الأسواق وغيرها. أرى أنه اقتراح جيد لتقديم خدمات جيدة دون أي ضغط على ميزانية الدولة حبذا لو تبنّاه مجلس الشورى الموقر.

يجب تكريم المخلصين وعقاب المقصرين

يقول الله- سبحانه وتعالى- في سورة يومن: ﴿لَلَّذِينَ أَحْسَنُوا لَهُمْ وَزِيَادَةٌ وَلَا يَرَهُقُ وُجُوهُهُمْ فَتَرَوْ لَا ذَلَّةَ أُولَئِكَ أَحْسَنُ الْمُجْتَمِعَ هُمْ فِيهَا خَلِيلُونَ﴾ (سورة يومن- آية ٢٦) ويقول الرسول: صلى الله عليه وسلم: "إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه" أو كما قال. فالإتقان عبادة والله- سبحانه وتعالى- وعدنا بالجنة من يحسن العمل، ويتبع ما أمر الله به وينتهي عما نهى عنه، ووعد بالنار من يسيء العمل، ويختلف أوامرها وكذلك نبأنا رسول الأمة- صلى الله عليه وسلم- بأن نعبد الله حق عبادته للفضائل الثواب والجزاء الحسن، وأنذرنا عما يغضب الله فتلقي العقوبة والجزاء السيئ.

وإذا كان هذا في أمر العبادة فما بالنا ننسى قاعدة الشواب والعقاب في أعمالنا وأنظمتنا، فالعالم كله يطبق مبدأ الشواب والعقاب على كل موظف وعامل سواء كان في القطاع العام أو القطاع الخاص، ويقال: إن الجنرال مكارث أحده أشهر الضباط في الجيش الأميركي خلال الحرب العالمية الثانية، وقاد قوات الحلفاء في شرق آسيا، عندما انتهت الحرب وعيّن في منصب رفيع بوزارة الدفاع الأمريكية، وتقدم له أحد الموظفين في الوزارة بمذكرة يطلب فيها ترقية، لأنّ خلال الحرب العالمية الثانية قد جمدت وزارة الدفاع ترقية المدنيين. يقول هذا الموظف في مذكرة الجنرال: إنه خلال عمله بالوزارة والذي استمر حوالي عشرين عاماً لم يخطئ خطأ واحداً، فما كان من الجنرال إلا شرح على استدعائه بالفصل من الخدمة لأنّ الذي لا يخطئ لا يعمل ويقول النبي- صلى الله عليه وسلم- في هذا السياق: "ما كل مجتهد مصيب فالمجتهد المصيب له أجران، والمجتهد المخطئ له أجر" أو كما قال.

لذا أرى أنه على ديوان الخدمة المدنية وبتوجيهه من ولي الأمر، أن يعاد النظر في بقاء الموظفين غير المنتجين أو الكسانى، أو من تحوم حولهم الشبهات، خاصة إذا علمنا أن هناك ألفاً بل مئات الآلاف من الشباب السعودي المؤهل والطالب للعمل هم أجدر من هؤلاء بهذه الوظائف، علماً أن أنظمة الخدمة المدنية قد مضى عليها عقوداً ولم يتم تغييرها أو تطويرها، وهذا سبب من أسباب طلبنا وطلب الكثير

من الكتاب والمفكرين بتجديد الدماء في الأماكن الحساسة في أجهزة الدولة، لتمكن هذه الأجهزة - بوجود الدماء الجديدة - من خدمة وطنهم ومواطنيهم وحكومتهم، فمثلاً هناك الكثير من الموظفين غير المنتجين والكسالى وكذلك من المدرسين والمدرسات الذين ربما يسبب وجودهم ضرراً على العلم والتعليم والطلبة والطلبات. ويحکي لي أن المدرسات الفشليات والمجتهدات والملحاصات في عملهن، يحملن ساعات فوق طاقتهن، بينما الكسولات وقليلات المعرفة، يرغدن بالنعم عن طريق تكليفهم بساعات عمل قليلة، وربما يكون الشيء نفسه ينطبق على المدرسين.

إنني أرجو إعادة النظر في جميع أنظمة التوظيف بالقطاع العام بإعادة النظر في أنظمة الخدمة المدنية وكذلك الخدمة العسكرية، وإعادة النظر بنظام العمل والعمال فيما يخص القطاع الخاص. إنني لأجزم أنه متى ما طبق مبدأ الثواب والعقاب في هذا الأنظمة، ستكون النتائج باهرة، وخذ مثلاً العلاوة الدورية فهي تأتي أوتوماتيكياً، والمفروض أن لا تمنع هذه العلاوة إلا للمجتهدين والمنتجين كحافز وثواب، ويترك الكسول غير المنتج بدون زيادة، ويمكن تطبيق ذلك على الترقى وهكذا.

من الكتاب والمفكرين بتجديد الدماء في الأماكن الحساسة في أجهزة الدولة، لتمكن هذه الأجهزة - بوجود الدماء الجديدة - من خدمة وطنهم ومواطنيهم وحكومتهم، فمثلاً هناك الكثير من الموظفين غير المنتجين والكسالي وكذلك من المدرسين والمدرسات الذين ربما يسبب وجودهم ضرراً على العلم والتعليم والطلبة والطلبات. ويحكي لي أن المدرسات النشيطات والمجتهدات والملحّفات في عملهن، يحملن ساعات فوق طاقتهن، بينما الكسولات وقليلات المعرفة، يرغدن بالنعيم عن طريق تكليفهم بساعات عمل قليلة، وربما يكون الشيء نفسه ينطبق على المدرسين.

إنني أرجو إعادة النظر في جميع أنظمة التوظيف بالقطاع العام بإعادة النظر في أنظمة الخدمة المدنية وكذلك الخدمة العسكرية، وإعادة النظر بنظام العمل والعمال فيما يخص القطاع الخاص. إنني لأجزم أنه متى ما طبق مبدأ الثواب والعقاب في هذا الأنظمة، ستكون النتائج باهرة، وخذ مثلاً العلاوة الدورية فهي تأتي أوتوماتيكياً، والمفروض أن لا تمنح هذه العلاوة إلا للمجتهدين والمنتجين كحافظ وثواب، ويترك المسؤول غير المنتج بدون زيادة، ويمكن تطبيق ذلك على الترقيات وهكذا.

استراتيجية الحوار كفيلة بالقضاء على الإرهاب

يقول الله- سبحانه وتعالى- : ﴿قُلْ يَتَأَهَّلُ الْكِتَابُ تَعَاوِنًا إِنَّكَ لَمَرْ سَوَاعِمَ بَيْتَنَا وَبَيْتَكُمْ أَلَا تَعْبُدُ إِلَّا اللَّهُ ...﴾ (سورة آل عمران- آية ٦٤) إلى آخر الآية، فرى أن الخالق- سبحانه وتعالى- في هذه الآية القرآنية وعلى لسان المؤمنين الذين يطلبون من الكفار الحوار والتفاهم بلغة هادئة بعيدة عن التشنج والتكبر، وكذلك نرى حوار الله- عز وجل- مع إبليس وغيره من الحوارات التي وردت في القرآن الكريم، وفيها حوار النبي- صلى الله عليه وسلم- حيث يقول الله- سبحانه وتعالى- في سورة آل عمران: ﴿فَمَنْ حَاجَكَ فِيمِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْهِلْمِ فَقُلْ تَعَاوِنًا تَنْهَعْ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنَسَاءَنَا وَنَسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ تَبَثِّلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَذَّابِينَ﴾ (٦١) (سورة آل عمران- آية ٦١).

إن من أهم ما جاء فيه الإسلام ورسالة النبي- صلى الله عليه وسلم- هو الحوار البناء لإقناع الكفار وأهل الكتاب من النصارى واليهود، فالحوار الهادي والمناقشة البناءة مع أهل العلم والمعرفة والعلماء إحدى أهم وسائل مكافحة الفكر المنحرف، والذي يدعو لإزهاق النفس البريئة من المسلمين وغيرهم. فالله يقول في محكم كتابه: ﴿مَنْ أَجِلَ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَيْكَ بَنَى إِسْرَئِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَانَمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَانَمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا ...﴾ (سورة المائدة- آية ٢٢)، إلى آخر الآية، فهنا يحرم الله- سبحانه وتعالى- في محكم كتابه قتل النفس بدون نفس ولم يحدد الله- سبحانه وتعالى- في هذه الآية النفس المؤمنة بل هي مطلقة أي النفس البشرية، وكذلك الإفساد في الأرض من أعمال التفجير والإرهاب وتخريب الممتلكات.

إنني أرى أنه من القوة الحوار وفتحه على أبوابه، على أن يقوم على أساس صحيحة، يشترك فيه علماء الشريعة، وعلماء النفس، وعلماء الاجتماع، وأرى أن يبدأ ذلك في المساجد والمدارس والجامعات لنتمكن- بمشيئة الله- من خنق هذا الفكر الشاذ على مجتمعنا المسلم، وعليينا ألا نسبم بعض الأراء التي تقول: "إن إقامة الحوار مع أصحاب هذا الفكر بعد الوصول إلى هذا المرحلة

المتقدمة من هذه الأعمال غير الإنسانية يعد عملاً غير مفيد". فعلينا أن نتذكر أن هذا الفكر الشاذ والذي يزين في عقلية أصحابه قتل المسلمين كان قد ياماً ومنذ عهد الخوارج.

وعلينا ألا ننسى كلمات قاتل الخليفة الراشد الرابع علي بن أبي طالب- رضي الله عنه- عبد الرحمن بن ملجم عندما حاول أصحابه علي استجواه أن قال: "قاتلكم الله لا تلهوني عن ذكر الله" فكان لسان هذا الخارجي رطباً من ذكر الله، وكان لسانه يلهم بذكر الله، ولكن فكره المنحرف لم يمنعه من اغتيال رابع الخلفاء الراشدين وزوج ابنة الحبيب المصطفى- صلى الله عليه وسلم- ووالد سيداً شباب أهل الجنة الحسن والحسين.

عليينا أن نغير هذا الفكر من خلال الحوار الهدافي لنتمكن- بمشيئة الله- من القضاء عليه، فإن لم نستطع القضاء على حاملي هذا الفكر، فعلى أقل تقدير تنضيب متابعيه ونوقف توجه أبنائنا بالتعاطف مع هذا الفكر المنحرف عن الإسلام، وما جاء بهنبي الأمة محمد- صلى الله عليه وسلم- حيث يقول في خطبة الوداع: "إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا" فهل هناك أبلغ من هذه الرسالة من النبي الأمة، وقول الله- سبحانه وتعالى- في محكم كتابه.

إنني أجزم أن الحوار هو قوة الحجة، فنحن لا نطالب بالتهديء مع هؤلاء الخوارج، وعلى الدولة أن تدفع بكل السبل لاستئصالهم والحد من أذيهم للمجتمع والوطن، ولكن ما أرى نابع من مبدأ تجفيف مصادرهم، وتعرية آرائهم بالأدلة من القرآن والسنة، وعدم السماح لمن يصطادون في الماء العكر من استقطاب أعداد جديدة، فالحوار الهدافي هو الطريق للتغلب على عدو غير ظاهر للعيان ولا يحمل هوية معروفة أو شكلاً محدداً، بل أن حاملي هذا الفكر هم أشباح تعيش بيننا ولا نرى لهم صورة أو نشم لهم رائحة، فالحوار البناء الهدف هو الكفيل- بإذن الله- بإنهاء فتنتهم.

وعند الشدائـد تظـهر معـادن الرـجال

كان لي شرف الخدمة تحت القيادة الحكيمـة لصاحب السمو الملكي الأمير سلطـان بن عبد العـزيـز آل سـعـود مـدة عـشرـة سنـوات، كـانـت أـسـعـد أيام حـيـاتـي العمـلـية وـالـتي بـدـأـت مـنـذ تـارـيخ تـخـرـجي مـنـ الجـامـعـة عام ١٣٩٠ هـ المـوـافـق ١٩٧٠ مـ أيـ قـبـلـ أكثرـ منـ ثـلـاثـينـ عـامـاـ، وـلـقـدـ تـعـلـمـتـ الشـيـءـ الـكـثـيرـ مـنـ الـقـيـادـةـ الـحـكـيـمـةـ لـسـمـوهـ، وـعـلـمـتـ الـكـثـيرـ مـنـ سـيـرـةـ سـمـوهـ حـفـظـهـ اللـهـ، وـرـغـبـتـ أـنـ يـشـارـكـنـيـ الـقـرـاءـ لـعـرـفـةـ الـكـثـيرـ عـنـ هـذـاـ الرـجـلـ الـقـائـدـ الـكـرـيمـ، الرـجـلـ الـحـكـيـمـ، الرـجـلـ الـبـشـوشـ، الرـجـلـ الـمـتوـاضـعـ لـلـهـ وـلـخـلـقـهـ وـاقـترـنـ الـخـيـرـ بـاسـمـهـ حـتـىـ سـمـاهـ النـاسـ سـلـطـانـ الـخـيـرـ.

لـقـدـ رـأـيـتـ أـشـيـاءـ كـثـيرـةـ مـنـ خـلـالـ عـلـمـيـ تـحـتـ قـيـادـتـهـ الـمـباـشـرـةـ، وـالـتـيـ رـأـيـتـ مـنـ خـلـالـهـ التـوجـيـهـ الـأـبـويـ وـالـقـيـادـةـ الـحـكـيـمـةـ الـحـازـمـةـ الـبـعـيـدـةـ عـنـ الـانـفـعـالـ وـالـشـدـةـ، وـرـأـيـتـ سـمـوهـ الـقـائـدـ الـذـيـ يـعـلـمـ أـبـنـاءـهـ فـنـ الـقـيـادـةـ وـحـسـنـ الـأـخـلـاقـ، مـتـأـسـيـاـ بـقـوـلـ رـسـولـنـاـ الـعـظـيمـ مـحـمـدـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ "إـنـمـاـ بـعـثـتـ فـيـكـمـ لـأـتـمـ عـلـيـكـمـ مـكـارـمـ الـأـخـلـاقـ". لـقـدـ تـعـلـمـتـ وـاسـتـفـدـتـ الـكـثـيرـ وـمـنـ خـلـالـ عـلـمـيـ مـديـراـ عـامـاـ لـلـأـشـغالـ الـعـسـكـرـيـةـ، وـهـيـ الـإـدـارـةـ الـمـسـؤـلـةـ عـنـ إـنـشـاءـ وـتـشـغـيلـ وـصـيـانـةـ الـمـنـشـآـتـ الـعـسـكـرـيـةـ لـلـقـوـاتـ الـمـسـلـحةـ، وـهـيـ إـدـارـةـ حـسـاسـةـ جـدـاـلـهاـ مـهـامـهاـ وـهـيـ توـقـيرـ الـمـنـشـآـتـ لـلـقـوـاتـ الـمـسـلـحةـ وـصـيـانـتهاـ وـتـشـغـيلـهاـ.

لـقـدـ سـعـىـ سـمـوهـ الـكـرـيمـ لـجـلـبـ سـلاـحـ الـمـهـنـدـسـينـ الـأـمـرـيـكيـيـ منـ خـلـالـ اـتـفـاقـيـةـ الـتـعـاـونـ الـفـنـيـ بـيـنـ حـكـوـمـةـ الـمـلـكـةـ وـحـكـوـمـةـ الـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ، وـلـمـ تـأـكـدـ سـمـوهـ الـكـرـيمـ مـنـ كـفـاءـةـ وـفـعـالـيـةـ جـهـازـ الـأـشـغالـ الـعـسـكـرـيـةـ الـذـيـ تـدـرـبـ مـهـنـدـسـوـهـ وـضـبـاطـهـ مـعـ سـلاـحـ الـمـهـنـدـسـينـ الـأـمـرـيـكيـيـ، وـمـعـ أـعـرـقـ وـأـكـبـرـ الـمـكـاتـبـ وـالـشـرـكـاتـ الـإـسـتـشـارـيـةـ وـالـهـنـدـسـيـةـ فيـ الـعـالـمـ قـالـ حـفـظـهـ اللـهـ "لـقـائـدـ سـلاـحـ الـمـهـنـدـسـينـ الـأـمـرـيـكيـيـ عـنـ اـجـتمـاعـهـ بـسـمـوهـ: إـنـتـاـ نـشـكـرـ حـكـوـمـةـ الـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ وـسـلاـحـ الـمـهـنـدـسـينـ الـأـمـرـيـكيـيـ عـلـىـ دـورـهـمـ الـبـنـاءـ بـيـنـاءـ جـهـازـ الـأـشـغالـ الـعـسـكـرـيـةـ حـتـىـ أـصـبـحـ بـفـضـلـ مـنـ اللـهـ نـبـاهـيـ بـأـفـضـلـ الـأـجـهـزـةـ الـهـنـدـسـيـةـ بـالـعـالـمـ".

فـكـانـتـ هـذـهـ الـكـلـمـاتـ لـسـمـوهـ بـدـاـيـةـ تـقـلـيـصـ دـورـ سـلاـحـ الـمـهـنـدـسـينـ الـأـمـرـيـكيـيـ بـسـرـعـةـ فـاقـتـ كـلـ الـتـوقـعـاتـ، وـاسـتـطـاعـتـ الـأـشـغالـ الـعـسـكـرـيـةـ بـتـوجـيـهـ وـدـعمـ مـنـ

سموه، أن تقوم بدور سلاح المهندسين الأمريكي ليس فقط على مستوى المملكة، ولكن تعد خدماتها واستشاراتها حدود المملكة، ولم يتأت هذا إلا من الدعم الكبير من سموه فيما يخص التدريب واستقدام الخبرات العالمية، والتي جنت منها الأشغال العسكرية الكثير. ومن مزايا قيادته الحكمة أنه يعطي صلاحيات كبيرة للمسؤولين في وزارة الدفاع، ويطالبهم بالإنجاز والإنتاجية، حتى أصبحت وزارة الدفاع والطيران السباقة بتطبيق أنظمة هندسية وفنية في منطقة الشرق الأوسط، وأصبح العمل بالملكة مطلباً للمتقدمين من المهندسين والفنين لوظائف في شرق آسيا وخاصة اليابان والصين الوطنية.

ولعل تطبيق الهندسة القيمية في مشاريع الأشغال العسكرية لأكبر دليل على اهتمام الأمير سلطان بتقليل تكلفة مشاريع وزارة الدفاع، وقد أتى تطبيق الهندسة القيمية على مشاريع وزارة الدفاع أكمل، حيث أمكن تنفيذ مشاريع كثيرة، بفضل من الله تم بتطبيق مبادئ الهندسة القيمية والتي يعتبر سمو الأمير سلطان بن عبد العزيز الرائد الأول لتطبيقها ليس فقط على مستوى المملكة، ولكن على مستوى الشرق الأوسط، والتي بدأت نواتها بالأشغال العسكرية عام ١٩٨١م.

لقد كان بعد نظر الأمير سلطان الفضل الكبير لما وصلت إليه وزارة الدفاع والطيران من درجة عالية في إدارة وتشغيل وصيانة المدن والقواعد العسكرية وبأقل تكلفة ممكنة، مما أدى لاحفاظ على هذه القواعد والمدن العسكرية بحالة جيدة، لدرجة أن غير العارف بتاريخ إنشائهما، يعتقد أنها نفذت قريباً، علماً أنه من عشرات السنين على تفزيتها. هذا فيما يتعلق بمهامي الرئيسة والتي كنت ألتلقى التعليمات والتوجيهات من سموه مباشرة، ولنا في الخدمات الطبية للقوات المسلحة المثل الأكابر لاهتمام سموه بصحة منسوبي القوات المسلحة بل صحة المواطنين، حيث أصبحت مستشفيات القوات المسلحة من أفضل المستشفيات العالمية، كما أن مركز الأمير سلطان بن عبد العزيز للقلب بمستشفى القوات المسلحة بالرياض هو أكبر وأهم مركز لجراحة القلب في الشرق الأوسط.

إن سرد مآثر صاحب السمو الملكي الأمير سلطان لا تعد ولا تحصى، وسأحاول - حسب اجتهادي - المرور سريعاً ببعض هذه المآثر والصفات التي قلمات المجتمع في شخص واحد، فمنها وفاء العظيم لجميع من عملوا معه حتى بعد انتهاء خدمتهم، فكان

للجميع الأب الحنون الذي يسأل عن أحوالهم ويهتم بأمورهم، وأذكر أنني عندما كنت على رأس الخدمة اقترحت على سموه الكريم إنشاء صندوق لدعم منسوبي وزارة الدفاع والطيران ممن أحيلوا إلى التقاعد على سلم الرواتب القديم، والذي أصبح بعد الطفرة الاقتصادية لا يكفي لمتطلبات المتقاعدين.

وكان اقتراحي أن يقوم هذا الصندوق باقتطاع جزء يسير من رواتب من هم على رأس العمل، بحيث لا يؤثر عليهم وينفع المتقاعدين القدامى، فرحب -جزاه الله خيراً- بالاقتراح، وشكلت لجنة كنت أحد أعضائها. وأبدى سموه رغبته بالتبصر لهذا الصندوق حال إقراره من اللجنة المشكلة، ومع الأسف لم ير هذا الاقتراح النور بسبب رئيس اللجنة الذي سأله الشيخ عبد العزيز بن باز -رحمه الله- من الناحية الشرعية، وأفتى سماحته -رحمه الله- بعدم جواز ذلك وترك الموضوع اختياري فوئدت الفكرة ولم تر النور.

كما أن لسموه الكريم الفضل -بعد الله- بحصول الكثير من ضباط القوات المسلحة على درجة الدكتوراه والماجستير، وأننا واحد منهم، مما أدى إلى الرقي بالإدارة والتنظيم بوزارة الدفاع والطيران، حتى أصبحت نفسها مدرسة كبيرة ويعتبر العمل فيها دراسة أكاديمية، وأذكر أنه أثناء تأسيس الأشغال العسكرية في أوائل السبعينيات الميلادية طلب مدير عام الأشغال السابق الأمير ناصر بن فهد الفيصل صرف نسبة ٣٠٪ لضباط الأشغال العسكرية نظراً لعملهم مع سلاح المهندسين الأمريكي وعلى فترتين في اليوم.

فوافق سموه الكريم وأحال الطلب للجنة الضباط العليا لإقراره، فلم تتوافق على ذلك، وعند مراجعة الأمير ناصر الفيصل لسموه وتذكيره بأنه موافق أجاب -حفظه الله-: "هناك أنظمة وتشكيلات في الوزارة أقرت بموجب مرسوم ملكي وأنا شخصياً عينت هؤلاء المسؤولين فعلي أن آخذ بقرارهم، ولو خالف رأيي"، فهذا موقف عظيم من رجل عظيم وما هذه إلا من حالات كثيرة.

أذكر واحدة منها أنه خلال عام ١٤٠٤هـ اشتكت إحدى شركات التشغيل والصيانة وزارة الدفاع ممثلة بالأمير سلطان بن عبد العزيز بتجاوزها لأنظمة وترسيتها مشروع تشغيل وصيانة مطار الظهران الدولي على شركة أخرى، وكانت الشكوى مرفوعة لخادم الحرمين الشريفين والذي طلب تشكيل لجنة من وزارة

الدفاع، والمالية، والتخطيط، ووزارة الشؤون البلدية والقروية، واختارني الأمير سلطان وللواء على الغامدي قائد قاعدة الملك عبد العزيز الجوية بالظهران ممثلاً لوزارة الدفاع بهذه اللجنة. وطلبنا - حفظه الله - للاجتماع به في جدة. وقال لنا بالحرف الواحد: "إن هذه الشركة اشتكتني عند الملك وأنا أختركم شخصياً لمعرفي بقدر تكم، فالمهم هو إظهار الحق ولا تأخذكم في الحق لومة لائم، وابحثوا عما يرضي الله أولاً ولا تجاملوني على حساب الحق، وحافظوا الله قبل مخافة العبد". انتهى كلام سموه - حفظه الله.

وبعد اجتماعات مطولة وزيارات للموقع واجتماع اللجنة بالمسؤولين عن العقد وكذلك المقاول صاحب الشكوى، وبعد دراسة القضية من جميع جوانبها والتي استقرت حوالي شهرين بدوام شبه كامل، تبين للجنة عدم أحقيبة الشركة الشاكية، وأن دعواهم باطلة. هذا إثبات آخر لما ثر الأمير سلطان من ناحية إحقاق الحق والمخافاة من الله - سبحانه وتعالى -. ومن خلال عملي معه كنت دائماً اكتب لسموه لدعم الدعوة في الخارج وخاصة في أمريكا، وإنشاء المراكز الإسلامية والمساجد فيها وفي كل مكان فكان - جزاء الله خيراً - سباقاً لكل عمل خير يرجو الثواب من الله.

وكثيراً من هذه الأعمال لا يعلم عنها إلا المعنيون ولم يرغب سموه بنشرها إعلامياً حتى أنه لما أسس مؤسسة سلطان بن عبد العزيز الخيرية وعند توقيع عقد تصميم مدينة الأمير سلطان بن عبد العزيز للخدمات الإنسانية بشمال الرياض، أعلن - جزاء الله خيراً - أنه يضع جميع إمكاناته وجميع ما يملك لهذه المؤسسة، وأنه أوصى أنجاله - حفظهم الله - بدعم هذه المؤسسة، بكل قوة. وعدة إلى وفاء سموه ذكر أتنا (مكتب العطيشان الهندسي) عندما تقدمنا لتصميم مدينة الأمير سلطان للخدمات الإنسانية مع شركة HLW العالمية، رأى المختصون بالمؤسسة ترسيتها على شركة أمريكية منافسة لنا، فشرح - أطال الله عمره - على توصية اللجنة: "يرسى التصميم على العطيشان فهذا ابننا ونحن نعرفه" فهذا دليل على وفائه - حفظه الله - حتى إنه دائماً لما تضيق الأمور في وجهي ألجأ إلى الله ثم لسموه فأجد كل ما أطلب.

ومن خلال عملي تحت قيادته المباشرة ولدة عشر سنوات، لم أجد ما يقدر

خاطري منه لا من قريب ولا من بعيد، ولم أنس منه إلا كل خير، حتى إنني لا أذكر أن سموه اتخذ قراراً أو أمراً مخالف لما أوصى به، وهذه دلالة كبيرة على قيادته الحكيمة والتي تقوم على النظم وأسس الإدارة الحديثة، ومن معرفتي بسموه لم أعلم يوماً أن أمر الأمير سلطان بن عبد العزيز بأمر ما لم يرجع للجهة المعنية ويطلب منها الإفادة. هذا قليل من كثير من صفات سمو الأمير سلطان بن عبد العزيز، وسوف يذكر التاريخ لهذا الرجل العظيم موافقه نحو وطنه المملكة ووطنه العربي، والأمة الإسلامية، ونذكر جميعاً أنه بعد نكسة ١٩٦٧م كان دائم الزيارة لجبهات القتال على الرغم من خطورة ذلك على حياة سموه، ويكتفي أنه بعد معركة الكرامة زار القوات السعودية التي كانت في مواجهة العدو الإسرائيلي بجانب القوات الأردنية والفلسطينية، وأبلت هذه القوات بلاءً حسناً وأسقطت طائرة للعدو الصهيوني. فكان سموه يتبع المعارك ويستمع من الجنود والقادة، كما لن ينسى التاريخ لسموه دوره وتحمله المسؤولية في مواجهة العدوان الغاشم على الشعب الكويتي، ولم يهدأ لسموه بال إلا بعد عودة الكويت لأهلها، فكم كان العباء كبيراً ولكنه سلطان بن عبد العزيز رجل المواقف الصعبة. ولعلي قصرت في ذكر محاسنه، فأرجو من الله ثم من سموه السماح كما عودنا دائماً.

الحاضر غرس الماضي

يقول الشاعر معروف الرصافي في قصidته "نحن والماضي"^(١)

فشر العالمين ذوو خمول إذا فاخرتهم ذكروا الجدودا
وخير الناس ذو حسب قديم أقام لنفسه حسباً جديدا

نحن في بلادنا الحبيبة ومع الطفرة الأولى والتي بدأت في نهاية عام ١٩٧٤م، فقدنا أشياء كثيرة في مجتمعنا ومنها على سبيل المثال تركنا العمل الجاد وإضاعة الأمانة فيما بيننا واتكاليتنا على غيرنا، حتى إن أبناءنا وبناتنا أوكلنا تربيتهم للخدمات القادمات من وراء البحار، حتى قال أحد الإخوان ذات مرة: "نحن بدأنا نعطي تربية أبناءنا لمقاولات من الباطن". يقصد الخادمات والمربيات الأجنبية محور هذه المقالة عن الجد والاجتهد في العمل.

أذكر أن الفلاح محمد إبراهيم الجطيلي وهو من أهالي القصيم قال لي ذات مرة إن والده - رحمه الله - كان يسكن نخيلات لهم في خب الوجيعان في بريدة من قرية كان يحملها على ظهره يملؤها من البئر ثم يحملها على ظهره يسقي بها نخيلاته، وذلك لعدم وجود بهيمة، وكان ذلك أوائل الدولة السعودية الثالثة عندما شحت علينا الموارد وكان أهالينا يسافرون إلى العراق والشام ومصر على ظهور الإبل ومشياً للبيع والتجارة، وكذلك للعمل وأكثرهم من أهالي القصيم من يسمونهم بالعقيلات، ولهم قصص معروفة وكتب عنهم الكثير. ومن أعجب ما سمعت عن العاصمة ومنمن ينطبق عليهم أبيات الشعر التي بدأت مقالتي بها قصة الشيخ محمد سليمان القاضي - رحمه الله - وهو من عائلة القاضي المشهورة بمدينة عنزة، والذين تعود جذورهم إلى بلدة أشicer بالوشم، فهم من الوهبة من بني تميم فمن قال فيهم شاعر الجاهلية:

إذا غضبت عليك بنوا تميم حسبت الناس كلهم غضابا

يروى ابنه الشيخ عبدالله بن محمد بن سليمان القاضي عن والده محمد

(١) الرصافي، معروف، ديوان "معروف الرصافي"، بنداد: مطبوعات جامعة بنداد، ١٩٦٤م.

السليمان كيف انه غادر مدینته عنیزة في الأربعينيات من القرن الهجري الرابع عشر إلى مكة المكرمة، ليعمل مع الشيخ إبراهيم الجفالي - رحمه الله - موظفاً في محلاته لمدة سبع سنوات لم يسأل عن راتب ولم يأخذ أي مرتب خلال هذه المدة.

وكان يقيم عند الشيخ الجفالي - رحمه الله - ويأكل معه، وبعد مضي سبع سنوات طلب من الشيخ الجفالي السماح له بترك العمل لغرض التجارة والسعى في مناکب الأرض، حيث أخذ ما أعطاه الشيخ الجفالي بدون أن يعده المبلغ ليسافر إلى الهند، ومن ثم إلى البحرين ليستقر في الجبيل عام ١٤٤٣هـ، ومن ثم ينتقل إلى مدينة الدمام ليمارس تجارتة بها. وعائلة محمد السليمان القاضي من أكبر عائلات المنطقة الشرقية ومن ثريائهما، ويعود الفضل لله ثم لجهد وصبر والدهم الشيخ محمد السليمان القاضي - رحمه الله - بالجهاد والبحث عن الرزق حتى ولو في الغربة. وتعلم أبناؤه منه هذه الصفات الخيرة فحفظوا ما تركه لهم والدهم.

إن أبناءنا الآن لا يرغب احدهم أن يترك مدینته التي ولد فيها، ويشترطون أنواع العمل التي يعملون بها، ويطالبون بالرواتب العالية، حبذا لو تقوم وزارة التربية والتعليم بتدریس النثر قصص أولئك الأوائل من رجالنا الذين أخذوا الدنيا غلاباً ولم تأتهم على طبق من ذهب، أمثال القاضي، وسليمان الرشيد، وعبداللطيف جميل - رحمه الله - والعليان، صالح الراجحي وإخوانه، وغيرهم كثيرون.

أقول لو تقوم الوزارة بتدریس سيرة هؤلاء الرجال وكيف شقوا طريقهم إلى المجد والشهرة والغنى بالعرق والجهد والتعب، من خلال قصص قصيرة في المطالعة أو أي مادة أخرى، أقول: ربما يتعلم أبناءنا وبيناتنا من الرعيل الأول العبر والجد والاجتهد، لنرقى بأمتنا إلى مصاف الدول المتقدمة.

أهمية تجديد الدماء

يقول أينشتاين إنه من الخطأ أن يسمح لمن يرتكب الخطأ أن يقوم بإصلاحه، بل توكل المهمة لآخر، وهذا القول صحيح بما يخص الإدارة العليا في المؤسسات الحكومية أو في القطاع العام، وعندنا مثل مقارب لهذا القول: "البعير لا يرى عوجة رقبته". وأن المسؤول إذا بقي مدة طويلة في منصبه اعتبرت أخطاؤه بالنسبة له روتين. في جميع البلدان المتقدمة صناعياً واقتصادياً، نرى أن هناك مددًا محددة لا يمكن تجاوزها في الوظيفة الواحدة، ففي حالة الولايات المتحدة لا يمكن للرئيس الأمريكي البقاء أكثر من فترتين رئاسيتين أي ما مجموعه 8 سنوات، وينطبق ذلك على المسؤولين الآخرين، بينما نحن في العالم العربي والإسلامي نرى أن المسؤولين يبقون في مناصبهم حتى سن التقاعد وأحياناً يمدد لهم مدد إضافية ومنهم من يبقى في منصبه حتى يتوفاه الله. لذا لا نرى التقدم والإصلاح المطلوبين.

صحيح أن هناك استثناءات من هذا القول، فهناك أشخاص أو مسؤولون يمكن الاستفادة منهم في موقع أخرى، وثبتت جدارتهم، ولكن أنا أتكلم عن القاعدة وليس الاستثناء، فكل قانون في العالم له استثناءات. ولو نظرنا إلى واقعنا لوجدنا اختلالاً بالخدمات، وضعفاً بالأداء بأكثر المؤسسات العامة والخاصة، ويعود ذلك إلى بقاء المسؤولين في هذه المؤسسات في مراكزهم مددًا طويلاً حتى أصبحوا لا يدركون أخطاءهم وأصبحت الوظيفة بالنسبة لهم مجرد روتين عمل يقوم به، يعكس ما هو متوقع للقيادات العليا في المؤسسات الحكومية والخاصة من الابتكار والإبداع بالعمل، وإيجاد الحلول الناجعة للمشاكل والقضايا.

لذا رأينا تقدم الغرب وتأخر بل تراجع الشرق، فكل شيء في الحياة يليل ويهرم من الملبس للمأكل للمسكن لوسيلة المواصلات وحتى العقل يهرم من قوله- سبحانه وتعالى:- ﴿وَمَكُثُرَ مَنْ يُرِدُ إِلَّا أَذْلَلُ الْعُمُرُ لَكَ لَا يَعْلَمُ بَعْدَ عَلِيٍّ شَيْئًا﴾ (سورة النحل- آية ٧٠)، فالمطلوب منا في بلادنا الحببية على المستويين الحكومي والخاص العمل بجد لتجديد الدماء والقيادات، لنتمكن- بمشيئة الله- باللحاق بركب التقدم والازدهار، فتحن أمّة صفيرة حيث بلغ متوسط السن في المملكة

١٤، ٨ ونحن الآن نعاني مشاكل كبيرة سواء على مستوى البطالة أو الخدمات العامة والخاصة مثل التعليم، والخدمات الطبية، والمعاملات البنكية والتجارة... الخ. فكيف بنا بعد ٥ سنوات من الآن عندما يدخل سوق العمل والحياة الزوجية أفواج كبيرة من الشباب. علينا التمعن والتفكير الجاد بتغيير تفكيرنا القديم المنبثق من المثال: "قديملك حبيبك ولو الجديد أغناك" علينا تجديد القيادة على جميع المستويات، وسنرى بمشيئة الله التقدم والازدهار.

تطوير الخدمات

يسألني الكثير من المعارف بطلب الشفاعة لدى المسؤولين بوزارة النقل وكذلك البلديات وأماناتها، للحصول على رخصة محطة وقود، فالمطلوب على الورق شيء والمنفذ على الطبيعة والواقع شيء آخر، فالكل يعرف أن محطات الوقود إن لم نقل أكثرها تحقق عائداً مجزياً للمستثمر، ولكن مع الأسف نرى أكثر محطات الوقود سواء ما يقع على الطرق السريعة والتي تعتبر وجهة البلاد، أو مثلثاتها في المدن، فهي متدينة الخدمات بدءاً بدورات المياه القدرة إلى المطاعم المتتسخة، إلى عدم توفر الحد الأدنى للسلامة، إلى غش المواطن والغابر عن طريق خلط الماء والديزل في بنزين السيارات، إلى التلاعب بعدادات الوقود، حتى بيوت الله لم يرعوا حرمتها بنظافتها والاعتناء بها.

ومرد ذلك إلى ضعف إن لم نقل انعدام الرقابة، وإن وجدت وجده ضعاف النفوس ممن يتقبلون الرشاوى ليغضوا النظر عن جميع المخالفات، ويستثنى من هذه المحطات وهي تعد على الأصابع من أهلها لديهم خوف من الله أولاً، والنظرية الاقتصادية الصحيحة.

إنني أرى أن تشكل لجان على وجه السرعة من قبل وزارات النقل، والشؤون البلدية والقروية، والعمل، لدراسة ظاهرة محطات الوقود في المملكة، فتجد أن من يقوم أو يشغل هذه المحطات هم من الأجانب، بحيث يتفق صاحب المحطة أو من قام باستئجارها مع أحد العمال الأذكياء، فيأخذ مقابل ذلك مبلغاً من المال يدفع شهرياً أو بيعه الوقود، وهذا الوافد بدوره يبيعه على المستهلك. فنرى التلاعب الكبير سواء في النوعية أو العدادات، فتسرق أموال الناس في وضح النهار.

الكثير منا زار بلداناً كثيرة سواء في أمريكا أو أوروبا أو الشرق، وكذلك بعض دول الخليج، فنرى أن هناك محطات وقود على مستوى جيد من الترتيب والنظافة، حتى إن دخولها يشرح الصدر، لذا فإن السفر بالسيارة يعتبر متعة للمسافر حيث يجد أفضل الخدمات على الطريق، بينما - مع الأسف - نرى في بلادنا الحبيبة أسوأ محطات وقود في العالم، لأنعدام المراقبة وعدم قيام المسؤولين بواجبهم الملقى عليهم.

وطبعاً عدم قيام هؤلاء المسؤولين بواجبهم، ينعكس سلباً على المواطن وعلىولي الأمر، فعمراً ابن الخطاب ثانى الخلفاء الراشدين - رضي الله عنه - يقول: "لو تعترض دابة في العراق لسأل الله عمر عنها" أو كما قال. وعن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: "كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته فالإمام راع وهو مسؤول عن رعيته، والرجل في أهله راع وهو مسؤول عن رعيته، والمرأة في بيته زوجها راعية وهي مسؤولة عن رعيتها، والخادم في مال سيده راع وهو مسؤول عن رعيته" ، قال: "فسمعت هؤلاء من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأحسب النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: (والرجل في مال أبيه راع وهو مسؤول عن رعيته فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته)" .

فالمطلوب منولي الأمر تعين مسؤولين أقوياء أمناء يكونون حاجباً لولاة الأمر من نار جهنم، فالولاية ندامة كما قال النبي - صلى الله عليه وسلم - فمن نسب نفسه ولينا على أمر المسلمين فعليه واجبات ومسؤوليات يجب أن يتحملها، ويقبل بصدر رحب كل انتقاد بناءً يهدف للإصلاح، وهناك دور فعال لوزارة العمل بما يخص السعودية، فلماذا لا تدار محطات الوقود بعمالة سعودية والتي لا تحتاج إلى تقنية عالية؟^{١٥}

أرى أن يلزم أصحاب محطات الوقود بإدخال التقنية في محطاتهم، فمثلاً في أوروبا نرى شخصاً واحداً يتولى إدارة محطة الوقود، وكذلك البقالة التابعة لها، فهو المحصل وهو البائع. فنرى أن هناك أجهزة مرتبطة بمكينة الوقود تستخدم بطاقات الائتمان مثل بطاقات فيزا وماستر كارد وغيرها، فيوضع السائق بطاقةه في المكان المخصص ويضغط على زر يفرغ الوقود، ويسجل مبلغ الوقود ومن ثم تعمل المكنية أوتوماتيكياً فيبعئ سيارته. وهناك مكائن مخصصة لمن يدفع نقداً تشغله من قبل المسؤول وهو داخل بقالته. فمن هذا المنطلق نستطيع توظيف أعداد كبيرة من السعوديين في محطات الوقود مقابل عائد مالي جيد.

ثوابت تنمية الموارد البشرية^(١)

يقول بعض الناس إن طفرة البترول التي حدثت في الربع الأخير من القرن الماضي كانت لعنة على الدول العربية المنتجة للبترول ومنها بلادنا الحبيبة، ويحاجج أصحاب هذا النظرية بأن هذه الدول لم تتم مواردها البشرية من خلال التعليم الجيد والتدريب، واتجه الشباب إلى المكاسب السهلة التي وفرتها هذه الطفرة. وبعض من الناس يقول إنها نعمة، حيث مكنت هذه الدول من بناء البنية التحتية وارتفع مستوى الدخل للأفراد، وأنا أقول أنها بين أين أي أنها نعمة ونقطة. فالنقطة ما نلاحظه الآن من مشاكل، حيث لا يوجد العدد الكافي من الجامعات والكليات، مما يضطر أبناءنا وبناتها للدراسة خارج البلاد في البلاد المجاورة، ومنها بلاد كنا نعتقد أنها متقدمة عنا تعليمياً مثل اليمن والسودان، فماذا عملنا خلال الطفرة الأولى بما يخص تنمية الموارد البشرية؟ هل كان هناك العدد الكافي من الكليات العلمية مثل الهندسة والطب والحاسب الآلي؟ هل أصبح لدينا معاهد عليا تخرج الفتيان؟ الجواب طبعاً بالنفي، لأنه لو كان لدينا ما ذكر لما كانت لدينا مشكلة السعودية.

فالشباب السعودي قادر على دخول سوق العمل كثير، ولكن معظمهم، غير مؤهلين للأعمال المطلوبة في سوق العمل، لذا نرى الأعداد الكبيرة من الوافدين، نحن الآن في مرحلة مبكرة من الطفرة الثانية، والتي نرجو من الله ثم من حكومتنا والقطاع الخاص التخطيط السليم لتنمية الموارد البشرية، وهناك مجالات كبيرة للاستثمار في التعليم والتدريب، والجدال المرفقة تعطي بعض المعلومات العامة عن السكان وخرجي الثانوية العامة، فمعنى ذلك أنه بعد ٢٥ سنة سيكون لدينا مئات الآلاف من خريجي الثانوية العامة، عاطلين عن العمل بالإضافة إلى أعداد مماثلة ممن لم يتمكنوا من إكمال الدراسة الثانوية.

السنة	عدد السكان بـ(مليون)
٢٠٣٠	٢٠٢٥
٣٩	٢١
٢٠٢٥	٢٣
٢٠٢٠	١٧
٢٠١٥	١٦,٦
٢٠٠٥	٢٠٠٤

(١) نشرت هذه المقالة بجريدة الاقتصادية العدد (٤٢٥٩) بتاريخ الخميس ٢ جمادي الأول ١٤٢٦ هـ.

السنة						
٢٠٢٥	٢٠٢٠	٢٠١٥	٢٠١٠	٢٠٠٥	٢٠٠١	٢٠٠٠
٤٤٩	٢٨٨	٢٢٤	٢٨٨	٢٤٩	٢٢١	٢٢١
١٤٦	١٣٩	١٣٢	١٢٦	١٢٠	١١٢	القدرة الاستيعابية للجامعات والكليات ومراكز التدريب بالآلاف
٣٠٣	٩٤٢	٢٠٢	٢٦١	٩٢١	٨٠١	العجز (بالآلاف)

فمثلاً يوجد في السعودية حوالي ١٠٦,٠٠٠ مهندس فيما لا يتجاوز عدد المهندسين السعوديين ٢٦,٠٠٠ مهندس، فمعنى ذلك أن هناك أكثر من ٨٠ ألف فرصة وظيفية للشباب السعودي خريجي الهندسة، هذا في الوقت الراهن، مما بالك بعد ١٠ سنوات.

أجزم أن العدد المطلوب سيتجاوز أضعاف هذا الرقم، معنى ذلك أن الاستثمار في الكليات الهندسية مطلب أكيد، هذا مع العلم أن المملكة، من أقل الدول في عدد المهندسين نسبة لكل مئة ألف مواطن. يوجد حالياً في ماليزيا (وهي تعتبر دولة صناعية) ٦٤,٠٠٠ مهندس، وتنسق إلى زيادة العدد إلى ٢١٠,٠٠٠ مهندس بنتهاية ٢٠١٠ أي بعد ٥ سنوات من الآن، "هذا هو التخطيط الجيد" فإذا رغبنا بتصنيع البترول الخام وزيادة نسبة مشاركة السعودية في سوق البتروكيماويات والصناعات الأخرى، فمعنى ذلك أننا نحتاج إلى أضعاف مضاعفة لهذا العدد من المهندسين، وكذلك بالنسبة للأطباء فنسبة السعوديين لا تتعدي ١١٪ من أعداد العاملين في المملكة. كما أن هناك أعداداً كبيرة من المرضى والممرضات تتعدي أعدادهم عشرات الألوف من الوافدين، بجانب تخصصات أخرى مثل أخصائي المعدات الطبية والحاسب الآلي إلى آخره من التخصصات المطلوبة، وكذلك النسبة للمعاهد الفنية التي تخرج الفتيان.

كلنا يعلم أن نسبة الزيادة في السكان بالمملكة حوالي ٥,٣٪ سنوياً، وأن أمتنا أمة صغيرة، أي أن متوسط عمر الفرد حوالي ١٤,٥ سنة، لذا علينا الاهتمام - حكومة وشعباً - بتنمية الموارد البشرية وربما نستطيع في حالة وضع الخطط الإستراتيجية أن يكون لدينا من القوى العاملة الماهرة ما يخدم خارج بلادنا الحبيبة، كما يجب زيادة معاهد البحوث سواءً المستقلة أو المرتبطة بالجامعات ودعمها بميزانيات الجيدة التي تعينها على إجراء البحوث والدراسات، لتهيئة

البيئة الصالحة للصناعات المشتقة من الزيت الخام، وكذلك التمور، ومن المواد الخام المتوفرة بالمملكة مثل صناعة الحديد.

هذا فيض من غيض، وأأمل أن تتناول أقلام المفكرين والكتاب هذا الموضوع بجدية للاسهام بتوعية المسؤولين لزيادة مرافق التعليم العالي وكذلك القطاع الخاص للاستثمار في هذا الحقل.

كيف نخطط لاحتياج سوق العمالة؟^(١)

كتب الكثير عن السعودية وكتب الكثير عن كيفية تطبيقها، سواء كان ذلك على مستوى القطاع الخاص أو على مستوى القطاع العام، وتم تشكيل لجان على مستوى عال وكلنا يلاحظ اهتمام الدولة، وكذلك اهتمام القطاع الخاص بهذا الموضوع، ولا أخال أن هناك تعارضًا مع توجه الدولة في تطبيقها ورغبة القطاع الخاص في تنفيذ ما تطلبه الدولة بخصوص السعودية لعدة أسباب، أذكر منها على سبيل المثال:

- المردود الاقتصادي للسعودية، حيث إنه في دول مثل أمريكا وأوروبا، تجد أن كل دولار تصرفه الحكومة ينتج عنه ١٠ دولارات تصب في الاقتصاد المحلي، لأننا نعلم جميعاً، ومن خلال تقارير مؤسسة النقد السعودي، وكذلك بعض البنوك والدراسات الاقتصادية، أن هناكآلافاً من ملايين من الريالات تحول للخارج، منها ما يخص تحويل العاملين الأجانب، ومنها التستر والذي أساسه وجود العمالة الأجنبية بدون أي ضوابط.
- مستقبل الأولاد وأفراد العائلة.

وكتير من الأسباب المقنعة والمنطقية التي لا يختلف عليها اثنان ولكن هناك معوقات تحول دون تطبيق السعودية، منها ما يخص القطاع العام، ومنها ما يخص القطاع الخاص، وأسباب بالتفصيل هذه المعوقات. ولنبدأ بمعوقات القطاع العام:
أولاً: لا توجد خطة إستراتيجية بما يخص احتياج السوق السعودية للعمالة، ونوعية العمالة، وعدها.

ثانياً: لا توجد خطة إستراتيجية واضحة للاستغناء عن العمالة الأجنبية ونوعية وعدد العمالة المرغوب في الاستغناء عنها.

ثالثاً: هناك معوقات في الأنظمة الحكومية تحد من السعودية وتزيد من إعداد العمالة الأجنبية، وخاصة ما يخص القطاع الأكبر لاستخدام العمالة. وأضرب مثلاً على ذلك، ففي عقود التشغيل والصيانة تطلب

(١) نشرت هذه المقالة في جريدة الاقتصادية تحت عنوان: (تخطيط غائب عن احتياج السوق من العمالة السعودية).

أعداد محددة من العمالة، بينما المفروض، (وكما هو معمول به في جميع أنحاء العالم)، وسبق لي عندما كنت مديرًا للأشغال العسكرية بوزارة الدفاع أن طالبت الأشغال العسكرية بتطبيق عقود التنفيذ بدلاً من عقود الأعداد المحددة، مما سيتيح لل سعوديين تأسيس شركات صغيرة متخصصة في النظافة والكهرباء والسباكه وغيرها تعمل كمقاول من الباطن للمقاول الرئيس، كما هو معمول به في جميع أنحاء العالم المتحضر، مما ينتج عنه تقليل الأيدي العاملة الأجنبية، وزيادة العمالة السعودية. ونفس الشيء ينطبق على مقاولي البناء، فلتتأهيل - سواء لغرض التصنيف مع وزارة الأشغال والإسكان، أو مع الجهات الحكومية، - تطلب أعداد محددة من العمالة الفنية وغير الفنية لتتأهيل المقاولين، بينما نجد في كثير من الدول المتحضره انتشار مقاولي إدارة المشاريع، بحيث يقوم المقاول الرئيس بإدارة المشروع مالياً، وفنياً، وإدارياً، بينما يقوم بالعمل مقاولون من الباطن. فلو طبق هذا النظام في المملكة. لكانت الفرصة في تطبيق السعودية، حيث ستقوم مجموعة من الشباب السعودي بتأسيس شركات صغيرة متخصصة بالتجارة والحدادة والدهان والتبييط... الخ من احتياجات الأعمال الإنشائية، ولو جدنا في وقت قصير، ولا أبالغ إن قلت خلال خمس سنوات - بمشيئة الله - أتنا سنجعل السعودية الكلية ليست الجزئية. وما سبب وجود العمالة السائبة، وكذلك التستر إلا نتاج هذه الأنظمة الحكومية، التي أصبحت لا تناسب الواقع، وإظهار حقيقة تأثير الأنظمة الحكومية على السعودية، فلأنأخذ مثلاً على قرار وزارة الداخلية بعدم قبول أي معقب للجوازات، والأحوال المدنية، وكذلك مكاتب الاستقدام ما لم يكن سعودي الجنسية، ففتح هذا القرار المجال لكثير من السعوديين بالعمل كمعقبين، وأدعو هنا لتنظيم ندوة مفتوحة تشارك فيها الجهات المختصة بالقطاع العام والخاص لمناقشة هذه الحيثيات، للخروج بحلول جيدة، وتصب في مصلحة الوطن والمواطن.

رابعاً، أنظمة العمل والعمال والتي تجعل الكثير من رجال الأعمال يعزفون عن

توظيف السعوديين، فلو تمت مراجعة هذه الأنظمة أو على أقل تقدير تجميدها لفترة معنية "وأقصد ما يخص التعيين والفصل"، لوجدنا إقبالاً كبيراً على توظيف السعوديين.

أما معوقات القطاع الخاص فإن أهمها يمكن إيجازه فيما يأتي:
أولاً: معظم المسؤولين عن الشؤون الإدارية في الشركات والمؤسسات السعودية هم من غير السعوديين، مما يعيق توظيف السعوديين بهذه الشركات والمؤسسات، والمفروض أن يكون القائمون على التوظيف في كل الشركات والمؤسسات، من السعوديين.

ثانياً: تخوف القطاع الخاص من توظيف السعوديين بسبب أنظمة العمل والعمال، وخاصة بما يخص الفصل.

ثالثاً: عدم رغبة القطاع الخاص بتوظيف السعوديين خاصة عقود المقاولات وذلك لأنعدام فرص استمرار المشاريع، وتخوفها من المقاولين بدفع مرتبات بدون عمل، ويمكن تلاشي هذه المخواص، بإيجاد نظام مثيل للتأمينات الاجتماعية يخص أولئك العمال المفصلين من أعمالهم، بسبب عدم توفر فرص عمل ليتم الصرف عليهم حالما يجدون أعمالاً أخرى. وهذا معنوي به في كثير من دول العالم المتقدم.

إنني بعد هذا العرض السريع عن معوقات السعودية والحلول المطلوبة لتطبيقها، أرى أن يتم تنظيم ندوة يحضر لها بعنوانية، ويدعى لها جميع المسؤولين عن السعودية في القطاع العام والغرف التجارية ومندوبي عن مجلس الشورى، لتداول جميع المشاكل التي تعيق تطبيق السعودية، وذلك بهدف الوصول إلى حلول يمكن تطبيقها علمياً وعملياً لخدمة بلادنا الحبيبة.

كيف تتحقق السعودية؟^(١)

يقول النبي -صلى الله عليه وسلم-: "الأقربون أولى بالمعروف" أو كما قال. ويقول المثل: "ما حك جلدك مثل ظفرك" ونحن في بلادنا الحبيبة وبرعاية ولاة الأمر، نبذل الجهد الجهيد لتحقيق السعودية، وهي بمفهومها المتعارف عليه إحلال المواطن السعودي الباحث عن العمل، محل العامل الأجنبي. ولا أخلاً أن أحداً يعارض هذا التوجه النبيل، فالبطالة -بحد ذاتها- مفسدة فهي تؤدي بالعاطل، إما التوجه لاستخدام المخدرات للخروج من الحالة النفسية التي يمر بها، أو للسرقة أو البيع والاتجار بالمخدرات، أو الغلو الديني الذي نهانا عنه رسولنا -صلى الله عليه وسلم- حين قال: "إياكم والغلو" أو كما قال. وبالمقابلة فإن كثيراً من الحروب الأهلية مردها إلى الحالة الاقتصادية المزرية، والتي تؤدي إلى جيش من العاطلين عن العمل، الذين يمكن تجنيدهم ضد أوطانهم.

وعندما كنت في زيارة عمل لسيرلانكا، سالت عن محادثات السلام ما بين الحكومة السيرلانكية والثوار في شمال وشرق البلاد نمور التاميل. فأفادني نائب مدير عام هيئة الاستثمار، بأن المحادثات قائمة ما بين الجانبين، واتفاقية السلام ستم، ولكنه شخصياً لا يهتم متى توقيع هذه الاتفاقية، ولو أخذت سنين، ولما سأله عن سبب رأيه هذا، أجاب أن المهم اتفاقية وقف إطلاق النار، والأهم من ذلك أن الحكومة بدأت فعلاً في تنفيذ مشاريع التنمية التحتية في المنطقة، وأن هناك فرص عمل كثيرة لأفراد وجيش نمور التاميل، وبذلك يرى أن حركة نمور التاميل ستنتهي على المدى المتوسط، لنضوب القاعدة التي تمدها بالثار.

وأي من هذه الحالات، سواء الحالة النفسية، أو للسرقة، أو البيع والاتجار بالمخدرات، أو الغلو الديني، فهي تؤدي إلى فقدان المجتمع لعناصر فعالة، لو أتيحت لها فرص العمل، وتؤثر تأثيراً سلبياً على اقتصاد البلاد. وإنني لأجزم أن هناك مبالغ طائلة يخسرها الوطن، ليس فقط من خلال

(١) نشرت هذه المقالة بجريدة الاقتصادية العدد (٢٥٤٦) بتاريخ (٢٧/٦/٢٠٠٣) م).

تحويل العملة الأجنبية من قبل العاملين الأجانب، سواء من جراء تحصيلهم على أجورهم، أو من خلال التستر. ولكن هناك هدر من نوع آخر وهو الأموال المسروقة من المواطنين، وزيادة إنفاق الدولة على الأمن، وهي أموال غير مرئية ولا محصبة. أيصدق أحد أن طبيعة أسنان حاصلة على درجات عالية، لا تجد وظيفة؟ هذا والله عين الغبن. إن كان حال هذه الطبيبة الحاصلة على درجات عالية، فما بال الآخريات اللائي لم يحالفن الحظ بالحصول على درجات عالية. إننا نرى أمامأ عينينا كلما نسير بالشوارع مستوصفات كثيرة للأسنان، وإنني لأجزم أن معظم- إن لم نقل كل- الأطباء العاملين في هذه المستوصفات، هم أجانب، علماً أن تكلفة علاج الأسنان تعتبر نوعاً ما مرتفعة.

وكذلك الحال بالنسبة لتخصصات أخرى مثل الهندسة والتي تعاني من اشتراطات الدولة للخبرة، والتي لا تقل عن خمس سنوات. فكيف للمكاتب الاستشارية توظيف الخريجين الجدد والمهندسين؟ وينطبق ذلك على تخصصات أخرى، فالمطلوب من المسؤولين عن السعودية مراجعة عقود الحكومة والخاصة بالمهندسين والفنين، وكذلك وضع حد أدنى للأجور.

إن الطريق الصحيح لتحقيق السعودية والذي تسعى له حكومتنا الرشيدة، هو وضع خطة استراتيجية لتحقيق هذا الهدف يشارك فيها القطاع الخاص، ممثلاً بالغرف التجارية. وتكون هذه الخطة ملزمة للطرفين أي للدولة وللقطاع الخاص. وأرى لتحقيق هذه الاستراتيجية الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:

أولاً: تحديد الحد الأدنى للأجور لكل تخصص.

ثانياً: وضع خطة تدريبية لجميع التخصصات تناط مهامها بالمؤسسة العامة للتدريب الفنى، ويوضع لهذه الخطة برنامج زمني محدد.

ثالثاً: استثناء قطاع الصناعة لفترة محددة مرتبطة بالخطة الاستراتيجية.

رابعاً: دراسة حقل الصناعات بما فيها صناعة المقاولات والخدمات، للتوصيل إلى التخصصات التي يمكن إحلال السعوديين فيها، وتراجع هذه الدراسات والتوصيات بصفة دورية، مع وضع معاير نسبة السعودية لكل قطاع على حده.

خامساً: يراعى في هذه الخطة الاستراتيجية توفير التخصصات المطلوبة للقطاع

الخاص، ومراجعة كل تخصص بعينه، ووضع الضوابط الملزمة لتوظيف هذه التخصصات.

سادساً؛ تشجيع تأسيس شركات خدماتية صغيرة، تقوم بخدمات الصيانة والتشغيل، بحيث يكون مؤسس هذه الشركات من العاملين فيها، ومن نفس تخصص الشركة مثل شركة نظافة عامة، يقوم مؤسساً هذه الشركة بأعمال التنظيف بأنفسهم، وكذلك شركات متخصصة في الكهرباء والسباكة وخلافه، فتضمن بذلك توظيف أعداد جيدة من الشباب السعودي، وإتاحة الفرصة لهذه الشركات الصغيرة بالعمل مباشرة مع الجهات الحكومية.

إن هذه النقاط هي خلاصة تجربتي الشخصية بالقطاع العام عندما كنت أعمل فيه، وكذلك بالقطاع الخاص الذي أعمل فيه الآن.

قضية السعودية ودور وزارة العمل

كان لي ولكثير من الكتاب والمختصين والمعنيين بالسعودية مقالات وأراء كثيرة تنصب في تفهم واستيعاب موضوع السعودية على أنه أحد الوسائل لتحقيق إيجاد فرص عمل للعاطلين العاطلين عن العمل والباحثين عنه وللأجيال المقبلة من الشباب والشابات، وبما أنتا أمّة صغيرة (Young Nation) أي أن النسبة الكبرى من المواطنين هم في ريعان الشباب، فمعنى خلق وإيجاد فرص عمل لهؤلاء المواطنين، يجب أن تكون أولى أولويات الحكومة، ويجب حشد كل قوة من مال وفكر وجهد، لتحقيق فكرة السعودية أو نقل إيجاد فرص عمل للمواطنين سواء العاطلين عن العمل حالياً، أو من سيتحققون بركبهم من الشباب الذين في مرحلة التعليم المختلفة.

وعلينا ألا نغالط أنفسنا فتحن أمام أمور كثيرة لا يحس بها قرار أو من جاتب واحد فالمثل يقول: "اليد الواحدة لا تصفق". وأي مجهد يرجى من ورائه النجاح يجب أن يكون جماعياً، فعلينا جميعاً حكمة وشعباً وصناعاً ورجال أعمال السعي الحيثي في إيجاد صيغة وحلول ناجعة - بإذن الله - لتحقيق ما نصبوا إليه جميعاً وهو تحقيق الأمن والرفاهية لبلادنا وشعبنا.

ولن يأتي ذلك بالتمني أو الأفكار التي لا يمكن تطبيقها وأنا على يقين بأن حكومتنا الرشيدة والقطاعين العام والخاص جميعاً مخلصون في توجهاتهم فيما يخص السعودية وإيجاد وخلق الفرص الوظيفية لأبنائنا وبناتنا، وأن توجه الحكومة يايجاد وزارة متخصصة للعمل وهو خير برهان وبيكدا هذا الحرص تولية هذه المهمة لوزير أثبت في الماضي نجاحه الفائق النظير عندما كان وزيراً للصناعة والكهرباء، فحقق سياسات الحكومة بتوصيل الكهرباء لكل بيت في المدينة والقرية والمهراء، وحتى على رؤوس الجبال وكذلك تحقق في عهده دخول الملكة في الصناعات الثقيلة ولنا المثل الأعلى في المصنع الضخم في الجبيل وينبع وكذلك الشركة السعودية العملاقة سابك وكذلك نجاحاته في وزارة الصحة.

فلكي يتمكن هذا الرجل من تحقيق رغبة الحكومة في السعودية وإيجاد فرص العمل، يجب تسخير جميع الجهود والموارد من مالية وإدارية، وربطه مباشرة

بصاحب القرار الأول والأخير ولـي أمر المسلمين، ليتمكن - بمشيئة الله - من تحقيق ما تصبو إليه الحكومة من تأمين فرص العمل للمواطنين والمواطنات، ولتحقيق الرفاهية والأمن لبلادنا الحبيبة، فأرى أن تناط بوزارة العمل مسؤولية السعودية برمتها، وكذلك تكون الوزارة هي المسؤولة الأول والأخير عن تأشيرات العمل وبدون استثناء، وتسخير موارد الدولة للمؤسسة العامة للتعليم المهني ووضع خطة عمل وإنجاز تتجاوز الأنظمة والتعليمات والتي في كثير من الأحيان ما تعيق تنفيذ المشاريع الطموحة، والإيعاز لوزارة التعليم العالي بتنفيذ سياسة وزارة العمل فيما يخص مخرجات التعليم العالي هذا من جهة الحكومة.

أما من جهة القطاع الخاص فأرى أن تعمل ورشة عمل (Workshop) يحضرها وزير العمل ويتابع جلساتها لمدة ٥ أيام يشارك فيها القطاع الخاص ممثلاً بجميع فئاته، وكذلك وزارة التعليم العالي، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة الداخلية، بحيث تخرج هذه الندوة بوصيات وتعليمات صريحة تطبق فوراً، وبهذا الأسلوب سنستطيع - بمشيئة الله - تحقيق السعودية وخلق وإيجاد فرص العمل لمواطنينا ومواطناتنا، وتحقيق - بمشيئة الله - الأمن والاستقرار لبلادنا الحبيبة.

عندما تحل السعادة مشكلة البطالة

السعادة والبطالة وجهان لعملة واحدة، وعدم سعودة الوظائف ينبع عن البطالة. نحن نعلم جميعاً مسؤولين ورجال أعمال أنه لا يمكن سعودة جميع الوظائف، فمثلاً هناك ١٣٪ فقط من الأطباء العاملين سعوديون والآخرون متعاقدون، وكذلك ينطبق القول على مجال الهندسة والحاسب الآلي وبعض التخصصات النادرة، فلا يمكن سعودة جميع الوظائف ولكن هناك وظائف كثيرة يمكن سعودتها من خلال التدريب وتحسين مخرجات التعليم الثانوي والجامعي والفنى، وليس هذا هو موضوع هذا المقال فلقد لفت انتباهي تصريح وكيل وزارة العمل الأستاذ احمد الزامل بأن التأشيرات التي منحت العام الماضي ٦٠٠ ألف تأشيرة، وأنها لهذا العام قد تصل إلى ٧٠٠ ألف تأشيرة مضيفة أن ٨٦٪ من التأشيرات الممنوحة تنقل كفالتهم، وهذا يعني أن هناك متاجرة بالتأشيرات، وأن هناك أناساً من ضعاف النفوس ترتفع دخولهم من خلال المتاجرة بهذه التأشيرات.

ولربما الكثير من هؤلاء الوافدين قدموا لغرض في نفس يعقوب. فاللحد من هذه الظاهرة أرى أن تقوم وزارة العمل والعمال بوضع قوانين قوية وصارمة، يمنع نقل الكفالة مهما كان السبب خلال سريان العقد، وعادة ما يكون لستين، ف بهذه الطريقة تمنع المتاجرة بالتأشيرات. كما أن على وزارة العمل إيجاد آلية ووضع قوانين مشددة بالتنسيق مع وزارة الداخلية بحق هؤلاء الذين الذين يتاجرون بالتأشيرات أو من ليس لديهم الوعي الوطني بخطورة ذلك على الوطن وحرمان المواطنين من فرص العمل.

على أن تكون هذه القوانين والأنظمة بحق جميع الأطراف أي بحق من منح التأشيرة ولم يستغلها الاستغلال الصحيح الذي من أجله منح التأشيرة، وكذلك يحق الوافد الذي ربما يعمل بعمل خلاف ما جاء من أجله، أو يعمل عند أحد غير كفيلي، وكذلك بحق من يوظف هذا الوافد فالعقوبة يجب أن تكون لهؤلاء جميعاً لأنهم خالفوا الهدف الذي منحت بسببه الدولة هذه التأشيرات، كما سيتم بهذا الأسلوب الحد من انتقال هذا الوافد من كفيلي الذي أحضره

لهذه البلاد لكفيل آخر ربما أغراه بمرتب أعلى.

فمهما كان الهدف من نقل الكفالات، يجب وضع ضوابط وأنظمة وتعليمات قوية، بحيث تحافظ على الأهداف الأساسية التي سمحت الدولة بموجبها لهؤلاء الأشخاص أو المؤسسات استقدام العمالة كما أرى أن تقوم وزارة العمل بزيارات مفاجئة لأصحاب المحلات سواء مواد البناء، أو الملابس، أو الأغذية، أو ورش التجارة وورش الصناعية للتأكد من وجود أصحاب هذه المحلات فيها وأن هؤلاء الوافدين العاملين في هذه المحلات هم ممن يعمل بأجر وليس عملية تستر. وأرى أن تقوم وزارة الداخلية بإصدار نظم بالتعاون والتنسيق مع الهيئة السعودية للاستثمار وذلك بإعطاء جميع الوافدين المستتر عليه مهلة لنقل ثلاثة أشهر لإصلاح أوضاعهم والدخول كمستثمرين تستفيد خزينة الدولة من الضرائب القانونية المعمول بها في المملكة فيما يخص الاستثمار الأجنبي.

وفي حالة انتهاء هذه المهلة ولم يتم تحسين أوضاعهم، تكون هناك عقوبات مشددة تتتخذ بحقهم ويتحقق من تستر عليهم ومصادرة هذه الأموال سواء نقداً أو عيناً، بالإضافة إلى غرامات كبيرة عليهم وعلى المستتر عليهم وفي حالة عدم دفع هذه الغرامات يكون السجن تأديباً لهم.

وأرى أن تقوم وزارة الداخلية بترحيل المشتبه بهم خارج البلاد، فلعل هذا الإجراء يكشف ما هو خفي وهناك سابقة طريفة وقعت في مدينة جازان حيث دارت الشبهة على أحد الوافدين ممن يعمل بتجارة الأواني المنزلية، وبعد التحري والتدقيق لم تتمكن السلطات المعنية من إثبات التستر، فما كان من الإمارة إلا أن طلبت تسفير الوافد خلال ٢٤ ساعة فأعترف الوافد بأن جميع البضاعة له وأنها تقدر بحوالي ستة ملايين ريال، فأرى أن تستفيد وزارة الداخلية ووزارة العمل من هذه السابقة، وإيجاد الطرق القانونية اللازمة لحل مشكلة التستر والمتاجرة بالتأشيرات.

علينا إعادة الهيكلة لإيجاد فرص عمل جديدة

يقول المثل الشعبي: "كل شيء ينفع" أي أن القليل من الشيء فيه نفع- بإذن الله- ولا يحتقرن الإنسان أي عمل مهما صغره، ولا يحتقرن من الأمور التي تساعد في حل المشاكل مهما صغرت حتى إن النبي- صلى الله عليه وسلم- يقول: " لا يحتقرن أحدكم من المعروف وتصدقوا ولو بشق تمرة" أو كما قال. وشق التمرة هو نصفها ويقال في المثل الغربي الآلف ميل تبدأ بخطوة. إن الهدف من هذه المقدمة هو الدخول في صلب موضوع اليوم ألا وهو إيجاد فرص عمل للعاطلين من السعوديين، وهناك طرق كثيرة لإيجاد فرص العمل منها على سبيل المثال وظائف أممأة ومؤذن المساجد.

فالمعلوم أن الإمام والمؤذن في كثير من الأحوال إن لم نقل أغلبها لهم وظائف أخرى بجانب عملهما بالمسجد، والمعلوم أن للإمام وللمؤذن سكنا ملحقاً بالمسجد وكذلك رواتب شهرية. وحسب معرفتي فإن إمام المسجد يستلم ما بين ٢٠،٠٠٠ إلى ٢٥٠٠ ريال شهرياً بجانب سكن مجاني لا يقل تقديره إيجاره عن ١٨،٠٠٠ ريال سنوياً، وكذا الحال بالنسبة للمؤذن.

وهناك سائقو سيارات الشحن والنقل الثقيل، فقبل الطفرة وما بعدها بقليل كان سائقوهذه الشاحنات من السعوديين يتجاوز ٩٠٪ من عدد السائقين الإجمالي، والآن العكس صحيح فهناك ٩٠٪ أجانب. والسبب يعود لامتلاك شركات كبيرة أعداداً هائلة من الشاحنات والنقلات، فيضطرون إلى استقدام سائقين أجانب بسبب المنافسة، ولا يستطيع أحد أن يعارضني على ذلك، فبعض مكاتب الاستقدام أو من لديهم صلاحية إصدار شهادات تحقيق السعودية، ليس لديهم أدنى ذرة من الأمانة أو الخوف من الله، فيبيعون أماناتهم ومصالح وطنهم بحفنة قليلة من المال أعادنا الله وإياكم منهم.

والسبب معروف وهو انعدام المراقبة والمراجعة الدوريّة. وينصب في هذا الموضوع ما أثير قبل سنة من شكوى ٧٠ مقاولاً للنقل من شركة حديد إحدى شركات سابك بتلزيمها عقد لمقاول واحد بدلاً من زيادة عدد المقاولين، أو شرط وجود سائقين سعوديين، وهناك أمثلة كثيرة لا يمكن حصرها وإنما ذكرت

هذا التخصص لسهولة إيجاد السعوديين الراغبين في هذا العمل وهناك عمال محطات الوقود، وعمال البقالات وغيرهم الكثير الذي لو ركز المسؤولون عن السعودية عليها، لوجدت فرص عمل كبيرة لهؤلاء السعوديين العاطلين عن العمل، والذين تقدر أعدادهم بمئات الألوف.

إن المطلوب لتحقيق السعودية طلب المستطاع فالمثل يقول: "إذا أردت أن تطاع فأمر بما يستطاع" علينا حكومة وشعباً التكاتف فيما بيننا لتحقيق السعودية، ففيها الخير الكثير لبلادنا وأبنائنا ولنتمكن - بإذن الله - من حل الكثير من مشاكلنا الاجتماعية والأمنية.

إنني اقترح أن يكون هناك حواراً مفتوحاً في التلفزيون والإذاعة لمناقشة السعودية وإيجاد الحلول المستعصية لتحقيقها، وليكن هذا البرنامج أسبوعياً ويسمح المشاركة فيه لكل من يرغب المشاركة، ولا تكون المداخلة فقط لمن يسمح له، نريد شفافية واضحة بخصوص السعودية لغلاق الباب على المحتالين والنصابين وقليلي الذمة سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص، ف بهذه الطريقة فقط نستطيع - بمشيئة الله - تحقيق ما نصبو إليه من تحقيق السعودية.

أهمية تقوين الأنظمة

منذ تأسيس المملكة على يد الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبد الرحمن آل سعود - طيب الله ثراه - وحكومة المملكة ممثلة بملكها وهي لا تألو جهداً في وضع القوانين والأنظمة التي تخدم المواطن وتحمييه. كما أن هناك القرارات والتعميمات التي تصدر بقرارات من مجلس الوزراء والتي تصب في مصلحة المواطن، ولكن مع الأسف الكبير أن كثيراً من هذه القرارات أو التعميمات المهمة والتي لها أحياناً علاقة مباشرة بالمواطن وحياته اليومية، تجد طريقها إلى ملفات الحفظ والإهمال.

ويعود السبب الرئيس لذلك لعدم وجود المتابعة من جهات الاختصاص أو تبقى في ذاكرة المسؤول عن تطبيق النظام وتهمل حال تركه الخدمة أو المنصب الذي يتولاه. والمهم أن عدم تقوينها ووضعها في أنظمة سهلة في متناول الجميع وفي متناول المواطنين، ليعرفوا حقوقهم وواجباتهم ويكونوا عوناً للدولة لا عليها.

ولنا أمثلة كثيرة في هذا المجال رغبت أن أضرب مثالاً يهم المواطن وراحته، فهناك مرسوم ملكي رقم ١٧ وتاريخ ١٤٨٢/٣/١٨ أي قبل أربعين عاماً تقريباً وموقع من الملك سعود بن عبدالعزيز - رحمه الله - يصادق على نظام المحلات المقلقة للراحة والمضررة بالصحة والخطرة، الصادر بقراراً مجلس الوزراء رقم ١٦٣ وتاريخ ١٤٨٢/٣/١٥، وعليه فإن هذا القرار يوضح الجهة المسؤولة عن إصدار التراخيص وإجراءاتها... الخ.

وأنبيط هذه المهمة بوزارة الداخلية حيث أن البلديات في ذلك الوقت كانت مرتبطة بوزارة الداخلية، فعندما أنشئت وزارة الشؤون البلدية والقروية أصبحت هذه الوزارة هي المعنية بإصدار التراخيص وعلى سبيل المثال تراخيص البناء، فالهدف الرئيس لولي الأمر بإصدار أنظمة وقوانين إصدار التراخيص للمحلات هو لراحة المواطنين والمحافظة على صحتهم وسلامتهم، فالآن بوزارة الشؤون البلدية والقروية أن تتبع جميع ما يؤثر على المواطنين من أعمال ومنها أعمال الحفريات.

فمثلاً هناك مقاولون يقومون باستخدام دقاقات لحفر القواعد أو أقبية العمائر والإسكان داخل مناطق سكنية أو بالقرب من مدارس أو مستشفيات، وهذا مخالف

لما أمر به ولی الأمر وأذكر على سبيل المثال أن اشتكي أحد المواطنين من إزعاج غير عادي مما أقلق راحته وعكر صفو حياته مما اضطره للنوم خارج منزله عند إحدى بناته المتزوجات، ليهناً براحة النوم من إزعاج الحفريات التي تستخدم الدقاقات الكبيرة والتي استمرت لمدة حوالي شهر، لم يهناً هو وعائلته بالراحة. وعندما تقدم بشكوى للبلدية المعنية والتي يقع منزله تحت إدارتها بطلب تحديد وقت معين للمقاول للعمل حيث إن المقاول كان يعمل بعد صلاة الفجر مباشرةً أي الساعة ٤٥، ٤ صباحاً وحتى الساعة السادسة مساءً وبدون توقف فأجاب مدير البلدية أنه لا يوجد أي نظام أو قانون يحدد ساعات العمل أو يتعلق بقلق الراحة، وأن عليه أن يستعين بالله ويصبر فأين مدير البلدية هذا من قرار مجلس الوزراء والمرسوم الملكي الذي صدر عام ١٤٨٢هـ وربما قبل ولادة مدير البلدية ١٩٥٦.

أنا هنا لا ألوم مدير البلدية هذا شخصياً ولكن ألوم الآلية التي تتبع بهذه
الخصوص فجبداً لو نعود إلى الوراء ونحي المجالس البلدية والتي صدرت بها
قرارات وممارسات ملكية، والتي تنص في أحد بنودها على انتخاب أعضاء المجلس
البلدي. ولعله من المفاجئ أن هذه المجالس البلدية صلاحيات كبيرة
تحسب في مصلحة المواطن، ومن يرغب معرفة أنظمة المجالس البلدية فما عليه
إلا البحث في ملفات وزارة الشؤون البلدية والقروية وينقض عنها الغبار، لمعرفة
اهتمامولي بالأمر بالمواطن ولكن- مع الأسف- أن المسؤولين عن تطبيق هذه
الأنظمة لا يعون ذلك.

إنني أوجه نداءً عاجلاً للمسؤولين بتشكيل لجنة عاجلة لإعادة النظر بإحياء المجالس البلدية وتفعيلها، فهي لا تحتاج إلى مرسوم ملكي، فقد صدر في ذلك مرسوم ملكي منذ عهد الملك سعود بن عبد العزيز - رحمة الله - كما أن القرارات التي تفسر هذا المرسوم موجودة وكلما نحتاج إليه هو أمر من أولي الأمر بتفعيل هذه المجالس.

مؤسسات العمل المدنى الدور والأهداف

يقول الله - سبحانه وتعالى -: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَإِنْ دَعَهُمْ فَلَمْ يَأْتُوهُمْ وَأَنْهُمْ أَضَعَافًا كَثِيرًا وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ (سورة البقرة آية ٢٤٥) ، قوله سبحانه وتعالى : ﴿مَئُلَّ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرٌ حَبَّةٌ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُبْلٍ وَمَا يَحْكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ بِمَا يَصْنَعُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلَيْهِمْ﴾ (سورة البقرة - آية ٢٦١) ، قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - : " مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كالبنيان المرصوص يشد بعضه ببعضًا " : فديننا الإسلامي يحثنا على البذل والعطاء بمال والجهد، فالله لا يضيع أجر من أحسن عملاً، فهناك في بلادنا الحبيبة جمعيات خيرية كثيرة منها على سبيل المثال جمعيات البر والجمعيات التي تهتم بصحة الإنسان وإيجاد السبل لعلاجه مثل جمعية الأمير سلمان للمعاقين، وجمعية الأمير فهد بن سلمان للفشل الكلوي وهي جمعية تحت التأسيس، ولكنها بجهود الأمير عبد العزيز بن سلمان قامت بخطوات كبيرة بتفعيل عمل الجمعية وتهيئة قريباً للقيام بعمل إنساني عظيم لا وهو الاهتمام بحالات الفشل الكلوي وتهيئة البيئة الصحية والاجتماعية لمرضى الفشل الكلوي والتي هي مع الأسف في اردياد.

وأكثر عمل الجمعية الآن عبارة عن تبرعات رجال مرموقين بوقتهم وجهدهم لوضع الأسس والأنظمة، وإعداد الدراسات لحصر أعداد المرضى وأماكن تواجدهم وحالاتهم الاجتماعية وأوضاعهم المالية... الخ من الجهد الذي تعتبر من العمل المنظم الفعال، وعلى سبيل المثال تسعى الجمعية بجانب أعمالها الكثيرة بتوعية المجتمع بمرض الفشل الكلوي والتي عادة ما تحتاج إلى غسيل للكلى ثلاث مرات أسبوعياً، تأخذ جهداً من المريض الذي لا يستطيع أن يزاول مهنته السابقة، فتسعى الجمعية لإيجاد أعمال لهؤلاء المرضى تتناسب وأوضاعهم الصحية، كما تسعى الجمعية للتوعية المجتمع بالعمل الخيري الاختياري بالجهد، مثل توصيل هؤلاء المرضى لراكز غسيل الكلى، حيث إن الكثير من هؤلاء المرضى - شفاهم الله - من الفقراء الذين لا يجدون ولا يمتلكون وسائل نقل تنقل المريض للمركز واعادته إلى منزله.

فهو عمل اجتماعي عظيم أرجو من الله أن يثبّط فاعله بالأجر العظيم، وهناك أعمال تطوعية بالوقت والجهد سينثاب فاعلها -بمشيئة الله- ونحن نرى في الغرب المسيحي تبرعاً سخياً بالمال والجهد والوقت لأصحاب الحاجات سواء المرضى أو القراء، كما يأمرنا به الله -سبحانه وتعالى- وأمرنا به نبينا رسولنا محمد -صلى الله عليه وسلم- فلماذا لا نحيي تعاليم الإسلام بالعمل الخيري سواء بالمال أو الجهد أو الوقت؟ ونحن -الله الحمد- أمّة مسلمة مؤمنة بما جاء به القرآن وما جاء به رسول الأمّة محمد -صلى الله عليه وسلم- ولكن مع الأسف ينقصنا الوعي اللازم لذا أرى أنه من واجب وزارة التربية والتعليم إضافة مادة دراسية سهلة وممتعة بما يخص الخدمة الاجتماعية، والبحث على عمل الخير تبدأ من السنة الأولى الابتدائية حتّى نهاية الدراسة الجامعية، وتغرس في نفوس أبنائنا وبناتنا حب العمل الخيري والاجتماعي.

ومن قول النبي -صلى الله عليه وسلم-: "لا يؤمن أحدكم حتّى يحب لأخيه ما يحب لنفسه". إن الأعمال الخيرية وخاصة التي تتعلق بإنقاذ النفس البشرية لهي من أجل الأعمال الخيرية وأكابرها أجراً عند الله -سبحانه وتعالى- من قوله: ﴿مَنْ أَجْلَ ذَلِكَ كَتَبَنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُمْ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادَ فِي الْأَرْضِ فَكَانَ أَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَانَ أَنَّهَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ (سورة المائدة -آية ٢٢)، إلى آخر الآية.

كما أرى أن تقوم وزارة الثقافة والإعلام بإعداد برامج ثقافية في هذا الخصوص للتوعية الجمهور وشرح أهداف وأعمال الجمعيات الخيرية وعلى وزارة الشؤون الاجتماعية وضع الأسس والمعايير الالازمة لهذه الأعمال الخيرية. ومتابعة عمل هذه الجمعيات، ليتأكد الناس أن أموالهم وجهدهم ينصب في العمل الخيري الذي أسست من أجله هذه الجمعيات، كما أرى أن تفرض الحكومة نسبة لا تتجاوز ٥٪ من أرباح البنوك لكي يتم توزيعها من خلال لجنة تشارك فيها البنوك نفسها ووزارة الشؤون الاجتماعية ومندوبيون من هذه الجمعيات. إنني لأجزم أن العمل المنظم المؤسس الجماعي سيجيئ ثماره -بمشيئة الله- أصحاب الحاجات.

آراء ومقترنات حول توسيعة المسعى

يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا نُقِيمُوا لِأَنْشِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجْدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ (سورة البقرة- آية ١١٠)، وقوله: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُفْرِضُ اللَّهَ فَرْصًا حَسَنًا﴾ (سورة البقرة- آية ٢٤٥)، وقوله: ﴿إِنَّمَا يَعْمَلُ مَسِيْحَ اللَّهِ مِنْ إِيمَانٍ بِإِلَهِهِ وَإِلَيْهِ الْأَخْرِ﴾ (سورة التوبه- آية ١٨)، وقول النبي- صلى الله عليه وسلم: "من بنى مسجداً لله بنى الله له بيته في الجنة". أو كما قال، وقوله- صلى الله عليه وسلم: "إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاثة: صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعوه". وما أحوجنا في هذه الأيام وخاصة أصحاب مئات الملايين من صدقة جارية يرضي الله بها عننا.

إن توسيعة المسعى ستنطلب نزع ملكيات تُقدر بآلاف الملايين من الريالات ولا شك أن الدولة- رعاها الله- قادرة على ذلك، وخدم الحرمين- حفظه الله- لن يألو جهداً في الإنفاق على المسجد الحرام، اقتداءً بأسلافه الملوك وهذا أمر يحسب له عند الله- إن شاء الله-، ولكن أرجو من الله أن يلقى اقتراحني هذا قبولاً من حكومتنا الرشيدة ألا وهو السماح للموسرين من السعوديين وغيرهم من أبناء الخليج والمسلمين ممن يرغب في المشاركة بنزع ملكية الأراضي التي سيشملها توسيعة المسعى.

وأعتقد أن حكومتنا الرشيدة- أيدها الله- وخدم الحرمين الشريفين وولي عهد الأمين- حفظهما الله- سينالهم الأجر والثواب- بمشيئة الله- كما لهؤلاء المنتفعين في نزع ملكية الأراضي المطلوبة للتتوسيع من مبدأ قول النبي- صلى الله عليه وسلم: "الدال على الخير كفاعله" أو كما قال.

إن الفائدة من هذا التبرع عظيمة ومنها عدم الاستئثار بالأجر والسماح لكافة المسلمين ممن لهم رغبة المشاركة، لأن المشاركة في توسيعة المسجد الحرام على أي وجهة كانت لهي أجر عظيم، فالحسنة في مكة بألف حسنة كما قال النبي- صلى الله عليه وسلم- ولأن الله حافظ لبيته المحرم حتى قيام الساعة هذا من جهة، أما المبالغ التي رصدت لنزع الملكية والتي زادت عن مبلغ ٢٧ ألف مليون ريال يجب أن تستقطع من هذه التبرعات وتعود إلى محتاجيها، والذين

لم تقصر الدولة - رعاها الله - في حقهم من ذوي الاحتياجات الخاصة واليتامى فهذا عمل عظيم وأجره كبير ومنفعته عظيمة ألا وهي بناء مدارس وملائج الأيتام يقول النبي - صلى الله عليه وسلم -: "أنا وكافل اليتيم كهاتين في الجنة ورفع أصبعيه" أو كما قال. وكذلك بناء مدارس داخلية للفقراء والمعوزين من أبناء البلاد لنتمكن - بمشيئة الله - من مكافحة الفقر وفساد الأحداث بمتابعة تحصيلهم العلمي حتى إنتهاء المرحلة الثانوية لمن يستطيع، ومن لا يستطيع، يوجه إلى دراسة المهن الحرة، أقول إن هذا الرأي يستحق الدراسة والبحث والتمحيص لنسبيته في أن واحد تقديم خدمات جليلة للحجاج والمعتمرين ولزوار بيت الله الحرام، وترفع مستوى المحتاجين واليتامى.

قبل أن تقع الطامة الكبرى

قرأت في إحدى الصحف مقالاً لأحد الكتاب يذكر فيه أنه قرأ في إحدى الصحف المحلية الناطقة بالإنجليزية إعلاناً لأحد شركات التوظيف الهندية تطلب توظيف عماله مهرة ممن يعملون في مصانع سابك بالجبيل، فهذا الإعلان يدل على وضع خطير، فعلى الدولة الوقوف عنده طويلاً لأن ذلك يعني أن العمالة المهرة الأجنبية والتي تدرّب في المملكة، عليها طلب كبير من بلدانها الأصلية، وينطبق ذلك على باقي التخصصات مثل الهندسة والطب... الخ.

فتعن جميعاً نعي أن الهند بدأت منذ مدة طويلة بالنمو الاقتصادي التصاعدي، مما يعني زيادة الإنفاق في المشاريع الاقتصادية من مصانع وبنية تحتية، مما يستلزم توظيف أعداد كبيرة من أصحاب المهن الذين لهم خبرة كبيرة في مجالات تخصصاتهم، وفعلاً أصبحت المملكة ودول الخليج العربي مفرخة جيدة للمغتربين من جميع الجنسيات للتدريب الجيد على أحدث المعدات والعمل بأحدث المصانع، كما أن لدينا شحّاً كبيراً في تخصصات كثيرة منها الطب والهندسة والخبراء الماليين والإداريين حتى البنوك التي تجاوزت أرباحها السنوية آلاف الملايين بدأت تعاني من شحّ الموظفين المدربين.

أرى أنه آن الأوان لتولي الدولة اهتماماً غير عادي لمناقشة هذه الظاهرة فإذا لم نجد الحلول السريعة والثابتة سيأتي اليوم الذي نعجز فيه عن تشغيل مصانعنا ومؤسسات الخدمات مثل الكهرباء والمياه وحتى إصلاح وتشغيل إشارات المرور، فالوضع يتطلب تشكيل لجنة من مستشاري خادم الحرمين الشريفين، ووزارة العمل، ووزارة التعليم العالي، ووزارة التربية والتعليم، ومؤسسة التعليم المهني والغرف التجارية ممثلة بالصناعيين ورجال الأعمال، لكي نتوصل - بإذن الله - لحلول مناسبة وجيدة وسريعة ويمكن تطبيقها على سبيل المثال وليس الحصر، حيث لو تقوم مؤسسة النقد العربي السعودي بإجبار جميع البنوك بوضع برامج تدريبية وابتعاث الموظفين للخارج للحصول على المزيد من التدريب ولصقل مواهبهم.

فتعن نرى أن بنوك الخليج بدأت تُغري موظفي البنوك السعودية المميزين بالالتحاق ببنوكهم، وهذا شيء طيب ولكن ومع الوقت سينصب معين الموظفين

المميزين في بنوكنا وهذه طامة كبرى، لأن البنوك هي عصب الاقتصاد، كما أرجو أن تطلب مؤسسة النقد من جميع البنوك تخصيص جزء بسيط من أرباحها السنوية لدعم المعهد المصري في السعودية، لزيادة عدد الملتحقين به، وتوسيع اختصاصاته المصرفية ليُخرج موظفين ماليين ومحاسبين على درجة من الجودة والعلم.

كما أرى أن توظف شركة أرامكو وكذلك شركات سابك أعداداً كبيرة من السعوديين لتدريبهم ولو زاد العدد عن حاجة هذه الشركات، فالاستثمار بالإنسان أهم من الأرباح وخاصة أن شركة أرامكو تملّكها الدولة بنسبة ١٠٠٪، وكذلك سابك تملك الدولة منها حصة الأسد وهي ٧٠٪، وعلى الدولة وضع بند خاص في عقود المقاولات والتشغيل والصيانة لتدريب تخصصات يحتاجها السوق السعودي، على أن تتولى المؤسسة العامة للتعليم المهني والتقني وضع أسس التدريب، والتأكيد - بما لا يدع مجالاً للشك - من تطبيق التدريب.

ولنا في شركة عبد اللطيف جميل مثلاً يُحذى به حيث إن لديها برامج تدريب طموح للشباب السعودي حتى إن خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - قد قَدَّ المهندس محمد عبد اللطيف جميل وسام الملك عبد العزيز لخدمته الجليلة لهذه البلاد.

وأرى إدخال مادة في التعليم العام تُدرب الطلبة والطالبات على المهن التي يحتاجها كل رب منزل مثل السباكة والكهرباء ونجارة الديكور، ليتمكن على الأقل من إصلاح ما يُخرب من أجزاء المنزل، ويمكن إحلال هذه المادة مكان الحصة الفنية، وتقليل بعض المواد التي يستكفي منها الطالب وولي أمره.

أقول إن هناك آراء وحلول كثيرة متى ما تم تشكيل لجنة من الدولة ورجال الأعمال للوصول إلى نتائج إيجابية تُصحّح مسار السعودية، ولنتمكن - بمشيئة الله - في القريب العاجل من الاستغناء عن العامل الأجنبي خاصة وأن مدارسنا الثانوية تخرج سنوياً مئات الآلاف من الطلبة والطالبات، فليس لدينا عجز في القوى العاملة، بل لدينا عجز في مخرجات التعليم والتدريب. أقول ما لم يؤخذ هذا الرأي محل الجد ويبدأ في دراسته جيداً سيأتي اليوم الذي فيه - لا قدر الله - نضرب كما يُكافِئ تأسياً على ما فاتنا من وقت وزمن لإحلال ابن الوطن محل الأجنبي لنتمكن - بمشيئة الله - من تحقيق الأمن والأمان لوطتنا ومواطنينا.

كيف نحارب الفكر الضال؟

في خطبة يوم الجمعة ٨ رجب ١٤٢٩هـ الموافق ٢٠٠٨/٠٧/١١ في جامع الإمام فيصل بن تركي في حي الجلوة بالدمام، تطرق إمام وخطيب الجامع فضيلة الشيخ سلطان العويد إلى نصائح فضيلة مفتى الديار السعودية الشيخ عبد العزيز آل الشيخ، ومما قاله الشيخ العويد إن على علماء الأمة من قضاة وأساتذة ودعاة وطلبة علم أن يتحاورا مع شباب الأمة بكل شفافية ووضوح، وتوضيح الحقائق وإقرار الصحيح منها لهؤلاء الشباب بدون تورية ولا تشويش للحقائق، ومناصحتهم بترك الفكر الضال والاعتراض بكتاب الله وسنة نبيه، والحرص على الوحدة الوطنية، ونبذ الخصم والشقيق، وإطفاء نار الفتنة والانضواء تحت رايةولي الأمر، وعدم السماح للمفترضين والمنتفعين على ساحات الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) ممن سماهم فضيلة الشيخ سلطان العويد (بالآباء) حيث يُلقب هؤلاء المفترضين المفتين أنفسهم بـ(أبومكة) و(أبوفلان) ... إلخ.

وأنا من وجهة نظري البسيطة أؤيد رأي الشيخ العويد وأزيد عليه بأن تطلب الدولة من جميع طلبة العلم على اختلاف تخصصاتهم ووظائفهم بدءاً بالمفتي وانتهاءً بأساتذة الفقه في المدارس، بتخصيص وقت معين ولنقل مرتين في الأسبوع ما بين صلاة المغرب وصلاة العشاء لإتاحة الفرصة لهؤلاء الشباب من التحاور مع أصحاب العلم والفكر السليم بكل شفافية ووضوح، والإجابة على أي استفسار مهما كان بدون أي تشنج ولا استعلاء والجلوس بجانبهم وليس مواجهتهم، فكل فعل ردء فعل مساوية له بالقوة ومضادة له بالاتجاه، والله يقول في محكم كتابه مخاطباً رسول الأمة محمد - صلى الله عليه وسلم -: ﴿وَلَوْ كُنْتَ فَعَلَّا غَيِّطَ الْقَلْبَ لَا نَفَضُوا مِنْ حَوْلَكَ﴾ (سورة آل عمران - آية ١٥٩)، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَيَحْدِلُهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ (سورة النحل - آية ١٢٥).

أقول وبالله التوفيق متى ما أخذ بهذا الرأي، استطعنا - بفضل من الله - اجتثاث هذا الفكر الضال من مجتمعنا ومجتمع المسلمين، ولا يعني هذا نقصاً لما تقوم به الدولة من توعية وإرشاد لأصحاب الفكر الضال الذين تم القبض عليهم، ولكن لنسرع في القضاء على فتنة الفتنة الضالة.

علينا جميعاً حكمة وشعباً التضامن والعمل الإيجابي للتخلص - وللأبد - من هذا الفكر الضال أعادنا الله جميعاً على ذلك، فمقارعة الحجة بالحجفة وتوضيح ما هو لصالح الأمة، ودرء المساوى لهو العلاج الناجع لهؤلاء الشباب الذين تمتلئ صدورهم بالحنق والضيقينة على المجتمع، فعليينا توجيههم والأخذ بأيديهم، لأنهم أبناءنا، فمن مَن لا يرشد أبناءه ويدلهم على الطريق القويم، فالشباب يميلون إلى تحكم العاطفة قبل العقل، لذا تتسم تصرفاتهم بالتهور وعدم تحكيم العقل.

حاسبوا المسؤول عن المخالففة ولا تزر وازرة وزر أخرى

يقول الله - سبحانه وتعالى - في محكم كتابه: ﴿وَلَا تَزِرْ وَازْرَةٌ وَزْرَ أُخْرَى﴾ (سورة الأنعام - آية ١٦٤)، ويقول جل جلاله: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا أَكْتَسَبَتْ﴾ (سورة البقرة - آية ٢٨٦)، ويقول - سبحانه وتعالى -: ﴿وَإِذَا الْمَوْدَدَةُ سُئِلتَ أَيَّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ﴾ (١) (سورة التكوير - آية ٩-٨)، من هذا المنطلق الرباني الواضح المعالم الواضح اللغة، ومن مبدأ شرعنا الحنيف فلا يحمل شخص ما خطأ شخص آخر مهما بُرُرت الأسباب، وأنا هنا أتكلم عن المخالفات المرورية ومخالففة الأحداث ممن لا يحملون رُخص قيادة، ومُخالفة السائقين المستخدمين، وتسجيل جميع هذه المخالفات المرورية على مالك السيارة أو والد الحدث بدون علم منه أو معرفة أو إقراره على الخطأ أو المخالففة.

فإن كان القصد من تحrir المخالفات المرورية من قطع إشارة والوقوف بغير المكان المُخصص أي في الأماكن الممنوع الوقوف بها إلى غيره من المخالفات المرورية هو الجباية، فهذا أمر آخر ولنا فيه وجهة نظر، علماً أنتي شبه متتأكد أن القصد من الغرامات المالية المترتبة على المخالفات المرورية هو وضع حد رادع لعدم تكرار المخالففة مُحافظة على الأرواح أولاً، ولا تباع أنظمة المرور وهو المعمول به في البلدان المتحضرة.

وأنا هنا أجادل أن قصور رجال المرور في الإمساك بالمخالف وتغريميه شخصياً المخالف، هو السبب الرئيس لتسجيل المخالففة على مالك السيارة، لنفترض أن الغرامة المترتبة على المخالففة المرورية القصد منها ردع للمخالف، فكيف يتحقق هذا الهدف إذا كان السائق المستأجر لا يتحمل شخصياً المخالففة إنما تسجّل على مالك المركبة ولا يدرى المتسكين مالك المركبة بالمخالفة إلا عند احتياجه لاستخراج جواز سفر، أو تجديد إقامة لأحد العاملين لديه، أو أي خدمة مربوطة بالسجل المدني أو الجوازات، أو المرور.

أعتقد أن هناك حلولاً جديرة بالأخذ بها وهي تكثيف دوريات المرور وإصدار المخالففة لمرتكب المخالففة، وليس على السيارة ومالكها، فهنا يتحقق الهدف من

الغرامة كرداع، كما أنه يجب تبليغ الكفيل أو مالك المركبة حالاً وخلال مدة لا تزيد عن أسبوع، ليتمكن مالك السيارة من معرفة المتسبب في المخالفه ومعاقبته، وتخصم قيمة المخالفه من مستحقاته، ويجب أن تحتوي المخالفه على تاريخ و زمن المخالفه ومكانها، ليتم التتحقق من مالك المركبة لمعرفة من تسبب في المخالفه. ويجب أن يكون هناك نظام جديد يطبق في حالة عدم إيصال واقعة المخالفه مالك المركبة خلال أسبوعين من وقوع المخالفه، فيسقط حق الدولة بالطالبه بالغرامة فنقطاد عصيورين بحجر واحد، أو لعدم وقوع الظلم على غير المتسبب وهو مالك السيارة، وثانياً قيام الجهات المعنية بالمرور بواجبها والقيام بعملها على أفضل وجه، أما ما يتم العمل به الآن بتلزم مالك السيارة بدفع مخالفات الغير فهذا لا يقبله أحد.

وحيداً لو قامت جمعية حقوق الإنسان السعودية بعملها وتبني هذه الشكوى، بدلاً من الاهتمام بأمور يرى الكثير منها أنها ضد مصلحة الوطن والمواطن، كطلب جمعية حقوق الإنسان السعودية بعدم حجز جواز أو إقامة المكفول، والسماح له بنقل كفالته بدون إذن الكفيل، وكأن جمعية حقوق الإنسان السعودية هي جمعية حقوق الإنسان الأجنبي.

وحيداً لوينبرى علماء الشريعة على جميع مستوياتهم بدراسة هذه الظاهرة. أنا أعرف كثيراً من الناس ممن دفعوا عشرات الآلاف من الريالات بسبب إهمال سائقهم أو أبنائهم بدون علم منهم أو معرفة أو موافقة على هذه المخالفات. فالحلول الناجعة لا تأتي إلا من قرارات رادعة ضد المخالفين لا ضد أبنائهم أو كفلائهم حتى لا ينطبق عليها قول زهير بن أبي سلمى:

رأيت المنايا خبط عشواء من تصب
تمته ومن لم يحييا يعمر فيهرم
مسكين هذا المواطن إذا دفع المخالفات رغم أنفه على الرغم من عدم
ارتكابها، ولا حول ولا قوة له إلا بالله.

كيف يكون تعويض المقاولين مجدياً؟

إن من نافلة القول إن حكومتنا الرشيدة بقيادة قائد الإصلاح والتطوير خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز - حفظه الله - تسعى لكل ما هو في صالح الوطن والمواطن، ومن الأمثلة الملحوظة إحساس حكومتنا الرشيدة بتضرر المقاولين بسبب زيادة أسعار مواد البناء. من هذا المنطلق صدر قرار مجلس الوزراء المؤرخ رقم (١٥٥) وتاريخ ١٤٢٩/٦/٥هـ القاضي بتعويض المقاولين عن الأعمال التي نفذت أو جار تنفيذها بعد ١٤٢٨/١/١هـ، وقصر التعويض على خمس مواد، هي: الخرسانة المسلحة، والأسمدة، والحديد، والأخشاب، والكيابل، علماً أن هذا القرار بني على توصيات اللجنة العامة لمجلس الوزراء، وغاب عن المسؤولين في اللجنة العامة أن الغلاء شمل مواداً كثيرة منها على سبيل المثال وليس الحصر زيادة رواتب العمالة، وضعف القيمة الشرائية للريال مقارنة بالعملات الأجنبية وخاصة اليورو.

حيث زادت قيمة اليورو مقابل الريال حوالي (٨٠٪) منذ صدور عملة اليورو، وكثير من المعدات المستخدمة من قبل المقاولين أو المعدات الداخلة في المشاريع يكون مصدرها إما أوروبا أو اليابان أو أمريكا وغيرها من البلدان، وأكثر ما يستخدم المعدات اليابانية والأوروبية فماذا عن تعويض فرق العملة؟ وكما هو معروف أن هناك أكثر من (١٢٠) مادة تدخل في بناء المنشآت أين هي من التعويض؟ إنتي لا ألم مجلس الوزراء المؤرخ على عدم إدراج جميع المواد الإنسانية وخاصة ضعف الريال بالنسبة للعملات العالمية ما عدا الدولار. وهذا من عمل المختصين.

أما ما يخص تعويض المقاولين وقرار مجلس الوزراء المؤرخ، فإن لدى إيمان لا يتزعزع برغبة حكومتنا الرشيدة وعلى رأسها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز - حفظه الله - برفع الضرر الحاصل على جميع المقاولين السعوديين جراء التضخم، وأمل من مجلس الوزراء المؤرخ تشكيل لجنة محترفة لدراسة التعويض العادل تضم الهيئة السعودية للمهندسين واللجنة الوطنية للمقاولين ومن يراه مجلس الوزراء المؤرخ من الجهات الحكومية.

ولنا في سيرة نبي الأمة - صلى الله عليه وسلم - وسيرة الخلفاء الراشدين

من بعده أفضل قدوة ومن تراثنا الإسلامي قول عمر بن الخطاب- رضي الله عنه- عندما ألقى خطبة بالحث على تخفيف المهور فاعتراضت امرأة على قوله واستشهدت بالقرآن الكريم بقول الله- سبحانه وتعالى:- ﴿وَلَئِنْ أَرَدْتُمْ أَسْتَبَدَّاً زَوْجَ مَكَانٍ رَّوْجَ وَإِنِّي شُمٌ إِحْدَاهُنَّ قَنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بِهَتْكَنَّا وَإِنَّمَا مُؤْبِنَا﴾ (سورة النساء- آية ٢٠)، عندها قال عمر بن الخطاب- رضي الله عنه:- "أخطأ عمر وأصابت امرأة". فالعودة إلى الحق أجرد أن يتبع ونحن نقول: إن اللجنة العامة لمجلس الوزراء بتوصيتها رقم (٣٨٠) وتاريخ ١٤٢٩/٦/٥ هـ الذي بني عليه التعويض في قرار مجلس الوزراء اجتهد ولكن هناك قولًا مأثورًا "المجتهد المصيب له أجران والمجتهد المخطئ له أجر واحد" فتأمل أن تؤخذ احتجاجات المقاولين والغرف التجارية بعين الاعتبار لمراجعة أساس التعويض، بحيث لا تظلم الدولة ولا يظلم المقاول، فالعدل أساس الحكم حيث يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ (سورة المائدة- آية ٨).

ولقد قرأت في جرائدنا احتجاجات المقاولين على معايير التقييم التي أقرتها وزارة المالية، واحتجاجهم يتلخص بأن معايير التقييم لا تفي بخسائرهم، كما يطالبون بأن يكون التعويض نسبة مقطوعة على المنفذ من العقود حسب قرار مجلس الوزراء الموقر ويطالعون نسبة (%) ٤٠، ولتأكد من هذا المطلب قمت بأخذ متوسط (٢٥) بندًا مهمًا من بنود الإنشاء مثل حديد التسليح، والكبيلات، والخشب، والخرسانة مسبقة الصنع، والأسمدة، والألمونيوم، وأعمال الحديد، والسباكه، والأنباب، ومجاري التكيف، والعزل، والعماله وإيجار المعدات، فخلصت إلى نفس النتيجة أي أن الزيادة الحادثة فعلاً وواقعيًا هي (%) ٤٠.

لذا أرى أن يعاد النظر في تعويض المقاولين بنسبة مقطوعة كما طالب المقاولون بها وهي (%) ٤٠ ويمكن لوزارة المالية التأكد من التعويض عن طريق المستخلصات المعتمدة، أما ما تم اعتماده من معادلات التعويض فهذا يفتح باب سوء الإدارة والذي تتحاشاه الدولة، وباعتقادي أن طريقة التعويض بنسبة محددة هي أفضل طريقة ولا يمكن التلاعب بها.

ليستمتع المواطن بوطنه...

افرضوا ضرائب على ملوك أراضي سواحلنا

في مقالة "لقاء" بعنوان: "لا بحر في جدة دياراً عن غيرها" والتي نشرت في صحيفة الرياض الغراء يستعرض الأستاذ تركي السديري وضع سواحلنا التي أصبحت معظمها ملكاً خاصاً، ويشهد بمقالة الأستاذ تركي الدخيل أن ٤٪ فقط من شواطئ مدينة جدة متاحة للمواطنين، بينما ٩٦٪ ملكاً خاصاً، ويقترح حلّاً صعباً لا وهو أن تفرض الدولة سعراً على الأرضي، ولا أفهم منه إلا وضع ضريبة على أراضي الملك الخاص على شواطئ جدة.

وأنا هنا أضيف إلى ما قاله الأستاذان تركي السديري وتركي الدخيل أن معظم شواطئ المنطقة الشرقية هي ملك خاص، وربما ينطبق ذلك على باقي مناطق المملكة الساحلية كما هو الحال في مدينة جدة.

اذكر أنه قبل عدة سنوات صدر أمر ملكي بعدم تمليك أراضي السواحل للأفراد، ولكن صدور هذا الأمر جاء بعد تملك معظم أراضي السواحل، وتحويلها إلى أملاك خاصة.

واني لأرى بعضاً من الملكيات الخاصة على شاطئ نصف القمر بالمنطقة الشرقية التي لا يرتادها ملوكها إلا أياماً قليلة في السنة (إن لم نقل أنه تمر السنة والستنان وهي خاوية على عروشها)، ومُعظم هؤلاء الملوك من مدينة الرياض ومعظمهم من علية القوم، وأثرياء المجتمع الذين يقضون معظم إجازة الصيف خارج المملكة، فهذه الشريحة الصغيرة تحرم أكبر شريحة في المجتمع وهي شريحة ذوي الدخل المحدود الذين لا يمكنهم السفر داخل المملكة لقضاء الإجازة مع الأولاد، ويحرمون التمتع بشواطئ مناطقهم والتي استحوذ عليها علية القوم الفئة الذين يشكلون القليلة، وأصحاب الثروات الطائلة، فلا هؤلاء الأثرياء تمتعوا بما ملكوه، ولا تركوا السواد الأعظم من الناس البسطاء يتمتع به.

لذا أرى أن تدرس الدولة ومجلس الشورى تطبيق ضرائب جديدة على ملوك المنشآت والأراضي الساحلية مثلـ (٢٠٠ - ١٠٠) ريال للمتر المربع، لأن أصل هذه الأرضي الساحلية هي ملك الدولة وبالتالي ملك الشعب كله وليس فئة قليلة منه.

وبهذا نستطيع أن نجمع أموالاً كثيرة نعيدها جزءاً مما تم تمليله من شواطئنا فنصح الخطأ، ولقد سبق لخادم الحرمين الشريفين عندما كان نائباً للملك فهد - رحمه الله - أن أصدر مرسوماً بـعدم تمليل الشواطئ.

إن شريحة ذوي الدخل المحدود لها حق الرعاية من الدولة - رعاها الله - ويجب أن نرضى هذه الفئة، ليتمتعوا بشواطئ وطنهم وينعموا بخيره، أما الفئة الثرية فتعرف كيف تستمتع ب حياتها ولا تحتاج لدعم أو مشورة منا.

حتى لا يعوق سوق المال مسيرة صناعة المقاولات

طلب مني المسؤولين في سوق المال حضوري بصفتي الشخصية، لتوضيح دعوتي لشركات ومؤسسات المقاولات والمصانع ذات العلاقة بالمواد الإنشائية، وهي مكملة لصناعة المقاولات، بتأسيس شركة مقاولات عملاقة تستطيع القيام بالمشاريع العملاقة في القطاع العام والخاص، ومنها مشاريع أرامكو وسابك والمدن الاقتصادية، لما في ذلك من دعم صناعة المقاولات في المملكة، وإمكانية تصدر صناعة المقاولات خارجياً وذلك للاستفادة القصوى من الطفرة الاقتصادية التي تمر بها بلادنا الحبيبة وكذلك بلدان دول مجلس التعاون الخليجي.

ومن أهم نتائج إنشاء مثل هذه التكتلات العملاقة أنها ستستطيع نقل التقنية لأبناء البلد، والذي يرى المؤسسين للشركة العملاقة التي دعوت لتأسيسها أنها ستكون من أهم نتائج الاتحاد، وهو مطلب وطني لا يختلف عليه إثنان، فلقد مررت الطفرة الاقتصادية الأولى ولم تتمكن صناعة المقاولات من تأسيس صناعة مقاولات سعودية قوية، تستطيع تصدر صناعة المقاولات خارج حدود البلاد كما قال معالي وزير التجارة والصناعة الأستاذ عبد الله زينل في اجتماعه مع لجنة المقاولين في الغرفة التجارية بجدة في نفس الوقت الذي أعلنت فيه عن رغبتنا بتأسيس شركة مقاولات عملاقة تتأسس من إتحاد أكبر عدد من المقاولين السعوديين.

ولقد أفادني معاليه خلال اجتماع المؤسسين في مكتبه بالرياض يوم الثلاثاء ٥ رجب ١٤٢٩هـ الموافق ٠٧/٠٨/٢٠٠٨م بأن خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - وجه مجلس الوزراء قبل سنة ونصف بتوجيه تأسيس اتحادات مقاولين قوية تستطيع - بإذن الله - من تنفيذ مشاريع الدولة ومشاريع القطاع الخاص خاصة بعد تعثر الكثير من المقاولين بتنفيذ مشاريع البنية التحتية، ورغبة منه - حفظه الله - بأن تؤسس صناعة مقاولات قوية، ينتفع بها الوطن والمواطن خاصة إذا تمكنت من تحقيق إنجازات تسمح لها سوق المال بطرحها، باكتتاب عام، وهذه سياسة حكومتنا الرشيدة وسياسة وزارة التجارة والصناعة تحت قيادة معالي الأستاذ عبد الله زينل.

ولقد فوجئت بطلب سوق المال بحضورى وتوقعت بأن يتم طرح بعض الأسئلة لتوضيح هدف الاتحاد وما قمت به من إعلان للمقاولين والصناع للانضمام لهدا الاتحاد، وعند الوقت المحدد بموجب خطابهم لي فوجئت بأن هناك تحقيقاً مماثلاً للتحقيقات الجنائية مثل طلب إثبات شخصيتي، علماً أنه تم التحقق من إثبات شخصي لدى مسؤولي الأمن بالهيئة، ومن ثم بدأت الأسئلة بسؤال والطلب مني بالجواب كتابة.

فأبديت اعتراضي على هذا الأسلوب وطلبت من اللجنة المكونة من ثلاثة موظفين الدخول في الموضوع مباشرة لأن أسلوب هذا الاستجواب هو أسلوب التحقيق الجنائي، ولا أرى أن هذا الأسلوب حضاري ويجب عليهم الدخول مباشرة في الموضوع ولكن الأخوان وبأدب استمروا بنفس النهج وأفادوني أنهم موظفون ويتبعون التعليمات بالحرف، وكان بينهم مستشار قانوني وكان كل تحفظهم على الإعلان المنصور في جريدة الإقتصادية وجريدة الوطن، حيث إن ملخص الإعلان يقول: "تمشياً مع سياسة حكومتنا الرشيدة بتأسيس شركات مقاولات عملاقة تقوم بتنفيذ المشاريع الكبرى فإن مجموعة العطيشان الهندسية تعلن عن تأسيسها لشركة قابضة متخصصة في المقاولات وصناعة مواد البناء وتعلن للراغبين من شركات المقاولات وكذلك مصانع مواد البناء وجميع المنشآت التي لها علاقة في نشاط الإنشاءات للانضمام لهذه المجموعة وستكون الشركة مُساهمة مُفلقة وبدون علامة إصدار لمن يكتب قبل ٢٠٠٨/٠٦/٣٠م"، وكان المسؤولين في السوق يرون أن الإعلان مخالف بسبب كلمة اكتتاب الظاهرة بالإعلان المذكور، وسأجيب هنا في هذه المقالة عن المقصود وهو في المقام الأول مصلحة الوطن بتأسيس شركة مقاولات عملاقة حسب توجيهات ولة الأمر - رعاهم الله - وفيما يأتي توضيحاً للفظ اكتتاب لغويًّا حتى لا يكون هناك لبس أو إبهام:

• **أما التفسير اللغوي لاكتتاب فهو:** "افتعال من الكتب والكتابة قال في اللسان" ، يُقال: "اكتتب الرجل إذا كتب نفسه في ديوان السلطان" وفي الحديث: "قال له رجل إن امرأتي خرجت حاجة، وإنني أكتتبت في غزوة كذا وكذا" أي كتبت اسمي في جملة الغزوة. وهو موجود أيضاً في القرآن الكريم حيث يقول الله - سبحانه وتعالى - في سورة البقرة: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ﴾

الْكِتَبَ يَأْنِدُهُمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشَاءُ وَإِنْ شَاءَ قَبِيلًا فَوَيْلٌ لَّهُمْ مِمَّا كَنَبْتُ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ (٧٦) (سورة البقرة - آية ٧٩)، قوله - تعالى - في نفس السورة: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ إِذَا تَدَانَتْ بِدَيْنِ إِلَّا أَجَلَ لِمُسْكِنٍ فَأَكْتَبُهُ وَلَيَكْتُبَ بِئْتَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَذَابِ﴾ (سورة البقرة - آية ٢٨٢)، قوله - سبحانه وتعالى - في سورة الطور: ﴿أَمْ عَنْهُمْ الْغَيْثُ فَهُمْ يَكْسِبُونَ﴾ (٤١) (سورة الطور - آية ٤١)، فالتفسير اللغوي للأكتتاب هو التسجيل أو التدوين.

• **أما تفسير الإصطلاح المالي لاكتتاب فهو:** مجموعة الإجراءات التي يقوم بها شخص ما للمساهمة في شركة معينة كتبعة النماذج المعدة لذلك، ودفع المبلغ المحدد لكل سهم يرغب الاشتراك به، سواء كان ذلك عند تأسيس شركة جديدة أو عند قيام شركة قائمة بزيادة رأس مالها. ويمكن تعريفه بتعريف مختصر بأنه: الاشتراك في شركة حديثة التأسيس، أو في شركة قائمة ترغب في زيادة رأس مالها.

والاكتتاب قد يكون عاماً وقد يكون خاصاً، فيكون عاماً إذا كانت الدعوة موجهة إلى أشخاص غير محددين للمشاركة في الشركة، ويكون خاصاً (مُغلقاً) إذا اقتصر الاشتراك في الشركة على المؤسسين وحدهم، أو على أشخاص محدودين توجيه إليهم الدعوة خاصة.

وهناك تعريف للأكتتاب بأنه إعلان الرغبة أو الإرادة في الاشتراك، في مشروع لشركة مع التعهد بتقديم حصة في رأس المال بقدر الأسهم المكتتب فيها، وهو ما يؤدي اكتساب المكتتب حق المساهم متى تمت إجراءات التأسيس على الوجه القانوني.

لذا أرى أن عنوان الإعلان واضح لا لبس فيه وهو الطلب من شركات مقاولات ومصانع قائمة للانضمام والاتحاد بشركة علاقه تخدم بلادنا الحبيبة، فهو غير موجه لأشخاص غير محددين للمشاركة بل لشركات ومصانع قائمة، فأنا أسئل كيف تعتبر هيئة سوق المال أن هذا الإعلان هو اكتتاب عام؟! فإذاً أن يكون المسؤولون في هيئة السوق لا يفهمون اللغة العربية ولا حتى اصطلاح الأكتتاب كما هو معروف، ونظرأ لما أعلن عنه السوق أنه تم التحقيق مع (١٨٦) شخصاً لإظهار

حرص المسؤولين في هيئة سوق المال على أموال المواطنين مثلَ ما تم معى، فهذه طامة كبيرة، لأن المواطنين المتعاملين بشراء وبيع الأسهم يومياً يكتوون بتلاعب كبار المستثمرين بالسوق وبدون حسيب ولا رقيب، وهناك مخالفات كبيرة أدت إلى إنهيار سوق الأسهم في فبراير عام ٢٠٠٦م ولم نسمع أن تحقيقاً قد أجري، ودعونا نسأل المسؤولين عن هيئة سوق المال من المسؤول عن انهيار السوق أو ليس.. المسؤولون عن السوق؟ وأين هؤلاء المسؤولون الأشاؤس من المخالفات المالية وشركات توظيف الأموال الوهمية وضياع حقوق المواطنين البسطاء، وصدق المثل القائل: "من بيته من زجاج لا يقذف الناس بالحجارة" فدعونا نعمل دون سفسطة غير مجده، فمصلحة الوطن أكبر من تفسيرات مسؤولي سوق المال التي لن تعطل مسيرة تأسيس اتحاد لقطاع المقاولات.

كما أنتني أطالب هيئة الرقابة والتحقيق، التحقيق مع المسؤولين في هيئة سوق المال لنتأكد من حماية المواطن وكذلك صغار المتعاملين بسوق الأسهم، والأهم من ذلك كله معرفة الحقيقة بما تقوم به هيئة سوق المال، على الرغم مما وفرته لها الدولة من دعم، فبدلاً من أن تكون الهيئة معول بناء للوطن، تحولت إلى معول هدم وهيئة تحقيق، تمنع الشرفاء من العمل لمصلحة الوطن، وتترك الجبل على الغارب للمستغلين والشركات الوهمية، فكم ما حدث لصغار المتعاملين في سوق الأسهم نتيجة لفلسفتكم العقيمة التي لا تسمن ولا تغني من جوع، فعوا درس جيداً حتى لا تتكرر المأساة - لا قدر الله -.

حتى لا نقول لا تموت يا حمار حتى يأتيك الربيع

إنه من نافلة القول إن الأقوال تتبعها الأفعال، وأي قرار لا قيمة له ما لم يتم تنفيذه، ونحن في بلادنا الحبيبة نمر بطفرة اقتصادية هائلة ودخول كبيرة للدولة العائد من الأسعار الجيدة للبترول، وما لم نُسخر لهذه الطفرة العقول ونوظف المخلصين من أبناء هذا البلد، ستمر هذه الطفرة بدون استفادة الوطن منها، وسيجني فوائدها القلة القليلة من المواطنين، فعلينا حكومة وشعباً التضاد لتسخير هذه الطفرة الاقتصادية لصالح الوطن والمواطن بتوظيف هذه الأموال في أماكنها الصحيحة.

ولا أحداً يجادل في رغبة حكومتنا الرشيدة - أيها الله - وعلى رأسها خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين - حفظهما الله - بالنهوض ببلادنا الحبيبة لمصالح الدول المتقدمة، ولكن هذه الرغبة الصادقة - في نظري - تحتاج إلى المخلصين من أبناء هذا البلد، ليكونوا بطانة حكومتنا الرشيدة، وتوظيف من تبرأ الذمة به ومن قول إبنة شعيب كما جاء في القرآن الكريم: ﴿ قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَكْأبِتُ أَسْتَحْرِجُهُ إِنَّكَ خَيْرٌ مِّنْ أَسْتَحْرَجَتِ الْمَوْىِ الْأَمِينُ ﴾ (٢٦) (سورة القصص - آية ٢٦)، فالبطانة الصالحة هي عمود الإدارة في أي حكومة.

إن الكثير من المواطنين يشتكون في مجالسهم الخاصة بتدني الخدمات وزيادة الفقراء، وفي نظرهم أن هذا يتعارض مع الطفرة الاقتصادية وزيادة أسعار البترول والدخل الكبير للدولة، وكاتب هذه السطور لديه قناعة كبيرة بأن الدولة والملك عبدالله والأمير سلطان - حفظهما الله - يسعون بكل إخلاص لتقديم الخدمات المطلوبة للمواطن، وهناك مئات إن لم نقل آلاف المشاريع الخدمية تم توقيع عقودها خلال السنوات الثلاث الماضية عند بدء زيادة أسعار البترول، ولكن معظم هذه المشاريع تأخر تنفيذها إن لم نقل توقفت بسبب الزيادة الكبيرة بأسعار مواد البناء بدءاً بالحديد مروراً بالأسمنت ومشتقاته، والنحاس، والخشب... إلخ.

مما حدا بمجلس الوزراء الموقر بإصدار قرار رقم ١٥٥ وتاريخ ٠٥/٠٦/١٤٢٩هـ
بالمواقة على قواعد وإجراءات معالجة التأخير في تنفيذ المشاريع الحكومية

وذلك بالنظر في التعويض عن الأعمال التي نفذت أو جار تنفيذها بعد تاريخ ١٤٢٨/٠١/٠١ طبقاً للكميات الموضحة بموجب المستخلصات وتقديرات التنفيذ التي حددتها الاستشاري المشرف على تنفيذ المشروع، واعتمدتها الإدارة الفنية لدى الجهة الحكومية صاحبة المشروع، كما حدد القرار البنود التي يشملها التعويض وهي الخرسانة المسلحة، والأسمنت، وال الحديد، والأحشاب، والكيابل، وتم تشكيل لجنة من عدة وزارات لوضع آلية واضحة ومحددة لتعويض المقاولين عن الزيادة التي طرأت على الأسعار، وفق تصنيف العقود حسب طبيعتها، وهذا القرار بحد ذاته أثّل صدور المقاولين والمخلصين من أبناء هذا البلد، لكن وحتى تاريخ إعداد هذا المقال أي في ١٤٢٩/٠٦/٢٦ لم يُتخذ أي إجراء مما يعني تأخير المشاريع الخدمية التي يحتاجها المواطن.

ولدي معلومات من مصدر موثوق أن اللجنة المشكلة من وزارة المالية لإصدار الإجراءات اللازمة لتنفيذ آلية التعويض المذكور في القرار حسب الفقرة (هـ) من ثانياً من قرار مجلس الوزراء الموقر، المعنى بتعويض المقاولين عن زيادة الأسعار حتى تاريخه لم تستطع إيجاد الآلية. واللجنة حسب إفاده المصدر الموثوق محترفة ومتخوفة ولم تتمكن حتى تاريخه من وضع الآلية. وأنا استغرب أننا في بلادنا الحبيبة نعود إلى وزارة المالية بكل قرار يهم الوطن والمواطن لأن وزارة المالية تؤخر أموراً كثيرة لا يمكن حصرها هنا، ومنها آلية تعويض المقاولين لأنهم دائمًا لا يراعون المصلحة العامة وإنما جل اهتمامهم بتأخير أو تأجيل أي مبالغ تصرف من وزارة المالية، وهذا ديدن وزارة المالية لدرجة أن وزير التربية والتعليم صرّح في إحدى الصحف أن عدم تنفيذ مشاريع وزارته يعود إلى عدم توفر الاعتمادات المالية من وزارة المالية، وهذا بحد ذاته تأخير لمشاريع مهمة وهي مشاريع تعليمية، لأن أكثر مدارس وزارة التربية مستأجرة والفصول الدراسية مكتظة بالطلبة كأنما هذه المدارس في إحدى الدول الفقيرة.

أنا أرى أن تحال دراسة آلية التعويض للهيئة السعودية للمهندسين ولها الاستعانة بشركات كبرى مثل أرامكو وسابك للوصول إلى آلية جيدة يمكن تطبيقها، علماً أن الهيئة السعودية للمهندسين جهة محايضة وتم تأسيسها بموجب مرسوم ملكي لتنظيم مهنة الهندسة، والمقاولات تعتمد على الهندسة، ووجود آلية

لتعويض المقاولين تحتاج إلى مهندسين، علماً أن اللجنة الوطنية للمقاولين قد أعدت مذكرة من قبل مستشار مهني توضح طريقة وضع آلية لاحتساب التعويض، وأننا أرى ألا تحال القرارات الخاصة بالوطن والمواطن لوزارة المالية، وإنما تشكل لها لجان مختصة تقوم بدراسة المواضيع المطلوب دراستها والتوصية لمقام مجلس الوزراء بالحلول المطلوبة.

هل نحن الأغبياء؟^(١)

نحن المفكرين الأغبياء، فمن يرى الأمور معاكسة، والخطأ صحيحاً والصح خطأ، نلهث وراء أفكار ورؤى نعتقد أنها صحيحة ولا يتناطح عليها تيسان بينما هي في الواقع خلاف لذلك.

بدأت في الحقيقة أراجع نفسى اللوامة وأراجع حساباتي وأفكارى واعتقاداتى الفكرية، وأسائل نفسى هل أنا غبى؟ هل أنا موجود أصلاً في هذا العالم الغريب؟ الحقيقة لا أستطيع أن أخفيها أننا ربما نسير في المجهول، لا أحد يسمع ولا يرى فكأنما ينطبق علينا قول "ما أريكم إلا ما أرى"، فالمواطن المسكين يئن من غلاء الأسعار والمسؤولون في مؤسسة النقد ووزارة المالية كان الشأن لا يعنيهم.

إنني أتكلم عن المُسبّب الرئيس لغلاء المعيشة لا وهو ربط الريال بالدولار الأمريكي المريض والذي فقد نسبة كبيرة من قيمته مقارنة مع العملات العالمية الأخرى، فمثلاً عندما أصدرت أوروبا عملة اليورو كان قيمته اليورو ٩٠ سنتاً أمريكياً أي أقل من دولار وبالريال ٢،٣٧٥، بينما الآن قيمة اليورو أكثر بقليل من ٦ ريالات، فبحساب قليل نعرف أن نسبة زيادة اليورو بالنسبة للدولار الأمريكي حوالي ٥٠٪ أي أن القيمة الشرائية للريال نزلت حوالي ٥٠٪ بالنسبة للريورو وكذلك الحال بالنسبة لعملات بلدان العالم الذي تستورد منه، فغلاء المعيشة المُسبّب الرئيس له هو ضعف الدولار وبالتالي ضعف الريال السعودي بجانب الزيادات المعروفة عالمياً وهي لا تتعدي ١٠٪.

لذا عند بدء مقالتي اعتبرت أننا المفكرون أغبياء، لأن الأذكياء هم من يديرون اقتصادنا، وهم من وراء ربط الريال بالدولار الأمريكي كما أستشهد بتوصية السيد قرین سبان- رئيس البنك الاحتياطي الأمريكي السابق الذي أوصى في منتدى جدة بفك ارتباط الريال بالدولار، وهذا هو رأيه المهني بعيداً عن أي تأثير ولو كان كاذباً أو لنقل ليس لديه العلم الكافي لطلب ربط الريال بالدولار الأمريكي عملة بلاده، وهو المسؤول الأول السابق عن تحديد قيمة الدولار أو على الأقل التحكم بقيمتة من خلال زيادة أو خفض الفائدة، فلا مجال لمجادل أن

(١) نشرت هذه المقالة بجريدة الجزيرة العدد (١٨١٦٤) بتاريخ ١٨/١٠/٢٠٠٨م.

يقول إن قرير سبان خائن لبلاده أو إنه لا يفقه بالنقد وقد كان رئيساً لأكبر بنك احتياطي في العالم.

لذا أقول نحن أغبياء، ولا يفوتي في هذه العجلة أن أرفع علم الخطر على اقتصادنا ألا وهو غرق الاقتصاد الأمريكي بالديون ومشكلة الرهن العقاري والتي بدأ تأثيرها، فإفلاس بعض البنوك الأمريكية وقرب إفلاس الأخرى، ولا يفوتي التذكير لهؤلاء الأذكياء الخطر الذي يدق على أبواب أكبر شركة أمريكية في التأمين على القروض العقارية، ولو لا تدخل الحكومة الفيدرالية، لهوت هذه الشركة وإنني لأرى بوادر ركود اقتصاد أمريكي، يعني ذلك أنه إن حصل - لا قدر الله - فسيطأنا منه القدر الكبير، وما تذبذب البورصة الأمريكية إلا بعض العلامات لهذا الركود الاقتصادي.

إن حرب أمريكا على العراق وأفغانستان والتي لا نرى نهاية لها على الأقل في القريب العاجل، ستُضيف أعباءً كبيرة على الاقتصاد الأمريكي، مما يعني ضعف الدولار لسنوات قادمة، وفي كتاب المُفكر الاقتصادي العالمي جوزيف ستيجليتز الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد يُقدر تكاليف حرب العراق لوحدها في حدود (٥) تريليون دولار أي ،٠٠٠ ،٠٠٠ ،٠٠٠ ،٥ دولار أي من ١٢ رقمًا على الأقل، مما يعني أن تتحمل كل أسرة أمريكية ٥٠ ألف دولار، وهذه أرقام فلكية يجب أن يتوقف عندها رجال الاقتصاد والتفكير في المملكة ودول مجلس التعاون ومن ترتبط عملاتهم بالدولار الأمريكي الضعيف المريض.

إن أكثر الاقتصاديين اطلاعاً لا يرون الحل في زيادة المرتبات ولا إغراق المواطن بالعطايا، فكلها ستؤدي إلى زيادة التضخم وغلاء الأسعار. إن أفضل شيء تقوم به الحكومة لمساعدة المواطن لمحاربة الغلاء هو تعويم الريال، وإن قال قائل إن دخل المملكة بالدولار، فسأجيب عليه أن دخل المملكة كبير جداً ولو تم تعويم الريال وقل دخل الدولة بحدود ٢٠٪ فلن تخسر الدولة، وسيستفيد المواطن والذي هو أساس الدولة والأمن والأمان.

عندما يكون النقد بناءً

قرأت مقالة الأخ الدكتور خضر محمد عبد الرحمن الشيباني في ومضات الحرف المنشورة في جريدة المدينة في ٢٢/٠٤/١٤٢٩هـ، ولقد وفق أبو عبد الرحمن - جراه الله خيراً - بانتقاد وزارة التخطيط والاقتصاد وزيرها معالي الدكتور خالد القصبي تعقيباً على ردة فعل وزير التخطيط في الجلسة الختامية للتقى الحوار الوطني السابع والذي انعقد في مدينة بريدة عاصمة القصيم، وهذا هو الانتقاد البناء والذي لا يحمل الانطباع الشخصي من الكاتب بل كان انتقاداً هادفاً بناءً بكل أدب واحترام وعلى درجة عالية من الاحترافية المهنية والتي هي الطابع الغالب على كتابات أستاذنا الدكتور خضر الشيباني.

وبحذا لoinتحى منحاج جميع الكتاب لأن هذا النوع من النقد البناء الحضاري هو الأسلوب الأمثل لتقبل المُنتقد للانتقاد والتفاعل الحضري البناء منه حيال ما أنتقد من أجله، ولقد عرَض الدكتور خضر أموراً كثيرة وكبيرة في مقال واحد، فكانـا اصطاد سعادته عدة عصافير بحجر واحد، لقد تكلم كاتبنا عن وزارة التخطيط وخططها التي صرف عليها الوقت الكثير والمال الوفير، والتي لم ير المواطن المسكين والذي يعتقد معالي وزير التخطيط والاقتصاد أن هذه الخطة التي وضعـت وأعدـت في مجلـدات إنما لرفاهية هذا المواطن المـسكـينـ والمـذـىـ ماـ زـالـ وسيظلـ فيـ عـنـتـ منـ ضـيقـ العـيـشـ وـبـؤـسـ الـحـيـاةـ.

وأود أن أضيف لما قاله أستاذنا الدكتور خضر مثلاً نجدياً متعارف عليه من أبناء منطقة القصيم والذي عقد الحوار الوطني في ربوعه، وكان الحوار مع معالي وزير التخطيط والاقتصاد على أرضه والذي ورثوه من أجدادهم العقيلات الذين كانوا يتاجرون بالإيل حيث يقول قائلـهمـ: "الـحـكـيـ بالـحـكـيـ وـالـإـيلـ بـالـدـرـاـهـ". كنـاـيةـ عنـ منـ يـتـكـلـمـ كـثـيـراـ وـيفـعـلـ قـلـيلاـ إـنـ لـمـ يـفـعـلـ شـيـئـاـ أـسـاسـاـ.

فالمطلوب أن توضع هذه الخطط موضع التنفيذ وأن تخصص لها مجالاً أكبر من الأعلام المرئي والمسموع والمقروء بدلاً من الهراء الذي لا يسمن ولا يغـيـ منـ جـوـعـ، حـيـداـ لـوـ تـتـخـذـ وزـارـةـ التـخـطـيطـ وـالـاـقـتـصـادـ المـبـادـرـةـ لـشـرـحـ هـذـهـ الخـطـةـ بـطـرـيـقـةـ بـسـيـطـةـ يـفـهـمـهـاـ الـبـسـطـاءـ مـنـاـ، لـنـعـرـفـ كـيـفـ يـدـارـ اـقـتـصـادـنـاـ وـكـيـفـ

تخطط حكومتنا للرفع من مستوى معيشة المواطن وإيجاد السُّبُل الكافية لتعلم أبنائه أفضل تعليم، ولتمكن المواطن وأسرته من الحصول على الخدمات الطبية المميزة، وكيف يستطيع المواطن وأبناؤه التخطيط الجيد للحصول على التعليم المطلوب للحصول على الوظائف التي خططت لها وزارة التخطيط والاقتصاد من خلال خطتها الخمسية، وكذلك الصناع ورجال الأعمال للتخطيط الجيد لصناعتهم وتجارتهم وأعمالهم.

أقول ما لم تتحل وزارة التخطيط والاقتصاد بالشجاعة الأدبية وتأدبة الأمانة الملقاة على عاتقها، وكلنا يعلم إخلاص وصدق معالي وزير التخطيط والاقتصاد الأستاذ خالد القصبي سليل العائلة المرموقة والمعروفة بوطنيتها وانت茂تها القوى لتراب هذا الوطن، ويضع النقاط على الحروف ولا تأخذ في الحق لومة لائم، فإن إنفعاله بالرد على مداخلات واستفسارات المشاركين والتي استحق عليها عاصفة التصفيق لمعرفة الحضور بصدق نواياه ووطنيته، ستذهب أدراج الرياح وستكون طرفة يتقدّر بها الناس، أما ما يخص الحوار الوطني السابع وما سبقه من حوارات فلم تأت بجديد وأضم صوتي لأخي وصديقي الأستاذ الدكتور خضر الشيباني وأطالب المسؤولين عن التخطيط والاقتصاد بتشخيص حالتنا المزرية ومناقشتها نقاشاً موضوعياً هادفاً نخرج بتوصيات واضحة لولاة الأمر لأننا جميعاً كمواطنين موالين لولاة أمرنا استبشرنا خيراً بفتح الحوار الوطني، واعتقدنا أنه حبل الإنقاذ الذي طالما انتظرناه ونحسّبه كذلك - إن شاء الله - فالحوار البناء يؤدي إلى ترسیخ الديمقراطية ويسرع خطوات الإصلاح ويرفع من مستوى وطني ومواطيننا.

أهمية المعلومات في إظهار الحقائق

أعجبني جداً مقال زميل المهنة الأخ المهندس محمد بن وصل الله الحربي في مجلة العقارية في عددها الخامس عشر الصادر في ذي العقدة ١٤٢٦هـ، وما قاله المهندس الحربي في مقالته: "إن كثيراً من النقاد يعمل بكل ما أوتي من بلاغة لتوضيح الجوانب السلبية لفت انتباه المجتمع والمسؤولين بدون بذل العناء للبحث عن المعلومة، وإنما يبني انتقاده على ما يسمعه بالمنتديات أو ما تناوله غيره من النقاد والإعلاميين" والذي أثار انتباхи وإعجابي بالمقالة ليست هذه المقدمة ولكن من الطرح الموزون والعاقل من مسؤول بالدولة، على انتقاد حلقة طاش عن الصندوق العقاري خلال رمضان الماضي، والتي ركزت على السلبيات ولم توضح الحقائق والتي أوضحتها الكاتب المهندس الحربي، مع كل الإعجاب للممثلي والمخرج ومنتج حلقات طاش ما طاش بدون انفعال غير ضروري أو تجريح بل العكس.

ومن يقرأ هذه المقالة يعتقد في بادئ الأمر أن الكاتب كان يكتب المدح لبرنامج طاش ما طاش والقائمين عليه من ممثلي ومخرجين ومنتجين، لأنه أشى على الصندوق العقاري والعاملين عليه، ولكن عندما تتعقب في المقالة تجد أن الكاتب وهو المسؤول عن الصندوق، يوضح لكاتب حلقة طاش ما طاش عن الصندوق، أن هناك حقائق كثيرة غابت عن كاتب الحلقة، وأوضحتها المهندس الحربي في مقالته مع رغبته- أي الحربي- أن يتصل به كاتب الحلقة على الصندوق، لتزويد- أي الكاتب- بالعديد من المعلومات عن المعوقات والعقبات والحقائق، ليخرج بحلقه مليئة بالواقف المثيرة.

أتمنى من الكتاب والمفكرين والنقاد وضع جميع الحقائق أمام القاريء، مع التركيز على موقع النقد وتوضيحها للمسؤولين بالدولة والمجتمع بطريقة ذكية، توضح نقاط الضعف وحلول الإصلاح، كما أتمنى من المسؤولين بالدول الاقداء بالمهندس محمد الحربي مدير عام صندوق التنمية العقارية بالردد المهني والطرح الموزون والعاقل، مع توضيح الرغبة في الاستعداد التام لتزويد من يرغب بالانتفاع سواء بالإعلام المرئي أو المسموع بالمعلومات التي تغير الطريق للنراقد، وأنا أرى أن

تشجع هذا الاتجاه من المسؤولين بالدولة وكذلك تشجيع المفكرين والنقاد والكتاب بإعطاء الحقائق كما هي، وتشجيع الانتقاد البناء بعد إظهار الحقائق من واقع المعلومات الموثوق بها.

وعلينا الاقتداء بما جاء في القرآن الكريم وقول الله- سبحانه وتعالى- مخاطباً نبيه ورسوله محمد- صلى الله عليه وسلم : ﴿وَلَوْ كُنْتَ فَظُلْمًا عَلَيْهِ الْقَلِيلُ لَا تَنْهَضُوا مِنْ حَوْلِكُم﴾ (سورة آل عمران- آية ١٥٩)، قوله- سبحانه وتعالى- : ﴿وَجَنِدُهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحَسَنُ﴾ (سورة النحل- آية ١٢٥). أقول- وبالله التوفيق- إننا أمة حداثة عهد بالحضارة والديمقراطية فعلينا أن نبني مفهوم قبول النقد والرد الإيجابي على النقد بدون تشنج ولا تعصب.

الخاتمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعود بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبد الله ورسوله أما بعد:

فقد انتهيت من الجزء السادس من كتابي الذي اخترت له عنوان (القضايا الداخلية) والذي حاولت فيه انتقاء بعض من أعمالى الصحفية، كى أقدمها للقارئ في ثوب جديد، يطرح القضايا، ويترك له التعليق عليها بالتأييد أو النقد، بالرفض أو القبول، فلا حكر على فكر، فغاياتي- إن شاء الله- هي مشاركة القارئ همومه، وألامه وأماله، لأننا شركاء جميعاً في وطن واحد له ثوابته الدينية والاجتماعية.

وقد حاولت في أعمالى الصحفية تسليط الضوء على قضايا هامة، تشمل شؤون عدّة، نوعت فيها حتى أرضي جميع أذواق القراء، فيتقاعلون معى.

وقد تناولت- بكل شفافية- الجزء السادس عن القضايا الداخلية الموضوعات بكل مصداقية، خاصة قضايا حوار الفكر والموضوعات التي تهم المواطن في المقام الأول، على اعتبار أن بيتنا الكبير وهو الوطن يحتاج إلى إعادة ترتيبه من الداخل، وقد تطلب ذلك المساس بقضايا الاستثمار، والحوار الوطني، والديمقراطية، وثوابت تنمية الموارد البشرية، ومحاربة الفكر الضال.

ومن القضايا الداخلية الهامة التي تناولها هذا الجزء، الوحدة الوطنية، واستقلال السلطة الكارثة والأثار المدمرة، وكيف نحقق رفاهية مواطنينا، وكيف نختار المسؤولين.

وبناء على النجاح الذي تحقق في الأجزاء الستة السابقة، فإن الأجزاء التالية ستتناول قضايا أكثر خطورة وسخونة، كقضايا التكافل الاجتماعي، والقضايا الدينية، وسألون واقعياً في طرحه وتناوله، فمهما كان الواقع مريراً، فإن تجرعه سوف يؤدي إلى استيقاظ الأمة من سباتها العميق، لتواجه الواقع بصلابة هذا الواقع المرير، لأنها خير أمة أخرجت للناس. ويكفي أننا حماة المقدسات الإسلامية، وخدام الحرمين الشريفين، هذا ما أردت أن أقوله عن الجزء السادس، وأخير دعوانا إن الحمد لله رب العالمين.

فهرس المحتويات

م	الموضوع	رقم الصفحة
١	الحوار الوطني	٧
٢	الوحدة الوطنية ونعمـة الأمـن والأمان	١٠
٣	الديمقراطـية في الإسلام	١٢
٤	من أجل ديمقراطـية صـحيحة	١٥
٥	استغلال السلطة الكارثـة والأثار المدمرة	١٧
٦	خواطر بـمناسـبة البيـعة	١٩
٧	ضـربـة مـعلم	٢٢
٨	كيف نحقق رفاهـية مواطنـين؟	٢٤
٩	كيف نختار المسـؤولـين؟	٢٦
١٠	لـكيـلا تـرقـق السـفـينة	٢٩
١١	وـتعاونـوا على البر والتـقوـى	٣٢
١٢	خـطة لـتطـوير الـكـفاءـات	٣٤
١٣	الـهـلـال الأـحـمـر الخـدـمـات المـطلـوـبة وـالـدـعـم المـقـرـح	٣٦
١٤	يـحبـ تـكـرـيمـ المـخلـصـين وـعـقـابـ المـقـصـرين	٣٨
١٥	استـراتـيجـيةـ الحـوارـ كـفـيلةـ بـالـقـضـاءـ عـلـىـ الإـرـهـاب	٤٠
١٦	وـعـنـدـ الشـدائـدـ تـظـهـرـ معـادـنـ الرـجـال	٤٢
١٧	الـحـاضـرـ غـرسـ المـاضـي	٤٧
١٨	أـهمـيـةـ تـجـدـيدـ الدـماء	٤٩
١٩	تطـوـيرـ الخـدـمـات	٥١

رقم الصفحة	الموضوع	م
٥٣	ثوابت تنمية الموارد البشرية	٢٠
٥٦	كيف نخطط لاحتياج سوق العمالة؟	٢١
٥٩	كيف نحقق السعودية؟	٢٢
٦٢	قضية السعودية ودور وزارة العمل	٢٣
٦٤	عندما تحل السعودية مشكلة البطالة	٢٤
٦٦	عليها إعادة الهيكلة لإيجاد فرص عمل جديدة	٢٥
٦٨	أهمية تقوين الأنظمة	٢٦
٧٠	مؤسسات العمل المدني الدور والأهداف	٢٧
٧٢	آراء ومقترنات حول توسيعة المسعى	٢٨
٧٤	قبل أن تقع الطامة الكبرى	٢٩
٧٦	كيف نحارب الفَكِير الضال؟	٣٠
٧٨	حاسبوا المسؤول عن المخالفة ولا تزر وازرة وزر أخرى	٣١
٨٠	كيف يكون تعويض المقاولين مجدياً؟	٣٢
٨٢	ليستمتع المواطن بوطنه... افرضوا ضرائب على ملاك أراضي سواحلنا	٣٣
٨٤	حتى لا يعوق سوق المال مسيرة صناعة المقاولات	٣٤
٨٨	حتى لا نقول لا تموت يا حمار حتى يأتيك الريبع	٣٥
٩١	هل نحن الأغبياء؟	٣٦
٩٢	عندما يكون النقد بناءً	٣٧
٩٥	أهمية المعلومات في إظهار الحقائق	٣٨
٩٧	الخاتمة	٣٩

قضايا صحفية ساخنة



المؤلف في سطور

- ولد الدكتور عبد العزيز بن تركي العطيشان في مدينة الدمام حيث كان والده يعمل وكيلًا لأماراة المنطقة الشرقية.
 - تلقى تعليمه الابتدائي في المدرسة الابتدائية الثانية بالدمام ، ثم انتقل إلى المرحلة المتوسطة حيث تلقى تعليمه في المدرسة المتوسطة بالدمام ، وأتم المرحلة الثانوية في المدرسة الثانوية بالدمام.
 - حصل على شهادة البكالوريوس في عام ١٩٧٠ م من كلية الهندسة في الهندسية المدنية من جامعة سينت مارتن بمدينة ليفي بولاية واشنطن الولايات المتحدة الأمريكية.
 - في عام ١٩٧٥ م نال درجة الماجستير في الهندسة المدنية إدارة المشاريع من جامعة واشنطن بمدينة سياتل بولاية واشنطن الولايات المتحدة الأمريكية بمرتبة الشرف الأولى.
 - حصل على درجة الدكتوراه في الهندسة المدنية من جامعة واشنطن بمدينة سياتل عام ١٩٧٩ .
 - شغل منصب مدير عام الأشغال العسكرية في وزارة الدفاع لمدة عشرة أعوام .
 - أسس مجموعة هندسية متكاملة في المجالات الهندسية والإنشائية والتخطيط والإشراف والهندسة القيمية.
 - شغل منصب رئيس مجلس الإدارة في العديد من الشركات الهندسية والمقاولات.
 - انتخب عضو مجلس الإدارة في الهيئة السعودية للمهندسين.
 - أول رئيس لمجلس الإدارة لفرع الجمعية الأمريكية للهندسة القيمية بالمملكة.
 - أستاذ مادة إدارة المشاريع (غير متفرغ) جامعة الملك سعود بالرياض.
 - أستاذ مادة إدارة المشاريع (غير متفرغ) جامعة الملك فيصل بالدمام.
 - عضو في العديد من الجمعيات الهندسية العالمية والوطنية.
 - حاصل على ميدالية التقدير العسكرية.
 - حاصل على العديد من الميداليات في الإتقان والإدارة والإبداع والقيادة.
 - حاصل على وسام الملك عبد العزيز من الدرجة الثانية .
- البريد الإلكتروني oce@otaishan.com.sa

مكتبة
الطباعة
الملكية